
KÜT.
B.


KÖPRÜLÜ
487
M.
Asım

حاشية لطاشكبرى زاده

مصباح

طاشكبرى زاده حاشيه سيدر شرح مفتاحه

٢٢٠

وحاشيه اخرى منسوبة الى المولى الشهير بكمال پاشا زاده
على شرح المفتاح الشريف المذكور

131

طاشكبرى زاده حاشيه
على حاشية المفتاح للسيد
الجرجاني رحمه الله
علمه
كلام







بسم الله الرحمن الرحيم

الله المتعالي محمود بالنوالي على نعم لا تحصى ومنن لا تستقصى كالتوفيق
لفتح ابواب المعاني بمفتاح البيان البديع وكشف اسرار المثاني
بكشاف البرهان الرفيع والتكريم ببعث نبي فضل بكتاب عربي
بلغ في اسرار البلاغة اقصى الغاية ولمع انوار دلايل الاعجاز في كل
سورة منه وآية صلى الله عليه ما تليت آيات المثاني وعبرت
بالعبارات البديعة عن المعاني وعلى آله واصحابه ما طبق الكلام
على ما يقتضيه من المقام وبعد فان شرح المفتاح للعلامة المحقق
والفاضل النحرير المدقق زين الملة والدين ابي الفضايل والبركات
علي بن علي الحسيني الجرجاني لا زال من ان يتداركه شآبيب الكرم
الرباني المعروف بالسيد الشريف والموصوف برصانة التصنيف
لما اشتمل من اللطائف ما ينشط الاذهان ومن النكت والدقايق
ما يونق الآذان ومال اليه طلبة كل طالب وتوجه نحوه رغبة
كل راغب وكان كثير من مواضعه حرونا صعب القياد لا يقدر
الطالبون فيه ركوب متن السداد وورد على بعض آخر منها من
الاشكال القوي ما لا يطلع عليه الا المتامل الذكي احببت ان احرر
له من الحواشي قدرا برفع ما فيه من الغواشي ويكشف لثام الابهام
عن جمال عروس المرام ويرشد الاذكياء من الطلاب الى نهج السداد
وصوب الصواب ويقرر كل اشكال خطر بهذا الخاطر الفاتر من

من غير ان يستمد فيه بشيء من الافواه والدفاتر هذا وكان المولى
الوالد روح الله روحه ونور ضريحه قد علق على الشرح المذكور
كثيرا من التعليقات مشحونة بزوايد الفوايد وعجايب التحقيقات
وكان من نيته ان يرتبها على احسن النظام بحيث يصادف كل كلام
ما يليق به من المقام لكن اخترمته المنية قبل حصول هذه الامنية
فتفرقت اوراقها ايادي سبا بجزحوة الدبور وجرحوة الصبا
وصارت اجزاؤها كانها طارت مع العنقاء وما بقيت منها الا
كراريس بتراء وكل ما هو معزو اليه في هذه المجلة اللطيفة
فهو ما ظفرت به من نفائس كلماته الشريفة وما سوى ذلك فخاطري
ابو عذره ومقتضب حلوه ومره والتزمت فيها دفع بعض
من الاوهام الصادرة عن بعض من العلماء الاعلام فان ساعدني
في ذلك بعض من الحذاق فيا حبذا ومرحبا بالوفاق والا فان
اتى البعض بالجواب الصحيح وباطل الناهض عن الحق الصريح فاني
لا اتحاشى عن القبول والتسليم واقول لا غرو وفوق كل ذي علم
عليم ثم اني اورد قبل الشروع في المقصود ما كتبه المولى الوالد من
شرح صدر الشرح المذكور على وجه يستلذ به الخواطر وينشرح به
الصدور ويكشف عما فيه من وجوه الصنع البديع نقابها ومن
محاسن بدايع حجابها فشرعت فيها مع توزع البال وتشتت الحال صنايع تشتت
في الحال بسبب نزوب خطوب الزمان وهجومها في كل حين وآن

راجيا من الله تعالى ان يشرح لي صدري ويوفقني في امري ويهديني
الى سبيل الصواب ويجزيني بالخير يوم الحساب انه سبحانه ولي
الاجابة واليه الرجعى والانابة قوله نحمدك اه الحمد لكونه فعلاً
اختياريا لابد له من باعث هو المحمود عليه وذلك الباعث في
حمد الله تع هو افعاله الجميلة وانعاماته العامة وهما دائمتان قطعا
ودوام الباعث يستدعي دوام الحمد فالاصل في حمد الله تع ايراد الجملة
الاسمية المفيدة للدوام لكن لما لم يمكن للبشر الدوام على الحمد لما له من
امور ضرورية شاغلة عنه في اعم اوقاته عدل الشارح عن الاصل
المذكور الى الجملة الفعلية الخاوية عن الدلالة على الدوام وانها لافا دتها
التجدد ولا يزاحمها الامور الضرورية وانما اختار صيغة المضارع
لانها تفيد الاستمرار التجددي في الاستقبال وهذا كما يفيد مقارنة
الحمد لحال الابتداء يفيد مقارنته للبواقي ايضا بخلاف صيغة الماضي
لانها تفيد مقارنة الحمد لحال الابتداء فقط بناء على ان الحال هو
الحد المشترك بين الماضي والاستقبال وانما اختار صيغة الجماعة
من الحكاية اذ الاستمرار على الحمد متعذر من واحد لغلبة الغفلة
على الانسان واتفاق غفلة الجميع في زمان واحد بعيد جدا واختار
في متعلق الحمد وهو المحمود ضمير الخطاب بناء على ان مبنى الحمد هو التعظيم
وانه في حال الخطاب اقوى واتم لانه اعلى درجة الاحسان وهو ان
تعبد الله كانك تراه وهذه هي النكت الخطابية المرجحة للامور المذكورة

ولا ينافي ذلك اعتبار مرجح خطابي في مقابلتها اذ يمكن ترجيح الجملة
الاسمية بانها الاصل في مقام الحمد لما مر مع ان الدوام على الحمد وان
لم يتصور من واحد لكنه يمكن من جميع افراد البشر ويمكن ترجيح صيغة
الماضي بان المعتبر مقارنة الحمد للابتداء لانه بمنزلة الاساس من البناء
مع ان اعتبار الاستمرار في الابتداء لا يحققه في البواقي ويمكن ترجيح
صيغة الواحد من الحكاية بان المعتبر حال الحامد فلا يفيد حمد الغير استمرارا
لحمده ويمكن ترجيح الاسم الظاهر في متعلق الحمد بانه ان كان اسم علم ففيه
احضار المحمود بعينه في ذهن السامع مع ما فيه من الاستلذاذ والتبرك
وان كان اسم صفة ففيه الاشعار بعلية المأخذ للحمد فيكون مشعرا
بالمحمود عليه ايضا واما ضمير الغيبة ففيه تنبيه على ان المحمود عليه لا
يزول عن خاطر الحامد فيجوز ارجاع الضمير اليه لكونه في حكم المذكور
هذا ثم ان الظاهر كون الجمل الواردة في مقام الحمد انشائية ويجوز
كونها اخبارية كما هو الاصل بناء على ان الاخبار عن الحمد يعد تحميدا
كما ان الاخبار عن الوحدانية في قولنا الله واحد يعد توحيدا
وما يتوهم من انه لا يمكن الاخبار عن الحمد لان الحمد وصف الحامد
فلا يصح جعله وصفا للمحمود مدفوع بان الحمد من مصادر الافعال
المتعدية فله نسبتان نسبة الاحداث الى الفاعل ونسبة الاحداث
الوقوع الى المتعلق وما هو وصف للحامد هو النسبة الاولى و
الاخبار عن الحمد انما هو في النسبة الثانية ومنشأ التوهم الاشتباه

احدى النسبتين بالاخرى كما لا يخفى **قوله** اللهم قال فى الحاشية
اللهم اصله يا الله عند البصريين فحذف حرف النداء وعوض عنها
الميم المشددة والنكتة فيه ان النداء انما يليق بمن يكون غافلا
تعالى عن ذلك علوا كبيرا هذا ما ذكر وقيل انما حذفت كلمة يا تحرزا
من اجتماع حرفى التعريف وهو ممنوع لان اللام فى الله لكونها عوضا
عن الهمزة الدخرجت عن محوضة التعريف ولهذا قيل يا الله خاصة
وانما اخر العوض عن مكان المعوض عنه لان الاصل كون اسم الله متقدما
على الكل وانما عدل عنه فى يا الله لضرورة تقديم حرف النداء على المنادى
ولما اندفعت هذه الضرورة بالحذف عاد الى الاصل وهذا الاصل
لكونه حقيقا بالاعتناء لم يعارضه كون الاصل اتيان العوض مكان
المعوض عنه وانما اختير الآخر لكونه محل التغير وانما عينت الميم
من بين حروف الزيادة للتعويض لان الآخر لكونه مظنة ضم الشفتين
ناسبه حرف شفوى وليس حرف شفوى فيها سوى الميم وانما شددت
لكونها عوضا عن حرفين ثم ان الشارح نبه بقوله عند البصريين على — حرفين
ان للكوفيين فيه خلافا ونبه باختيار الاول على ان فى مذهب
الكوفيين ضعفا اما الاول فلانهم قالوا ان اصله يا الله امنا بخير
اى اقصدنا فحذف حرف النداء وهمزة ام ومعمولاه روما للاختصار
مع حصول الامن من الالتباس بكثرة الاستعمال واما الثانى فلان فيه
كثرة الحذف بلا عوض وبلا قرينة تدل على الكل **قوله** على ما هديتنا

اليه من دقايق المعانى ببدايع البيان واطلعتنا عليه من حقايق
المثانى بذرايع البرهان اراد ان يذكر بعضا من النعم التى خصه الله تعالى
وساير مشاركيه من معاصريه بتلك النعم ليكون محمودا عليه فاختار
منها ما هو اصل جامع لجميعها وهو الهداية الى دقايق العربية اذ بها
يتوصل الى الاطلاع على حقايق التنزيل الذى هو مدار للسعادات
كلها والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والمعانى هى الصور
الذهنية ودقايقها لطايفها والبيان هو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير وبدايعه ما له سلاسة وعذوبة وكلمة من بيان للموصول
والاطلاع افعال من اطلعه على كذا اى جعله واقفا عليه ومن
بيان للموصول المقدر والمراد بالمثانى هو القران ووجه التسمية
سيانى وحقايقه ما فيه من التصورات المطابقة والتصديقات
اليقينية الحقة والذرايع هى الوسايل والمراد بالبرهان ههنا ما
يتالف من قضايا يقينية او ظنية يفيد هو لذاته امرا آخر يقينيا
او ظنيا وانما اختار صيغة الماضى فى هديتنا مع ان المناسب لقوله
نحمدك هو صيغة المضارع بناء على ان الحمد الحالى متاخر عن النعمة
او على ان الحمد على النعمة المستمرة غير ممكن للبشر او على تغليب ما
فى الماضى على ما فى المستقبل كذا افاده الشارح الحاشية وانما اضاف
الدقايق الى البيان ولم يعكس بناء على ان الدقة هى بعد الشئ عن — لعله والبدايع الى المعانى
الافهام فيناسبه المعانى وعلى ان كون الشئ بديعا اى غريبا اعلق

باللسان الذي هو عبارة عن اللفظ وفيه اشارة الى براعة الاستهلال
من حيث المعنى واللفظ اما الاول فلان المعاني الدقيقة المفهومة
من العبارات البديعة هي شان علم البلاغة واما الثاني فلوقوع
لفظ المعاني والبيان علما لعلمي البلاغة كذا افاده الشارح في الحاشية
وبهذا يظهر ان اضافة الدقايق الى المعاني والبدايع الى البيان و
الذرايع الى البرهان من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا افاده
الشارح في الحاشية واما اضافة الحقايق الى المثاني فليست من هذا
القبيل بل الاضافة فيها بمعنى اللام اي حقايق كاينة للمثاني و
المثاني من اسماء القران لانه يثنى ويكرر قرآءته والفاظه وقصصه
ومواعظه او يثنى فيه على الله بما هو اهله او يثنى عليه بالبلاغة
كذا افاده الشارح في الحاشية **قوله** ونصلي على نبيك المبعوث
باشرف الاديان ورسولك المختار من بني عدنان حمد الله تعالى اولاً
لاستيجاب معرفة الله تعالى اياه ولان فيه ربطاً لعتيد نعمه واستجلابا
لمزيد كرمه ثم صلى على نبيه عليه الصلوة والسلام لكونه امين الناس
علينا وتطابق العقل والنقل على وجوب شكر المنعم واختار في
التصلية اسلوب التحميد لعين ما ذكرناه هناك ووصفه اولا بكون
دينه اشرف الاديان لكونه اعلى مراتب الشرف ثم وصفه بشرف
نسبه لكونه من خصايص النبوة والنبي انسان بعثه الله الى عباده
لتبليغ ما اوحي اليه وكذا الرسول وقد يخص الثاني بمن له شريعة

مجددة عامة معه كتاب اولا ولعل الشارح ذهب الى ترادفهما والا
لناسب ان يذكر الرسالة التي هي اكمل من النبوة مع اعلى مراتب الشرف
مع اجتماعهما في نبينا عليه الصلوة والسلام **قوله** محمد سيد الانام
تقرير لما سبق وتاكيد له اذ قد علم ذلك من كون دينه اشرف
الاديان ومن كونه مختارا من اشرف القبائل **قوله** وعلى آله
الكرام وصحبه العظام اتبعهم اياه في الصلوة لكونهم وسايل بيننا
وبينه ومن حق الوسائل طلب الخير لهم والكرام والعظام جمعا
كريم وعظيم **قوله** والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام
وانما صلى عليهم تبعا للصلوة على الآل والاصحاب لمثل ما ذكرناه
من كونهم وسايل بيننا وبينهم والضمير المنصوب في اتبعوهم
راجع الى الآل والاصحاب فقط وكلمة الى متعلقة باتبعوا وان
جاز على بعد تعلقها بنصلي وانما قلنا على بعد لان الاول اولى
لقربه كذا افاده الشارح في الحاشية واراد بالقرب ما يتناول
القرب معنى لا مجرد القرب لفظا والمراد بالاتباع بالاحسان
ههنا هو السلوك الى جادة الشريعة بمراعاة آداب الآل و
الاصحاب وانما قلنا ههنا اذ قد مر للاحسان معنى آخر غير مناسب
ههنا **قوله** وبعد لما اراد ان يشرع في بيان سبب التاليف
اتى بما هو قريب من التخلص ليفيد ملايمة وارتباطاً بين ما
قبله وما بعده وانه نوع من الاقتضاب ويسمى بفصل الخطاب

مطلب

والواو فيه للعطف فيكون مع سابقته معطوفا على ما قبله عطف القصة على القصة والجامع بينهما هو ان ما تقدم لما فيه من براعة الاستهلال منبه على التصنيف في علمي البلاغة وهذا الى قوله فوجهنا بيان لسببه ومن الافاضل من لم يفرق بين الفصل بمعنى ترك العطف وبين فصل الخطاب وجعل الواو في وبعد عوضا عن اما جئ بها للتزيين اللفظ وحكم بكراهة الجمع بينهما ولما ورد عليه قول صاحب المفتاح في اواخر علم المعاني واما بعد فان خلاصة الاصلين اجاب عنه بانه فذلكة لما تقدم من التفصيل ولا يخفى عليك الفرق بين الفصل وفصل الخطاب بان الاول يستدعي عدم الجامع والثاني يستدعي نوعي الملائمة بين مقطع الكلام السابق ومطلع الكلام اللاحق وان الواو يفيد معنى العطف وضعا ولا ضرورة في العدول عنه على ان جعل الواو عوضا لم يعهد فيما بينهم والفذلكة في كلام صاحب المفتاح هو قوله فان خلاصة الاصلين الى آخر ما قاله لا قوله واما بعد كما توهم **قوله** فقد الفاء فيه اما لتقدير اما قبل بعد بناء على انه لما انه سابقا على انه في صدد التصنيف في علم البلاغة كان مظنة ان يتردد السامع في انه ماذا فقدر كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه واما للتوهم بناء على ان هذا المقام صالح لورود اما فعلى الاول يكون العامل في الظرف كلمة اما لتضمنها معنى الشرط كما حقق في موضعه وعلى الثاني يكون العامل ما يفهم

مطلب طالما

من سياق الكلام من نحو اقول او اعلم اذ لا يصلح ان يكون المتوهم عاملا ومؤثرا في اللفظ **قوله** طالما جال في صدري ودار في خلدي اه في كلمة ما في طالما ثلثة احتمالات احدها ان تكون كافة تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر لا حقيقة اذ لا غنى للفعل عن الفاعل وعلى هذا التقدير يكتب ما موصولة لكونها من تتمة الفعل كذا افاده الشارح في الحاشية ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال كذا في القاموس ولالحاق ما الكافة بهذه الافعال مصحح ومرجح اما المصحح فلان كلا من هذه الافعال يكون مسندا الى امر هو له بالذات والى امر آخر هو له بالعرض فاذا كف عن العمل في الشيء يبقى مسندا الى الاول فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف ساير الافعال علم ذلك بالاستقراء مثلا قل مسند الى العدد بالذات والى المعدود بالعرض فاذا كف عن العمل في الثاني بان يقال مثلا قلما يوجد مثل فلان يكون المعنى قل عدد قارن وجود مثله وكذا الحال في كثر واما طال فانه مسند الى الزمان اصالة والى ما يقارنه تبعا فاذا كف عن العمل في الثاني بان يقال مثلا طالما سعيت في حاجتك يبقى مسندا الى الزمان فيكون المعنى طال زمان قارن سعيي في حاجتك واما المرجح فلان الاصل في المعدود استواء القلة والكثرة بالنسبة اليه فاثباتهما للعدد قصدا الى ثبوتهما للمعدود ويكون اثباتا للشيء بالبينة

وانه فن من البلاغة وكذا الاصل فى الحدث عدم الطول واثبات
الطول للزمان المقارن له قصدا الى اثباته له يكون اثباتا للشئ
ببينة على نحو ما سبق ولما كان الاصل فى الحدث القصر لكونه متيقنا
لم يفد اثبات القصر للزمان المقارن له شيئا ولهذا لم يلحقوا ما الكافة
بقصر مع امكان طرد القاعدة المذكورة فى ضده اعنى طال فى قصر
وهذا المقام مما وفقت لتحصيله وتفصيله ولله الحمد والمنة و
الاحتمال الثانى ان تكون ما مصدرية ويكون المصدر فاعل طال
فالتقدير فيما نحن فيه طال الجولان والدوران وعلى هذا تكتب
مفصولة كذا افاده الشارح فى الحاشية وقد عرفت فيما سبق
ان طال مسند الى الزمان اصالة والى ما فيه تبعا فاسناده الى الاول
قصدا الى اثباته للثانى يكون اثباتا للشئ ببينة ويظهر لك من هذا
انه اذا كان ما موصولة يكون طال مسندا الى ما هو له بالعرض
فيفوت المبالغة المذكورة ثم ان معنى كون ما مصدرية هو القصد
فى مدخولها الى نفس الحدث ولا يوجد ذلك الا فى الفعل ولهذا شرطوا
فيها دخولها على الفعل صريحا وعدم الفصل بينها وبينه والاحتمال
الثالث ان تكون ما موصولة حينما تكتب مفصولة ويكون العائد
اليه ضمير جال ودار ويكون ان ارتب بيانا له بتقدير من ولم
يتعرض الشارح لهذا الاحتمال لانه مدفوع لا لما توهم من احتياجه
الى تكلف التقدير لشيوع مثل ذلك فى كلامهم بل لعدم الاطراد

هذا التوجيه كما ستسمعه فى قول المص وقلما يوجد فى بيان امثلة الخواص
قوله ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا هذا تعيين
لما جال فى صدره وان ارتب فى تاويل المصدر فاعل جال او دار
على الرأيين وشرحا مفعول ارتب وللقسم الثالث متعلق بشرحا
قدم عليه للاهتمام بناء على اختصاص الشرح به ولئلا يقع الفصل بسبب
التاخير عنه بينه وبين الجملتين اللتين وقعتا صفة له **قوله** يذلل
صعابه ويميط عن مخدراته نقابه مجموع الجملتين صفة لشرحا ولهذا
ترك العطف والتذليل من الذل بالكسر ضد الصعوبة لا من الذل
بالضم ضد العز والاسم من الاول ذلول ومن الثانى ذليل واستعار
الصعاب للمعانى الدقيقة المنغلقة العبارات وذكر التذليل
ترشيح له واستعار المخدرات للاسرار المحجبة عن العقول وذكر
النقاب ترشيح لها وذكر النقاب ضمير صعابه للقسم الثالث
وكذا ضمير نقابه لئلا يلزم التفكيك ويجوز ان يعود الى المخدرات
بتاويل المذكور رعاية للمناسبة بحسب المعنى نقل عن الشارح
انه قال ان الجملة الثانية تاكيد للجملة الاولى ولعل وجه العطف ح
هو التنبيه على استقلال الثانية فى افادة المرام والا فالاصل ترك
العطف فى المؤكد **قوله** انقد فيه نتائج الافكار واوضح فيه خزاين
الاسرار بيان لاشتمال الشرح على فوائد زائدة على حل الكتاب واختار
الفصل اما لكونه جملة حالية من فاعل ارتب واما لكونه استينافا

عما سبق كانه قيل هل فى ذلك امر زائد على حل الكتاب والنقد تميز
الجيد من الردى واراد بالافكار افكار الشراح واراد بخزاين الاسرار
ما خص به الشارح من لطايف التحقيقات **قوله** وكان لحول بينى
وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان اه بيان لسبب طول ما
جال فى صدره فهى معطوفة على جملة طال عطف القصة على القصة
والجامع ان ما سبق اخبار عن تحقق الطول وهذا عن سببه اى لحول
بينى وبين الشرح بل بين ترتيبه موانع الزمان واسباب الحوادث
الصارفة عنه فالخطوب جمع خطب بمعنى السبب والحدثان جمع
الحوادث وانما لم يقل وحال مع مشاكلته لطال اشارة الى امتداد
تلك الحيلولة نقل عنه روح الله روحه انه قال مضى من الزمان بين
ما وقع فى صدرى ان اشرح وبين ما شرعت فيه ثلثون سنة ولما كان
هذا الاستمرار التجددى قبل الشروع فى الشرح ادخل عليه لفظ كان
قوله حتى ابتليت فى آخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر بيان لغاية
تلك الحيلولة وحتى متعلقة بكان يحول ثم هى ابتدائية غير جارة ولا
عاطفة لان ما بعدها كلام مستقل وابتليت على صيغة بناء
المفعول والضمير البارز فيه قائم مقام فاعله وهو من الابتلاء بمعنى
الامتحان وما وراء النهر لقب لبلاد شرقيه معروفة منها بلدة
سمرقند ووراء فى اللغة من الاضداد لانه يستعمل فى الخلف وفى
القدام على ما ذكر فى الصحاح وغيره وهذا الاطلاق بالنسبة الينا

بالمعنى الاول وبالنسبة الى اهلها بالمعنى الثانى وكان سبب هذا الارتحال
ان الامير تيمورا اجلاه من شيراز الى سمرقند ونصبه مدرسا هناك
قوله فوجدت هناك اقواما عطشى الاكباد يحومون حول الكتاب
ولا يجدون الى موارده سبيلا جواب شرط محذوف تقديره لما ارتحلت
الى بلاد ما وراء النهر وجدت هناك خاصة بمدينة سمرقند اقواما
اى رجالا عطشى الاكباد والمراد عطشى اكبادهم حذف المضاف اليه
وعوض عنه اللام وفى وصف اهل ما وراء النهر بهذا الوصف لطف
لا يخفى على الفطن ويحومون اما صفة بعد صفة للاقوام او استيناف
كانه قيل لم قلتم انهم عطشى الاكباد واللام فى الكتاب للعهد لتقدم
ذكره وهو مفتاح العلوم واستعار الموارد لمسائله وهى جمع مورد
وهو موضع الوصول الى الماء ضد المصادر وهى جمع مصدر وهو الرجوع
عنه وسبيلا مفعول لا يجدون والى موارده متعلق به قدم عليه للسجع
قوله وآخرين منحرفين عن السداد قد غاصوا فى لجة بلا ارشاد
فلم يجدوا الى فرايده دليلا اه عطف على قوله اقواما اى وجدت
هناك اقواما لم يقدروا على حل الكتاب وآخرين قد فهموا بعضا من
ظواهر الكتاب لكنهم انحرفوا عن السداد اى عن سمت الصواب فى تحقيق
مسائل الكتاب والسداد ماخوذ من سد القول والامر اذا استقام
وقد غاصوا اما صفة بعد صفة لآخرين او استيناف على قياس ما
سبق وفى بعض النسخ قد خاضوا وانه غير مناسب لان الخوض هو

العبور عن المعبر ماشيا كان او راكبا وليس ذلك وسيلة الى الفوز
بالفوائد لان ذلك لا يمكن الا بالغوص اى الانغماس فى الماء وايضا
الخوض يتعدى بنفسه وههنا قد تعدى بواسطة فى حيث قال فى لجج
وهى جمع لجة وهى معظم الماء والمراد منها غوامض الكتاب وقوله
بلا ارشاد بيان لسبب الانحراف اى بلا هداية من الاستاد وقوله
دليلا مفعول لم يجدوا وعلى فرائده متعلق به قدم عليه للسجع والفرائد
جمع فريدة وهى الدرر الكبار واراد بها ما تضمنه الكتاب من حقائق
الفن قوله وكانوا فى حل تراكيبه والكشف عن نكت اساليبه متكئين
على شروح اكثرها جروح واشلها مدخول ومجروح اه عطف على غاصوا
عطف القصة على القصة والمراد بيان سبب غوصهم بلا ارشاد
وهو اتكاؤهم على شروح شانها ما ذكر قوله فى حل تراكيبه اى ازالة
عقدها وما عطف عليه متعلق بمتكئين قدم عليه للاهتمام المناسب
للمقام والنكت جمع نكتة وهى اللطيفة المؤثرة فى القلوب من نكت
الارض اذا ضربها بقضيب حتى اثر فيها والاساليب جمع اسلوب
وهو الفن والمراد فنون الكلام ومتكئين اى معتمدين خبر كان وجروح
بضم الجيم جمع جرح بفتحها مصدر جرح القاضى الشاهد وهو بمعنى الفاعل
يريد ان اكثر تلك الشروح جارحة للمفتاح لا شارحة له واما كونه
بفتح الجيم على وزن فعول بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول فغير مناسب
لفوات المشاكلة بينه وبين شروح مع فوات المقابلة على الثانى

بينه وبين ما بعده واراد باشلها شرح العلامة التفتازانى واراد
بكونه مدخولا ومجروحا اعتراضاته عليه قوله لا يرى فيها العليل
شفاء ولا الغليل رواء اه تاكيد لما سبق من حال الشروح اكثرها و
اشلها بوصف مشترك بينها وهو انه لا يرى فى تلك الشروح شفاء
لعليل بالعين المهملة ضد الصحيح ولا رواء بالفتح الماء العذب لغليل
وهو بالغين المعجمة من به غلة بالضم وهو والغلة حرارة العطش
وعلى هذا يكون الشفاء اسما لما به الشفاء ويجوز ان يكون الشفاء مصدرا
وعلى هذا يحمل الرواء على سببه وهو الارواء او على مسببه
وهو الرى واللام فى لعليل متعلق بالشفاء وفى لغليل متعلق بالرواء
قدما عليهما للاهتمام وما سبق الى بعض الاوهام من ان القرينة الاولى
ناظرة الى آخرين والثانية الى اقوام مما يأباه المساق عند من له سلامة
المذاق قوله كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء مبالغة فى عدم
النفع بتلك الشروح حيث شبهها بالسراب الذى هو امر يخيل كزرقة
البحر وزرقة السماء وهو بالسين المهملة ما يرى فى بعض الفلوات
من لمعان الشمس عليها وقت الظهيرة فيظن انه ماء يسرب بالفتح
اى يجرى وكلما سار اليه الرائى يسرب بالضم اى يذهب ويبعد عنه
والقيعة بمعنى القاع وهو ارض ملساء لا نبات فيها وقيل جمع قاع
كجار وجيرة والظمآن كالعطشان وزنا ومعنى وهذا الكلام اول الاقتباسات
الثمانية عشر التى حلى بها الشارح هذه الخطبة والاقتباس ان يتضمن

الكلام نظما كان او نثرا شيئا من القرآن او الحديث او الاثر ونحوها
من فقه المجتهد وحكمة المتشرعة بشرط ان لا يشعر في الكلام بانه من
احد هذه الامور ولهذا جوزوا فيه مخالفة الغرض في المقتبس
والمقتبس منه والتغيير اليسير لاجل الوزن او لغيره من الدواعي
فحصل فيه اقسام اربعة لانه اما منقول او غير منقول وكل منهما
اما مغير او غير مغير وهذا الاقتباس الذي هو مطلع الاقتباسات
مما لم ينقل ولم يغير وستطلع على جلية الحال في بواقيها ان شاء الله تعالى
قوله قد اتخذوها مسارح انظارهم ومطارح افكارهم اه بيان
لشدة انكباب الآخرين على تلك الشروح حيث كانوا مكبين عليها ولهذا
اورد كلمة قد والاتخاذ افتعال من الاخذ ولتضمينه معنى الجعل يتعدى
الى مفعولين كما يقال اتخذته وقد لا يضمن فلا يتعدى كما يقال اتخذت
الكتاب وهو ههنا من قبيل الاول والمسارح جمع مسرح وهو المرعى
شبه الشروح بها لكونها محل اجالة النظر والمطارح جمع مطرح وهو
المرمى اي جعلوها مستقر افكارهم شبه الشروح بها لاستقرار افكارهم
فيها وعدم تجاوزها عنها الى غيرها قوله فقلنا لهم يا اهل الكتاب
لستم على شيء جواب شرط محذوف اي اذا كان حال الآخرين كما ذكر
قلنا لهم تعطفا وتحننا يا طالبي المفتاح وراغبيه لستم في طلبكم
على شيء يعتد به وهذا اقتباس غير مغير وذلك ظاهر لكنه منقول
لان المراد من الكتاب هو التورية والانجيل ومن اهله اليهود والنصارى

ومن الشيء دينهم والشارح نقل الكتاب الى المفتاح واهله الى الآخرين
المذكورين والشيء الى الشروح المذكورة قوله تنفخون بلا ضرام
وتستسمنون ذا ورم اه تقرير لعدم كونهم على شيء وبيان له ولهذا
اختار الفصل نبه بالتشبيه الاول على ان تلك الشروح لا يصلح
لكشف مطالب المفتاح ثم قصد بالتشبيه الثاني الى تاكيد الغرض
منه بان تلك الشروح لكبر حجمها يغتر الناظر بها مع خلوها عن الفائدة
والضرام بكسر المعجمة دقاق الحطب التي يسرع اشتعال النار فيها
والاستسمان ظن الشيء سمينا والاورام جمع ورم وهو ازدياد
حجم اللحم او الجلد بتخلل بعض من الاخلاط قوله تضيعون الاعمار
ولا تستضيئون بالانوار تقرير وتاكيد لما سبق ولهذا ترك العطف
شبه اسرار المفتاح بالانوار وعدم انتفاع هؤلاء بها بعدم الاستضاءة
بالانوار قوله وتحسبون انكم تحسنون صنعا عطفه على ما سبق
تنبيها على خطائهم في حسن ظنهم بتلك الشروح وتحسبون اي تظنون
وصنعا مفعول تحسنون والمعنى تظنون انكم تعملون عملا ينفعكم
ولا تعلمون انه هيهات ما تظنون وهذا الاقتباس فيه تغيير يسير
اذ الاصل وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فهو منقول مغير لان
الصنع في الآية الكريمة صنع الكفرة والرهابنة وقد نقله الشارح الى
ما عرفت قوله فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح
من البئر بلا رشاء بل كطالب الرقي الى السماء لما كانت الاحكام السابقة

مظنة تردد بل انكار من المخاطبين اكدنا بطريق المبالغة حيث
شبههم بمن يطلب ما يستحيله العادة ولهذا اورد الكلام بطريق
النفي والاثبات والقسم العرفي المصدر باللام وصدره بالفاء
الدالة على ان هذا التشبيه الصريح لازم لتلك الاحكام ومترتب عليه
وعمر بالفتح مصدر قولك عمر يعمر على زنة علم يعلم اى عاش زمانا
طويلا والمراد بقائي واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف
والتقدير لعمري قسمي او ما اقسم به وجواب القسم ما ياتي بعده
والمعنى ما انتم يا اهل الكتاب الا كعطشان يمد يديه الى الماء ليبلغ
الماء بنفسه الى فيه من غير استعانة بما يبلغه اليه ثم شبههم
بناوخ برء بلا رشاء وهو بالكسر الحبل وعطفه بكلمة او تنبيها على
ان هولاء لا يخلون عن المشابهة باحد هذين الامرين المستحيلين
عادة تقبيحا لحالهم ثم ترقى في تقبيحهم حيث شبههم بمن يطلب
ما هو ابعد ما يستحيله العقل وهو طلب الرقي الى السماء والرقي
كالمضي مصدر رقي السطح او السلم على حد رضي اذا اصعد اليه يتعدى
بنفسه وقد يتعدى بفي وبالى ايضا وما ذكره من قوله ما انتم الا
كباسط كفيه الى الماء مقتبس من الاية الكريمة بلا تغيير لكنه منقول
لان المستثنى ههنا هو العطشان نفسه وفي الاية الكريمة هو اجابة الماء
للعطشان اذ المستثنى منه فيها لا يستجيبون لهم بشيء والمعنى ان الاصنام م
لا يستجيبون لهم بشيء من جلب نفع او دفع ضر الا اجابة كاجابة الماء

لعطشان

لعطشان يريد ان تبلغ الماء فاه بلا وصول يده اليه قوله فهل
ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء تطييب لقلوبهم وتنشيط
لعزائمهم بعد تخييبهم في مساعيهم والشقاء سوء الجد وقلة البخت
وهو والشقاوة ضد السعادة والفاء جواب شرط محذوف
اى اذا كان حالكم في عقم المساعي وخيبة المال ما ذكر فهل اهديكم
الى امر ترجون به وينجيكم هو من سوء الحظ وقلة البخت من موائد
عوائد الكتاب وهذا الكلام مقتبس من قوله تع يا ايها الذين امنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم وفيه تغيير كما ترى ونقل
ايضا لان المخاطبين ههنا غير المخاطبين هناك وان المراد من التجارة
ههنا الاشتغال بشرح آخر موصوف بما وصفه سابقا بقوله
يذلل صعابه ولا حقا بقوله تملى عليهم ما ينجيهم اه قوله فوقعوا
في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا الشيء عجاب جواب شرط محذوف
والتقدير اذا علموا خطاهم في اتكائهم على ما ذكر وقعوا في حيرة
واضطراب واذا علموا ان الحق فيما وراء ذلك قالوا ان هذا
اى ما ذكرته من قولك وهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء
لشيء عجاب وهو بالضم ما يتعجب منه وهذا الكلام مجرد اعن كلمة
ان اقتباس من القرآن بلا تغيير الا انه منقول لان هذا في الاية
الكريمة اشارة الى جعل الالهة الها واحدا وفي كلام الش رح
اشارة الى ان الحق فيما وراء الشروح المذكورة قوله ما سمعنا

بهذا فى اياتنا الاولين فأتنا باية ان كنت من الصادقين ففصله
عما سبق لكونه تقريراله واراد بالاباء الاسلاف من اساتذتهم
لانهم خير الاباء لانهم مربى الارواح وهذا ايضا اقتباس تنزيلى
غير مغير الا انه منقول لان هذا فى الاية الكريمة اشارة الى نوح عليه
السلام او الى كلامه الحق او الى دعواه النبوة وقد نقله الشارح
الى ما عرفت والفاء فى فأتنا جزائية وما بعدها قام مقام الجواب
اذ التقدير لما كان ما ذكرته من الكلمات غير مسموعة من الاسلاف
فلا نصدقك فيها الا بعلامة دالة عليها فات بها ان كنت من الصادقين
فطوى من البين ما هو الجواب حقيقة واقيم مقامه كلام آخر
يدل عليه ومثل هذا كثير فى كلامهم فى مقام الايجاز قوله فاريناهم
من اياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين الفاء فى فاريناهم
جزائية والتقدير لما طلبوا منا الاية المصدقة لما دعيناه اريناهم
من اياتنا الكبرى فصاروا خاضعين لها والكبرى اما صفة الايات
فكلمة من تبعيضية واما مفعول ثان لاريناهم فيكون من ابتدائية لا
للبيان كما توهم لان كون المقدم بيانا للمؤخر ليس بمعهود والمعقول
والمعنى اريناهم من اياتنا الكبرى ارادة مبتدأة وناشئة من جنس
اياتنا والمعنى الاول ابلغ لدلالته على كثرة الايات سوى ما
اراها بخلاف المعنى الثاني واياما كان فالمراد بما اراها اياهم ما خصه
الله تعالى به من التحقيقات والتدقيقات والفاء فى فظلت جزائية

ايضا

ايضا والتقدير لما اريناهم تلك الايات صارت اعناقهم خاضعين
لتلك الايات فاللام فى لها متعلق بخاضعين قدمت عليه
للاهتمام المناسب للمقام ثم ان الخضوع لما كان حال الاعناق
كان مقتضى الظاهر ان يقال خاضعة الا انه عدل عنه الى خاضعين
اما للكناية باعناقهم عن ذواتهم وابدانهم لان العنق من الاعضاء
التى يعبر بها عن البدن كله كالرأس والوجه واما لان اصل الكلام
فظلوا لها خاضعين لكنه اقحم العنق لكونه اول عضو يظهر فيه
الخضوع بحسب مجرى العادة بل بحسب اقتضاء الطبيعة
ولما استلزم الاقحام حذف الضمير الذى هو اسم ظل واقامة الاعناق
مقامه ترك خبره على اصله ابقاء لبعض اثار الاصل على حاله وهذا
الكلام ايضا مقتبس من التنزيل بلا تغير وهو ظاهر لكن ضمير لها فى
الاية الكريمة اما راجع الى الاية النازلة من السماء الملجئة لهم الى
الايمان او الى البلية القاسرة لهم اليه وقد نقله الشارح الى ما
ذكره من اياته الكبرى قوله وقالوا امنا بما جاءنا من الحق
المبين فزدنا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا عطف على
ظلت اى وقالوا صدقنا بما جاءنا من الحق المبين الواضح وابان يجئ
بمعنى بان اى اتضح والمراد به ما اراهم من نتائج خاطره الوقاد و
الفاء فى فزدنا جزائية اى لما صدقنا فزدنا ولفظ زاد قد يتعدى
وقد لا يتعدى وما نحن فيه من القبيل الاول ومن فى من لدنك ابتدائية

القبيل

ای زدنا علما عظیما کان من عندک وآراد بالامر ماهم علیه من
الاستطلاع لطایف الکتاب ورشدا ای هدایة وصلاحا نصیر بسببه
راشدین ویجوز ان یکون من تجریدیة بجعل الامر مشتملا علی معنی الرشد
مبالغة ثم انتزاع معنی الرشد منه وجعله نهیئ ومطلوبا بصیغته (مفعول له)
ویکون الامر مبداء تلک التهیئة وح یکون حاصل المعنی اجعل امرنا
کله رشدا والهیئة فی الاصل بمعنی اللباس ثم عممت لکل مایلابس
الشیء من الاوصاف فیکون التهیئة احداث هیئة الشیء ای صفته
ویفهم من هذا الاحداث عرفا احداث ذی الهیئة فیدل بالاول علی
الثانی بطریق الکنایة فالمطلوب الاصلی احداث نفس الرشد المستتبع
للهیئة عرفا وهذا الکلام اقتباس بلا تغییر ولکن مع نقل فان المراد
من الامر فی الآیة الکریمة ماکان اصحاب الکهف علیه من الایمان و
مفارقة الکفار وقد نقله الش رح الی ماتری قوله فوجهنا رکاب
النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدین مآربهم وجواب شرط
محذوف والتقدیر لما آل امرهم الی طلب زیادة العلم وتهیئة الرشاد
وجهنا رکاب النظر اسعافا لمرامهم الی جهة مطالبهم والرکاب الابل
التی یسار علیها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها شبه النظر بالرا (کب)
وشبه النفس ومشاعرها بالرکاب فکان النظر مستعل علیها وهی
توصله بسبب حرکاتها فی المعقولات الی مقاصدها التی هی النتایج
ولما استلزم توجیه الرکاب توجه الراکب اردفه به وفیه من اللطف

ما لا یخفی والتلقاء فی الاصل مصدر بمعنی اللقاء فهو من المصادر
التی تزاد فی اولها التاء کالتبیان والتکرار وههنا اسم بمعنی الجانب
والمدین فی الاصل قریة شعیب علیه السلام وههنا بمعنی المقام
من مدن بالمکان اذا اقام به واجتمع فیه مع سکانه ومنه المدینه
والمآرب جمع مأربة بفتح الراء وکسرها وهی الحاجة قوله نملی علیهم
ماینجیهم عن الضلال ویحظیهم باجزل نوال حال من فاعل وجهنا و
توجهنا والاملاء الکتب او الجمع وکل منهما مناسب للمقام وهذا
الی قوله ونمیز القشر عن اللباب شروع فی اوصاف شرحه التی
خلت عنها سایر الشروح وما ینجیهم مفعول نملی والاحظاء افادة
الحظ والنصیب اصله الاحظاظ ابدلت الحرف الثانی من حرفی التضعیف
یاء کما فی تقضی البازی وقوله باجزل نوال متعلق بیحظیهم ای بعطاء
اجزل ای اعظم ثم اضیف الصفة الی الموصوف قوله فی عبارات
موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال شروع فی وصف
العبارات بعد وصف معانیها بما ذکر وفی متعلق بمحذوف وهو
مع مدخوله حال من فاعل نملی ای نملی ما ذکر کائنین فی عبارات
موضحة توضیحا لا یبلغ حد الاملال وکائنین فی اشارات مونقة
ای معجبة بسبب ما فیها من الایجاز الخالی عن الاخلال وفی الجمع بین
نفی الاملال والاخلال اشارة الی ان عباراته واردة علی وجه الاقتصا د
وآراد بالعبارات الالفاظ وبالاشارات ما یعم التراکیب والاسالیب

قوله نشيد فيه قواعد الفوايد ونمهد فيه موايد العوايد اشارة الى
طريق ما ذكره من الانجاء والاحظاء وهو حال من فاعل غلى فهو
بالحقيقة تاكيد وتقرير له ولهذا ترك العاطف فيه وضمير فيه راجع
الى الموصول فى قولهم ما نجيهم وكذا الحال فيما عطف عليه من الجملة
التى تليها والتشييد الرفع مع الاحكام بالشيد وهو بالكسر الجص وهو
بفتح الجيم وكسرها فارسى معرب والقواعد جمع قاعدة وهى الاساس
والفوايد جمع فايدة وهى ما استفدته من علم او مال والمراد ههنا
هو الاول وتمهيد الامر تسويته واصلاحه والموايد جمع مايدة وهى
خوان عليها طعام وهى اخص من الخوان من ماده يميده ميدا اذا اعطاه
طعاما فهى فاعلة بمعنى مفعولة مثل عيشة راضية اى معطاة و
يجوز ان يبقى على معناها الظاهر بتخييل انها كانها تعطى الطعام
لمن يقدم هى اليه والعوايد جمع عايدة وهى المنفعة يقال هذا
اعود عليك من ذاك اى انفع واراد بالفوايد والعوايد المسائل
لكنها باعتبار حدوثها فيك تسمى فوايد وباعتبار بقائها فيك تسمى
عوايد واراد بقواعد الفوايد دلايل تلك المسائل وبتشييدها
تقويتها بازالة الشبه عنها واراد بموايد العوايد ما سمح به من
التراكيب اللطيفة والاساليب العجيبة التى تهتى للناظرين فيها ما
اودع فيها من المعانى والنكت واراد بتمهيدها طريق الوصول
الى مستودعاتها بتهذيب العبارات مفرداتها ومركباتها شبه

ذلك المملى اولا ببناء رفيع مشيد فذكر المشبه الذى هو الضمير
الراجع الى المملى على طريقة الاستعارة المكنية واثبت لها القواعد
ترشيحا والتشييد تخييلا وثانيا بمجلس حضرت فيه جماعة مهدت
لهم مايدة فذكر ذلك المشبه بطريق تلك الاستعارة ورشحها
بالمايدة وخيل لها التمهيد فتدبر قوله معرضين عما لا طايل
فى رده ولا حاصل فى نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز
القشر عن اللباب لما بيّن ما هو اصل الحسن فى المملى وهو ما ذكره
من التشييد والتمهيد اراد ان يبين ما يزيده حسنا وهو امران
احدهما تخليته عما لا نفع فيه وثانيهما تحليته بابانة ما هو الصواب
عن غيره ومعرضين حال عن فاعل نشيد ونمهد وكذا الحال فى مقتصرين
يعنى فعلنا ما فعلنا من التشييد والتمهيد حال كوننا معرضين عن
رد ما لا فايدة للطالب يعتد بها فى رده اى فى ايراده وعن نقد ورده م
ما لا بقية للناقد تعادل تعبه فى نقده والمراد بالنقد ههنا ما ليس
يقابل النسيئة اعنى قبض الدراهم بل بمعنى اخراج زيفها والمراد
ههنا ترك الفاسد من الكلام وذكر صحيحه ومقتصرين على تحقيق
الصواب وتبيينه وتمييز ما لا نفع فيه للطالب عما له فيه نفع تام
واللباب فى الاصل هو الخالص يقال حسب لباب اى مفاخر
خالصة لا يشوبها شئ من المثالب والقشر ما على الشجر والثمر
وهو يعم جلد الحيوان ولب الثمر ما فى جوفه ولبابه دهنه الكاين فيه

قوله هدية مني الى كل ذكي جبل على الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل ماهم مفعول له لقوله نملي وما في حيزه ولما كان الاملاء فعلا اختياريا لابد له من غرض بيّن ان غرضه من ذلك ارشاد المتعلمين لاشيء آخر من زخارف الدنيا كما هو اللائق بشانه العالي لكن شرط كون المملى له ذكيا اذ لا يخاطب بذلك الاملاء غيره وشرط كون ذلك الذكي متحليا بالانصاف ومتخليا عن الاعتساف اذ لا ينتفع بذلك من لم يكن شانه كذلك ثم حكم بكون مثل هولاء قليلا تاييدا لما ذكره سابقا من كثرة اقوام غير مهتدين الى الكتاب وكثرة آخرين منحرفين عن السداد ولقد احسن من قال وهم كانوا اذا عدّوا قليلا فقد صاروا اقل من القليل والهدية ما يُهدى به ويتحف من البر واللطف والذكي فعيل بمعنى الفاعل من الذكاء بالفتح والمد وهو حدة الفواد وجبل بمعنى خلق والانصاف العدل لما كان من اتصف به نصف الشيء بينه وبين صاحبه والطبع في الاصل مصدر ثم شاع في السجية التي جبل عليها الانسان وعصم اى حفظ والاعتساف الظلم والاخذ في الفلاة على غير الطريق فان حمل ههنا على الاول رعاية للتقابل بالقرينة الاولى يكون القرينة الثانية في الحقيقة تاكيدا للقرينة الاولى وان حمل على الثاني يكون تاسيسا وهو خير من ذلك اذا لم يكن هناك ما يقتضي كما في مقامنا هذا وقوله هم مبتدأ وراجع الى ما دل عليه لفظ كل من الجماعة الموصوفين بما ذكر وقليل قائم مقام خبره

الذي هو قوم حذف موصوفه واقيم هو مقامه اختصارا وافراد الجمع لكون موصوفه مفرد اللفظ وانما قدم على المبتداء لمزيد الاهتمام ببيان قلتهم وما مزيدة اما للتاكيد ببيان معنى القلة او للتعجب فالمعنى هم قوم قليل لا محالة او قليل قلة يتعجب منها وهذا الكلام اقتباس من القرآن وغير مغير لكنه منقول لان لفظ هم في القرآن راجع الى الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقد نقله الشارح الى ما ترى **قوله** فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا او لئك كالانعام بل هم اضل سبيلا لما ذكر الاذكياء وما شرط فيهم من الاوصاف الحسنة وذكر قلتهم ظهر ان ما عداهم وهم الاكثرون متصفون باضداد ما ذكر فالضمير في اكثرهم راجع الى الناس المدلول عليه بقرينة المقام وذلك الاكثر صنفان احدهما الاغبياء الذين لا يفهمون شيئا والآخر الحساد الذين يعرفون الحق وينكرونه ويريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم كما قال في الحاشية يعني ان بعضهم متصف بعدم الفهم وبعضهم متصف بالفهم ولكن يحسد وبعضهم متصف به ولا يحسد وهذا الشرح هدية لهذه الطائفة هذا ما ذكره قوله كما ترى جملة وقعت موقع الحال من اسم ان والكاف بمعنى على والعائد الى الموصول في ما ترى محذوف والتقدير ان يقال فان اكثرهم كائنين على الوجه الذي تراهم قوله اما على قلوبهم اكنة اشارة الى الصنف الاول فهو خبر ان ويجوز ان يكون كما ترى خبر ان

كائنين

ويكون اما قلوبهم تغييرا او على كلا التقديرين يكون اقحام مكاترى
للدلالة على ان انقسام الاكثرين الى هذين الصنفين من الظهور
بحيث يرى بالابصار وان الابصار به بحيث لايختص
برأى دون رأى والاكنة جمع كنان بالكسر وهو الغطاء وقد لاحظ
فى هذا قوله تعالى وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه اى كراهة
ان يفقهوه ومثل هذا يسمى بالاقتباس المعنوى وقوله فلا يكادون
يفقهون فيه مبالغة لتقرير ما سبق لان فيه نفى قربهم من فهم
الحديث وهذا مع قطع النظر عن الفاء مقتبس من القرآن لكنه
منقول لان الضميرين فى الاية راجعان الى المنافقين والمراد بالحديث
فيهما القرآن او مطلق الحديث والشارح نقل الضميرين الى ماترى والحديث
الى المطلق او الى ما اضيف الى المفتاح والانعام جمع نعم بفتحتين وهو
ما يرعى من الاموال ثم شاع فى الابل وسبيلا تمييز عن نسبة الاضل
الى الضمير شبه المذكورين بالانعام فى عدم فهم الدقايق المطلوبة
مبالغة فى تجهيلهم ثم ترقى فى تلك المبالغة فقال بل هم اضل سبيلا
قال فى الحاشية هم فى عدم فهم الدقايق المطلوبة كالانعام بل هم
اقدمون منها فيه لانها تهتدى الى مرافقها وهم لا يهتدون الى مرافقهم
المهمة اعنى الدقايق اللطيفة هذا ما ذكره وهذا الكلام مقتبس
من قوله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا وفيه نوع تغيير
مكاترى ونقل ايضا لان الضمير فى الاية الكريمة راجع الى كفار مكة

وههنا الى ماترى قوله او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله
هذا هو الصنف الثانى من الصنفين المذكورين وانما عطفه بكلمة او
اشارة الى ان تحقق الوصفين المذكورين اعنى الغباوة والحسد فى
الاكثرين المذكورين انما هو بطريق البدلية اذ لا يمكن الجمع بينهما اذ
الحسد مسبوق بمعرفة فضل الغير والغباوة تنافيها ولا يمكن الخلو
عنهما ايضا اذ الخالى عنهما هم الاقلون المذكورون سابقا وهو معطوف
بحسب الظاهر على قلوبهم لكنه ح يلزم عطف الجملة الفعلية على
الاسمية فالانسب بحسب المعنى ان يعطف على قوله لا يكادون
بناء على ان قوله على قلوبهم اكنة مؤخر عنه معنى لكونه اثرا مترتبا عليه
وانما قدم عليه لفظا لكون التقديم ادخل فى رشاقة الكلام واعون
على ما قصده من رعاية نوع من السجع فى الكلام فتقدير الكلام فان
اكثرهم اما لا يكادون يفقهون لاستحكام الاكنة واستيلائها على
قلوبهم او يحسدون ثم الحسد ان تتمنى زوال نعمة المحسود اليك وهو
حرام واما الغبطة فهى ان تتمنى زوال نعمة مثل حال المغبوط من غير
ان تريد زوالها عنه وهى ليست بحرام والايتاء بمعنى الاعطاء والفضل
والفضيلة خلاف النقص والنقيصة كذا فى الصحاح وفى مجمل اللغة
هو الزيادة والخير وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى ام يحسدون
الناس الاية وفيه نوع تغيير لان ام فيها منقطعة بمعنى بل مع الهمزة
وما يفهم منها من الاستفهام انكارى بمعنى لا ينبغى ان تكون هذا

الحمد ولما اقتضى المقام التقرير كما لا يخفى غيره الشارح الى ما ترى
وفيه نقل ايضا لان المراد من ضمير يحسدون فى الاية الكريمة هم اليهود
ومن الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه ومن الفضل
النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز والشارح نقل الاول الى
حساد بنى نوعه والثانى الى الذين لهم مزيد فضل وتميز من بين العلماء
بشهادة قرينة المقام ونقل الثالث الى الفضائل العلمية قوله
فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به تفريع لما سبق من الحسد بما
يناسب المقام ومن الحق بيان لما والمراد به الكلام الصحيح قوله كفروا
به من الكفر بالفتح بمعنى الستر والتغطية لا من الكفر بالضم بمعنى ضد
الايمان والاول من كفر يكفر على حد ضرب والثانى من كفر يكفر على
حد نصر وهذا الكلام مقتبس من معنى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا
كفروا به وفيه نقل لان المراد من ضماير الجمع فى الاية الكريمة هم اليهود
ومن الموصول هو محمد عم ومن الكفر ضد الايمان والشارح نقل
الاول الى الحساد المذكورين والثانى الى الكلام الصحيح كما نقل عنه
فى الحاشية والثالث الى مجرد الستر والانكار كما نقل عنه ايضا
وفيه تغير ايضا لان الشارح غير كلمة لما الى كلمة اذا لان كلمة لما للاخبار
عما تحقق فى الماضى والمناسب لغرض الشارح معنى الشرط فى الاستقبال ل
كما لا يخفى وزاد قوله من الحق بيانا لكلمة ما اشارة الى انها منقولة
الى غير ما اريد به فى الاية ثم اكد تلك الزيادة بتفسير الحق فى الحاشية

بالكلام الصحيح تدبر تبصر قوله واراد وتلبيسا وتدليسا يريد به بيان
شانهم وحالهم بانهم لم يقتصروا على ستر الحق وانكاره بل ارادوا ان خلطوه
بالباطل وان يكتموا بطلان ما خلطوا به تلبيسا اى خلطا للحق بالباطل
وتدليسا اى خدعة واحتيالا فى ترويج الباطل ببذل وسعهم فى كتمان
بطلانه واشار بقوله وارادوا الى انهم ليسوا بقادرين على حقيقة
التلبيس والتدليس لوضوح البرهان قوله اولئك حزب الشيطان
الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون مبالغة فى وصفهم بالتمادى فى
الحسد والتلبيس وحزب الشيطان اصحابه والا حرف تنبيه ينبه والتدليس
من هو ذكى على ان مدخوله واضح جلى والخاسرون الهالكون الضالون
وهذا مقتبس من القران من غير تغير لكن فيه نقل لان اولئك فى الاية
الكريمة اشارة الى المنافقين وان المراد من حزب الشيطان فيها جنوده
واتباعه الذين انساهم توحيد الله تعالى وطاعته وذكره بقلوبهم و
لسانهم ومن الخاسرين هم الذين ضلوا فى الدنيا وهلكوا فى الاخرة
حيث كانوا خالدين فى النار والشارح نقل الاول والثانى الى ما ذكره
من الحساد الذين اتبعوا الشيطان حين القى فى قلوبهم ما ذكر من الحسد
والستر والارادة حكى ان اهل سمرقند غلبوا على الشارح فى اقتباس هذه
الاية الكريمة وقالوا انها نزلت فى شان الكفار ووعيدهم فاقتباسها
فى شان المؤمنين يؤدى الى اكفارهم الموجب لكفر من اكفرهم واجاب
عنه الشارح بان هذا الاقتباس انما هو لتجهيلهم لا لاكفارهم وشتان

ما بين الاكفار والتجهيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل وقد قررنا
فى اثناء الكلام ان هذا الاقتباس من قبيل المنقول فلا يلزم الاكفار
اصلا كما ذكره الشارح فى الجواب ولعل هذا التشنيع انما صدر عن
اسافل الطلبة بسمرقند والا فلا يخفى مثل هذا على علماء تلك البلدة
اذ النقل فيه ظاهر على ان تخصيص هذا الاقتباس بالتشنيع لا يصدر
عمن له ادنى تميز لان اكثر الاقتباسات فى هذه الخطبة نازلة فى شان
الكفار الا ان يقال انه من قبيل الاكتفاء بذكر البعض عن ذكر البعض
الآخر بناء على الظهور قوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ختم خطبة كتابه بدعاء
جامع لجميع الخيرات لاشتماله على التعوذ عن الضلال وعلى الرحمة
فى المبداء والمآل والتعبير بياربنا حذف حرف النداء لما ذكر فى صدر
الكتاب لا تزغ اى لا تمل قلوبنا اى فى جميع امورنا سيما فى امرنا هذا
من منهج الحق الى اتباع الباطل بعد اذ هديتنا اليه فى سابق حالنا
وهب لنا من عندك رحمة اى امرا نتثبت معه فى العاجل على التوفيق
للحق والصواب سيما فى شرح الكتاب ونفوز به فى الآجل بالثواب
والنجاة من العقاب لانك انت الوهاب اذ الهبة الحقيقية منحصرة
فى جنابك ولهذا عرف المسند اعنى الوهاب وهذا الكلام مقتبس
من القرآن بلا نقل ولا تغيير كما لا يخفى قوله منك المبداء واليك
المآب هذا الحصر المستفاد من تقديم الخبر فى الجملتين تاكيد وتقرير

للحصر السابق ولهذا ترك العطف والمبداء مصدر ميمى بمعنى البداية بدلالة
كلمة من وكذا الحال فى قوله واليك المآب بمعنى الاياب بمعنى الرجوع اى
منك بداية ذوات تلك الوجودات وما يتبعها من الكمالات لا من غيرك
واليك ايابها لا الى غيرك فانت مبداء الكل فى النشأة الاولى ومآبه
فى النشأة الاخرى وبطلب الهداية احق واولى وباستفاضة الرحمة
اجدر واحرى ثم ان محاسن هذه الخطبة الاقتباس الاخير حيث
افتتحها بالتحميد على الهداية واختتمها بالدعاء لنفسه ولاخوانه بان
يثبتهم على الهداية فصارت خاتمتها ناظرة الى فاتحتها وهذا من المحاسن
التى قلما يتفق مثله لافراد البلغاء ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم قوله رتب كتابه على ثلثة اقسام لفظ الاقسام
قد يطلق على جزئيات المفهوم الكلى كانواع الكلمة ومن هذا القبيل
انواع العلوم المندرجة تحت علم عام وقد يطلق على اجزاء الشئ
المركب اذا امتاز كل واحد منها عن الآخر بجهة من الجهات ومن هذا القبيل
اقسام الكتاب فان الالفاظ المودعة فيه تتميز بعضها عن بعض
بالدلالة على مبحث من المباحث غير ما دل عليه الآخر من المباحث
او على علم من العلوم غير ما دل عليه الآخر من العلم فالمص ضمن كتابه
عدة انواع من علم الادب واورد نوعين منها فى قسمين من الكتاب
وهما الصرف والنحو وجمع البواقى فى القسم الثالث ولهذا حصر كتابه
فى ثلثة اقسام وانما ساغ له ذلك مع ان الاصل ايراد كل نوع فى قسم

على حدة بناء على ان امر الله وبين اسمائى تابع لاغراض المصنفين
وستطلع على وجه اختياره الاسلوب المذكور **قوله** وارد فيها
بتكملة وفنين قال فى الحواشى فى وجه ايراد الارداف ههنا ان فى
ذلك تنبيها على ان التكملة والفنين من الروادف لا اقسام برأسها
وتوضيح هذا الكلام ان المص وان جمع فى القسم الثالث عدة من العلوم
الا انه جعلها نوعين احدهما ما يستقل بالافادة فى البلاغة وهو
علم المعانى والبيان وثانيهما ما يكون بخلاف ذلك واشار الى هذه
المخالفة بعبارة التكملة وايراد الفنين عقيبها والشارح لما اراد
وجه ترتيب اقسام العلوم ولزمه التعرض لما فى الاقسام من العلوم
وما اودع من العلوم فى التكملة والفنين لزمه ذكر التكملة والفنين
بعد ذكر الاقسام ولما كان عطفها على الاقسام موهما بكونها قسما
برأسها ولم يندفع هذا التوهم بما فى التكملة من التنبيه على كونها تتمة
اذ دلالة العطف على الاستقلال اقوى من دلالة لفظ التكملة
على التبعية صرح بحديث الارداف دفعا للوهم المذكور هذا حاصل
ما افاده المولى الوالد روح الله روحه فى توضيح الكلام المذكور
ثم انه لما كان ارداف الشئ بالشئ مشعرا بكون الثانى خارجا عن
الاول وتابعا له وكان ذلك منافيا لما يصرح به الشارح من كون
التكملة والفنين تتمة للقسم الثالث وجب تاويل الارداف اما بالتنزيل له
فى مجرد التبعية بناء على ان تتمة الشئ تابعة له واما بحمل الارداف

[illegible]

على الذكر فى آخر الاقسام وبهذا المعنى ورد قولهم رديف الشئ **قوله**
وتوجيهه يعنى ان كتابه هذا معمول فى العلوم العربية ولهذا سماه مفتاح
العلوم واراد منها العلوم العربية كما يفصح عنه ما ذكره فى صدر
كتابه فالمناسب لهذا ان يورد فيه جميع اقسامها وبعض كلامها عن
اخواته فى العنوان ولا يورد فيه ما ليس منها ولما لم يراع هذه
المناسبة تمكن فى الترتيب الذى آثره نوع خفاء محوج الى التوجيه
فلذلك اردف قوله رتب كتابه الخ بقوله وتوجيهه اى توضيح وجه
الترتيب الذى آثره كذا افاده المولى الوالد روح الله تعالى روحه
قوله المسمى بعلم الادب اختلف فى وجه التسمية والاوجه فيه
ان يقال ان الادب عبارة عن الرعاية لامور تستحسن من النفس مع
التحرز عما ليس كذلك فان كان الرعاية والتحرز فى طريق الافادة و
الاستفادة فادب الدرس وان كانا فى غير ذلك فادب النفس ولا
يحصل شئ من الرعاية والتحرز المذكورين فى الكلام وما وضع له من
نقوش الكتابة الا بسبب علم العربية اى علم اللغة المنسوبة الى العرب
فسمى به لعلاقة السببية والمسببية كذا افاده المولى الوالد روح
الله روحه **قوله** علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا او كتابة
المراد بالكلام ما يتكلم به العرب فيشمل المفرد والمركب واما ما هو المصطلح
وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد بناء على ان الخلل فى جزء الكلام خلل
فيه والمراد من الخلل فى الكلام ما يتناول الخلل الحاصل فى نفسه والخلل

قسم نوع نسخ [illegible]

قال بعضهم فى وجه التسمية انه سمى به لان الادب [illegible]

الكائن فيما وضع دليلا عليه من نقوش الكتابة والاول هو الخلل في
دلالته على المعنى الذي اريد به ويتصور بالنسبة الى الحاضرين والثاني
هو الخلل في دلالة دليله عليه ويتصور بالنسبة الى الغائبين والى
الذين سيوجدون واشار الى الخلل في الاول بقوله لفظا والى
الخلل في الثاني بقوله اوكتابة فمعنى التعريف ان علم العربية علم
بقواعد يحترز برعايتها عن جنس الخلل الطاري على نوع كلام
العرب اما من جهة اللفظ وطريقه او من جهة الكتابة وطريقها
فلفظا وكتابة تمييزان عن نسبة الخلل الى كلام العرب وهما نوعان
مندرجان تحت جنس الخلل الذي هو المراد من التعريف كما اشرنا
اليه وانما فصله الى نوعين تسهيلا الطريق درج علم الخط في التعريف
فيندفع ما قد يتوهم من ان الخلل من جهة الكتابة ان ادى الى الخلل
من جهة اللفظ فلا حاجة الى اعتبار قيد الكتابة في التعريف وان
لم يؤد اليه لا يبقى وجه لاعتباره فيه ووجه الدفع انا نختار الشق
الاول وندعي قيام الحاجة الى القيد المذكور لان الخلل في اللفظ على
نوعين احدهما ما يكون من جهة اللفظ والاخر ما يكون من جهة الكتابة
والاحتراز عن الخلل الاول ببعض العلوم لا يفيد الاحتراز عن الخلل
الثاني وان كان مؤدى الثاني راجعا الى الاول ولهذا احتاجوا الى
وضع قوانين الكتابة واعلم ان الشارح اورد التعريف المذكور
على راي الجمهور لا على راي المصنف والا لاعتبر قيد المعنى لادراج علم

الاستدلال في التعريف كما فعله الشارح العلامة وانما ترك الشارح
قيد المعنى لعدم اندراج علم الاستدلال فيه عنده ثم اعلم ان المتكفل
بالاحتراز المذكور مع غاية عسره ونهاية صعوبته هو علم العربية
والى هذا العسر والصعوبة اشار في الحاشية بقوله قال المصنف في صدر
الكتاب ان علم الادب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف
على بعض الاوضاع وشيء من الاصطلاحات فهو لديك على طرف
الثمام اما اذا خضت فيه لهجة تبعثك على الاحتراز عن الخطاء في
العربية وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه انواع
تلقى لاوناها عرق القربة انتهى ما في الحاشية هذا حاصل ما ذكره
المولى الوالد روح الله روحه **قوله** على ما صرح به اشار بصيغة
الجمع الى كثرة المصرحين وللتصريح بهذا المعنى قال في الحاشية صرح
بذلك الزمخشري في كتابه المسمى بقسطاس العروض وغيره ايضا
فقوله وغيره مرفوع معطوف على الزمخشري لا مجرور معطوف
على كتابه لما نبهت عليه من ان المقصود هو التصريح بكثرة المصرحين
لا التصريح بكثرة تصريح الزمخشري في كتبه وفي تقديمه على غيره
مصرحا باسمه واسم كتابه الذي وقع التصريح فيه تنويه بشانه و
شان كتابه وفي جملة ذلك ايماء لطيف الى ان ما فعله المصنف من جعل
علم الاستدلال جزءا من علم الادب غير مستحسن من حيث انه خالف
فيه جماعة جليلة اعتضد امرهم بالموافقة بين الزمخشري وبينهم

كذا افاده المولى الوالد روّح الله روحه **قوله** منها اصول هي العمدة
في ذلك الاحراز اصالة العلم اما من جهة موضوعه او من جهة مسائله
او من جهة غايته والاصالة في الموضوع بكون موضوعه اعم من موضوع ٤
الفرع وكون ثبوت المحمولات لموضوع الفرع متفرعا على ثبوت
محمولات الاصل لموضوعه كالعلم الطبيعي بالنسبة الى الطب والاصالة
في المسائل كون مسائل الاصل مبادي لمسائل الفرع كاصول الفقه
بالنسبة الى الفقه والاصالة في الغاية كون حصول الغاية موقوفا
على حصول العلم اما توقفا قريبا كتوقف البلاغة على علمي المعاني
والبيان وعلى علم الاستدلال عند المص واما توقفا بعيدا كتوقفها
على غيرها من العلوم وسيجيء تفصيلها والفرعية فيها عدم توقف
الغاية على تحصيل ذلك العلم اصلا فالاصالة في الغاية لا تكون الا في
العلوم الآلية التي لا يقصد بها حصول انفسها بل حصول غيرها
والى هذا الذي ذكرناه في الاصالة في الغاية نبه الشارح بقوله
هي العمدة في ذلك الاحراز **قوله** فالبحث فيها اما عن المفردات
من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيئاتها
فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة و
الفرعية فعلم الاشتقاق اعلم ان القوم قد تحيروا في تمييز موضوعات
هذه العلوم بعضها عن بعض لشبهات اعترضت دونهم ولم
يقدروا على رفعها ونحن بعون الله وتأييده نقرر تلك الشبهات

اولا ثم نرفعها ثانيا ثم نحقق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ومن الله
التوفيق والاعلام اما الشبهة الاولى فهي ان المفهوم من كلام الشارح
كون البحث في اللغة مقصورا على المواد وانه بين البطلان اذ
الكلمات المتحدة موادها قد يتغير معانيها باختلاف الصور والهيئات
واما الشبهة الثانية فهي ان المفهوم من كلام الشارح كون البحث
في الصرف مقصورا على الصور والهيئات وانه ظاهر البطلان اذ
كما لا يقوم الصور والهيئات بدون المواد كذلك لا يمكن النظر فيها
بدون اعتبار المواد واما الشبهة الثالثة فهي ان الشارح جعل
الصرف باحثا عن احوال المفردات مع ان فيه بحثا عن احوال
المركبات كالادغام في قولك انا اضرب بعدك والوقف في مثل
لم تخشه ولم يرمه ولم يغزه واما الشبهة الرابعة فهي ان البحث من
حيث انتساب بعض الكلم الى بعض قد يكون في علم الصرف ايضا
كانتساب اجوه الى وجوه بالابدال وكانتساب قال الى قول بالقلب
اذا تقررت عندك هاتيك الشبهات فلنتعرض لرفعها متمسكين بحبل
التوفيق اما رفع الشبهة الاولى فهو ان الشارح اطلق على الحروف
اسم الجواهر والمواد تشبيها لها بهما فذكر الجواهر يدل على ذكر الهيئات
بالالتزام وذكر المواد يدل على ذكر الصور بالالتزام ففي كلامه اشارة
الى اعتبار الصور والهيئات في علم اللغة بطريق الدلالة الالتزامية
ولما كان الشارح في صدد بيان تمايز الاقسام اكتفى في ذلك بالدلالة

الالتزامية لحصول نفس التمايز بمقابلة الجواهر للهيئات والمواد
للصور واما دفع الشبهة الثانية فهو ان ذكر الصور والهيئات
كما مر بيانه يدل بالالتزام على اعتبار الجواهر والمواد في علم الصرف
والاكتفاء في ذلك بالدلالة الالتزامية قد مر وجهه واما دفع
الشبهة الثالثة فهو ان الادغام والوقف ونحو ذلك مما لم يكن
له مدخل في افادة المعنى بل في تحسين اللفظ فقط لجعل اللفظ
المركب في حكم المفرد لان التركيب فيه انما هو باعتبار تادية المعنى
فيرخص البحث عن امثال ما ذكر في علم الصرف او يقال ان حصول
الصور والهيئات للمفردات اعم من ان يكون في حال صرافتها او
في حال تركبها مع الغير وما ذكر من الامثله من قبيل الثاني لا من الاحوال
العارضة للمركب من حيث هو مركب واما دفع الشبهة الرابعة
فهو ان المراد بالانتساب ههنا هو الانتساب الذي يكون مقارنا
لتغاير معنى المنسوب والمنسوب اليه لا مطلق الانتساب الشامل
له وللانتساب الحاصل بقلب بعض الحروف الى البعض او ابداله به
وهذا الذي ذكرناه من تقرير الشبهات ودفعها تلخيص ما افاده
المولى الوالد روح الله روحه واما تحقيق المقام فهو ان اصول الكلم
هي الحروف الثمانية والعشرون وتسمى هذه حروف المباني لكون
بناء الكلم منها بعروض الاحوال المنوعة لها وباعتبار العروض تسمى
تلك الاحوال بالهيئات والحروف بالجواهر وباعتبار التنويع تسمى تلك

الاحوال بالصور والحروف بالمواد وكيفية تنويع الحروف اخذنا
أحادًا كهمزة الاستفهام وثناء كقد وثلاث ورباع وخماس و
سداس وتعرض للانواع الخمسة الاخير اصناف ثلثة وهي الاختلاف
في الهيئة كالنفر ونصر والاختلاف في الترتيب كنفر ورحن و
الاختلاف في الابدال كتلم وتلب وبسبب عروض ما ذكر من
الانواع والاصناف لحروف المباني تحصل جزئيات كثيرة لا يمكن
احصاؤها فعلم اللغة باحث عن تلك الجزئيات على وجه التفصيل
من حيث بيان معانيها الوضعية ونظره في كيفية حصول الجزئيات
بما ذكر من الانواع والاصناف فمن قبيل النظر في المبادي واما
علم الصرف فباحث عن تلك الجزئيات ايضا لكن من حيث كونها
معروضة لما ذكر من الانواع والاصناف لكن على وجه كلي اجمالي و
لذلك تراهم يعبرون عن اصول الكلام مطلقا بلفظ فعل ونظره
في معاني الجزئيات ليس الا من حيث كونها غاية للفن فتكون خارجة
عنه ولهذا ترى قواعده جارية في الالفاظ الغير المستعملة ولهذا ايضا
يعتبر فيه الاختلاف في الهيئة لتصحيح الصيغة فقط ويعتبر الاختلاف
في الترتيب والابدال والقلب لتخفيف اللفظ فقط وعلم الاشتقاق
باحث عن الجزئيات المذكورة ايضا لكن من حيث انتساب بعض
منها الى البعض الآخر بالاصالة والفرعية مع رعاية جانب المعنى
ايضا لما تقرر في موضعه ان جانب المعنى معتبر في الاقسام الثلثة

مثلا يقولون في جمع قوس قسي مع ان اصلهن فعول قووس
وينسبون التركيب وينسبون الاعلال لتخفيف اللفظ
ونغيرون ان اصله اجوه وجوه ويعبرون بهذا الابدال
وكذا يقولون ان اصله قال قول ويعتبرون
لتخفيف اللفظ وكذلك يقولون الفعلين الى بواقي الامثله
هذا القلب لاجل التخفيف وعلى هذا ايضا
منه عفي عنه

لله در من شكر الله
سعيه ...
٢٤

للاشتقاق وبهذا الذي ذكرناه ظهر لك ان موضوعات العلوم
الثلثة اعني اللغة والصرف والاشتقاق متحدة ذاتا الا ان البحث
في كل منها عن جزئيات الكلم ومختلفة بالقيود والحيثيات كما مر
بيانه والى الاختلاف بين الاولين اشار الشارح في الحاشية بقوله
يعني ان جواهر الكلم وموادها ملحوظة في مباحث اللغة بخصوصياتها
وليست ملحوظة في مباحث الصرف بل يبحث فيه عن مفردات
الكلم بحثا كليا لا يختص بلفظ دون لفظ آخر والى الفرق بين الاخيرين
اشار الشارح في الحاشية ايضا بقوله علم الاشتقاق علم على حدة
كما يدل عليه قوله في خاتمة الكتاب اين هم عن تصحيح نقل اللغة اين
هم عن علم الاشتقاق اين هم عن علم الصرف وقوله في اوايل بحث
المجاز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والصرف ولا
يخفى ان موضوعه ممتاز عن الصرف بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم وانه لا اعتبار في تمايز العلوم للافراد بالتدوين فقول
من قال الاشتقاق جزء من الصرف فرية بلا مرية واعترض عليه
من وجهين احدهما ان علم الصرف باحث عن احوال ابنية الكلم
التي ليست باعراب ولا يخفى ان الاحوال المبحوث عنها في علم الاشتقاق
ليست باعراب فيدخل في علم الصرف وثانيهما ان ادخال المص علم
الاشتقاق في علم الصرف لا يعارضه ما صرح به في عدة مواضع
من كتبه لان الاول لكونه دلالة فعلية اقوى من الدلالة القولية

والجواب عن الاول ان المتبادر من احوال الابنية ما يصحح صيغها و
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية غير داخل فيها وعن
الثاني ان موضوعات العلوم المتحدة ذاتا والمختلفة بالقيود
والحيثيات في تدوينها طريقان احدهما ايرادها في قسم واحد نظرا
الى جهة الاتحاد وذكر كل منها في فصلين من ذلك القسم كما فعله المص
في القسم الثالث وثانيهما ايرادها في قسمين نظرا الى جهة التغاير
واختيار المص الطريقة الاولى في علمي الصرف والاشتقاق لا يستلزم
الاتحاد بينهما من جميع الجهات سيما وقد صرح بتغايرهما العلامة
الزمخشري في قسطاس العروض والمص في عدة مواضع من كتابه جزاهما
الله عنا خير الجزاء **قوله** واما عن المركبات على الاطلاق الاصح
كل مورد قسمة اعتباره مطلقا عاريا عن القيود المعتبرة في
اقسامه فلا حاجة في ذلك الى التعرض لقيد الاطلاق الا ان الشارح
لما كان بصدد تمييز اصول العلوم العربية بعضها عن بعض على وجه
الضبط قسمها اولا الى قسمين احدهما العلوم الباحثة عن المفردات
وثانيهما العلوم الباحثة عن المركبات ثم قسم الثاني الى قسمين احدهما
العلوم المختصة بالمركبات الموزونة وثانيهما العلوم التي لا تختص
بها ولما اقتضى حسن الترتيب تقديم الثاني على الاول احتاج الى
قيد الاطلاق بيانا لعموم البحث فيما يدخل فيه من العلوم للموزو نات
وغير الموزونات واظهارا للتقابل بينه وبين قسيمه **قوله**

فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو
اراد بالهيئات التركيبية الاحوال العارضة للمركب اعم من ان يكون
مركبا من الغير بان يكون له جزآن ماديان يتبعهما جزء صوري كالجمل
الاربع ومن ان تكون مركبا مع الغير بان يعتبر بالمفرد احوال
عارضة له بالاضافة الى مفرد آخر كاحوال المبتداء والخبر فانها
عارضة لكل منهما بالاضافة الى الآخر والى هذين النوعين اشار
الشارح وقال هي تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما في اواخر
الكلم من الاعراب والبناء هذا ما ذكره ثم انه لما وقع البحث في الصرف
عن احوال المركب بالمعنى الاول كما في قولك انا اضرب بعدك وفي
الاشتقاق عن احوال المركب بالمعنى الثاني احترز عنهما بقوله و
تاديتها لمعانيها فان الصرف باحث عن احوال المركب من الغير
من حيث تخفيف اللفظ والاشتقاق باحث عن احوال المركب
مع الغير من حيث الانتساب المذكور فيما سبق ولما وقع البحث
في علم المعاني عن احوال المركب من الغير كاحوال الجمل الاربع وعن
المركب مع الغير كاحوال المسند والمسند اليه وايضا لما وقع البحث
في علم البيان عن المجاز المركب والمفرد ونحو ذلك زاد قوله الاصلية
واراد بها المعاني الوضعية التي اعتبرت مطابقتها لمقتضى الحال و
خرج بذلك علم المعاني والبيان ولقائل ان يقول النحو قد يبحث
عن المعاني المجازية كما اذا قلت اسد في قولك كلمني اسد مرفوع

على الفاعلية والمعاني قد يبحث عن المعاني الوضعية كما ستطلع عليه
والمعاني يمكن ان يجاب عنه اما عن الاول فبان النحوي يحمل قولك
كلمني اسد على الحقيقة ويحكم بكذبه واهل البيان يحملونه على
المجاز ويفرقون بينه وبين الكذب كما سيجيء بيانه واما عن الثاني
فلان اهل المعاني يبحثون عن المعاني الوضعية باعتبار مطابقتها
لمقتضى الحال والنحوي يبحث عنها بدون ذلك الاعتبار قوله
او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني و
لقائل ان يقول ان المتبادر من اصل المعنى هو المعنى الوضعي
ولا شك ان المعنى المجازي والكنائي مغايران له فيلزم دخولهما في
نظر علم المعاني ويمكن ان يجاب عنه بان المراد باصل المعنى ههنا هو
المعنى الذي استعمل فيه التركيب سواء كان بطريق الوضع او
بطريق المجاز او بطريق الكناية والمص يسميه حاق المعنى فيكون
المعنى المغاير له ما لا استعمل فيه التركيب وهي المعاني الثواني ويعبر
عنها المص بمستتبعات التراكيب فلا يلزم المحذور المذكور وفي
هذا الجواب ضعف من وجهين احدهما ان المعاني الوضعية قد يعتبر
مطابقتها لمقتضى الحال فيكون داخلا في نظر علم المعاني كما سيصرح
به المص وثانيهما ان الظاهر من اصل المعنى ما هو المعتبر في علم النحو
وهو المعنى الوضعي فتعميمه له ولغيره من المعنى المجازي والكنائي
خلاف الظاهر فالوجه في تمييز علم المعاني عما عداه من العلوم ان

بمقال او باعتبار افادتها لمعان يعتبر فيها مطابقتها لمقتضى الحال
فيدخل فيها المعنى الوضعي الذي اعتبر فيه المطابقة المذكورة
ويخرج عنها المعنى المجازي والكنائي اذ لا يعتبر فيهما المطابقة المذكورة
قوله او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم
البيان ان اراد بالافادة معناها اللغوي وهو ما يتناول الافادة
بطريق استعمال التركيب والافادة بدون استعماله كما في المعاني
الثواني يلزم دخول المعاني الثواني في نظر علم البيان وليس كذلك
وان اراد بالافادة معناها الاصطلاحي وهو ما يستعمل فيه التراكيب
وجب عليه ان يقول كيفية الدلالة لانهم فرقوا بين الدلالة
والافادة وتحقيق ذلك ان الدلالة اما وضعية وانها لا تتوقف
الى شيء آخر بعد العلم بالوضع واما عقلية وهي اما بان ينتقل من
المعنى الوضعي الى لازمه او الى ملزومه والاول هو المجاز واذ يتوقف
على قرينة دالة على عدم ارادة المعنى الوضعي وعلى علاقة جلية بين
المعنى الوضعي ولازمه لئلا يلزم التخرج المخل بالفصاحة والثاني هو
الكناية وانها تتوقف على قرينة دالة على ان المعنى الوضعي مقصود
بالتبع وان المقصود الاصلي هو الملزوم ولا بد فيها ايضا من علاقة
جلية بين اللازم والملزوم لئلا يلزم التخرج المذكور هذا ثم ان اللفظ
قد يراد به معناه الوضعي اصالة ولازمه تبعا كما اذا قلت ان زيدا
منطلق فان كلمة ان موضوعة للتاكيد وانه مراد منها ههنا اصالة و

قد يراد معها ازالة تردد المخاطب والكاره وهذا النوع من
الارادة غير المجاز لانه مستعمل في معناه الوضعي خلاف المجاز و
غير الكناية ايضا لانه مستعمل في معناه الوضعي اصالة خلاف الكناية صح
واذا كان المراد ههنا هو المعنى الوضعي اصالة لم يمكن ان يراد به
لازمه اصالة والا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيكون ذلك
اللازم مرادا تبعا وارادة المعنى الوضعي اصالة تعارض القوانين
الدالة على ارادة اللازم فيكون طريق الانتقال من المعنى الوضعي
الى هذا اللازم خفية جدا بحيث لا يعتبره الا البلغاء ولا يفهمه الا
الفطرة السليمة ولهذا عبروا عن هذا اللازم بالخواص وعن كيفية
الانتقال بالافادة دون الدلالة وهذا هو الوجه في اختيار المص
لفظ الافادة في المعاني ولفظ الدلالة في البيان وسيرد عليك نبذ
مما يتعلق بهذا المقام ان شاء الله الملك العلام واعلم ان قول الشارح
في مراتب الوضوح ظرف لكيفية الافادة وتوجيه تلك الظرفية
على ما افاده المولى الوالد روح الله روحه هو ان الكيفية المذكورة
مطلقة متناولة لعدة امور تناسبها وقوله في مراتب الوضوح
لتقييد ذلك المطلق فيكون متعلق الظرف اما صفة مقيدة للكيفية
والتقدير كيفية الافادة الكائنة في مراتب الوضوح او حال لها
والتقدير كائنة تلك الافادة في مراتب الوضوح قوله
واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض

او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية اعترض عليه بعض الفضلاء
بان علم الادب علم يحترز به عن الخطاء فى كلام العرب والخطاء فى
الكلام هو ما يؤدى الى فساد المعنى وليس الخطاء فى العروض و
القافية مما يؤدى الى ذلك فلا يكونان من انواع علم الادب بفصح
عن ذلك قول المص وحين كان التدرب فى علمى المعانى والبيان
موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورايت صاحب
النظم يفتقر الى علمى العروض والقوافى ثنيت عنان القلم الى ايراد هما
واما ما فعله العلامة الزمخشرى فى كتابه قسطاس العروض من عد
العلمين المذكورين من انواع علم الادب فليس ذلك الا ترويجا
للصناعة ليرغب فى كتابه ويمكن ان يجاب عنه بان الخطاء فى الكلام
مطلقا هو ما يؤدى الى فساد المعنى واما الخطاء فى كلام قوم مخصوص
اعنى العرب فقد يكون من جهة فساد المعنى وقد يكون من جهة فساد
اللفظ بان لا يجرى على اساليبهم ولما كان عموم لفظ الخطاء لهاتين
الجهتين خفيا غيره الشارح الى لفظ الخلل ليكون صريحا فى ذلك
العموم ومن المعلوم ان كلام العرب نوعان منظوم ومنثور والخطاء
فى المنظوم من جهة العروض والقوافى وان لم يؤد الى فساد المعنى
لكنه يؤدى الى عدم رعاية اساليبهم فى الكلام المنظوم وبهذا الاعتبار
يكون علم العروض والقوافى من انواع علم الادب لا محالة وما ذكره
المص فليس اعتذارا عن ايراد ما لا يكون من علم الادب فى كتابه بل

هو اعتذار عن النهوض لهما فى ذيل علم البلاغة وان كانا من انواع
علم الادب لان المص لم يلتزم ايراد جميع انواع الادب فى كتابه بل مقصوده
الاصلى هو علم البلاغة وايراد النحو والصرف لتوقفه عليهما وايراد
التكملة لكون علم الاستدلال جزءا منه وايراد الفنين لتوقف التدرب
فى علم البلاغة عليهما واما ما نسبه المعترض الى العلامة الزمخشرى
فقد علا كعبه عن ذلك قوله واما الفروع فالبحث فيه اما ان يتعلق
بنقوش الكتابة فعلم الخط وههنا مناقشة مشهورة وهى ان الخط
تصوير اللفظ بحروف هجائه ومن المعلوم ان الصورة وهى الخط
غير ماله الصورة وهى اللفظ وعلم الادب باحث عن احوال الالفاظ
فلا يكون علم الخط من انواعه والجواب عنه هو ما افاده المولى الوالد
روح الله روحه من التحقيق وحاصله ان اللفظ له جهتان دلالته جهة
على المعنى وجهة كونه مدلولا للخط فكما ان المعنى يلحقه الخلل بجهة
اختلال اللفظ بالنسبة الى الحاضرين كذلك يلحقه الخلل من جهة
الخط بالنسبة الى الغائبين والآتين لانهم ينتقلون الى اللفظ
بجهة الخط ويلزم من الخلل فى الخط فى اللفظ المؤدى الى الخلل فى الخلل
المعنى بالنسبة اليهم لان الخلل فى الدال يستلزم الخلل فى المدلول
ولما اراد واتمام علم الادب وضعوا اصولا وقواعد يعرف بها
احوال نقوش الكتابة من حيث صحة دلالتها على الالفاظ وسموها
بعلم الخط فجاء علم الخط علما عاصما عن الخلل الناشى فى كلام العرب من

جهة الكتابة اى الخط كما ان ساير العلوم العربية عاصم عن الخلل
الناشى فيه من جهة اللفظ فكان هو كساير العلوم المذكورة داخلا فى
علم الادب وقسما من اقسامه على طبق تصريح الزمخشرى وغيره قوله
او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر قال فى الحاشية
القرض القطع والقريض الشعر لانه قطع قطعا وللشعر من حيث
انه شعر محاسن ومعايب يعرفها اهل صناعته هذا ما ذكره وحاصله
ان القرض بحسب اصل اللغة موضوع لمعنى القطع مطلقا وبحسب
استعمالها موضوع لمعنى قول الشعر للمناسبة التى ذكرنا والفرق
بينهما ان الواضع يضع لفظا لمعنى اعم ليستعمل فى خصوصياته و
اذا وقع هذا الاستعمال من العرب يسمى استعمال اللغة كما ان المعنى
الاعم يسمى اصل اللغة وكلاهما من قبيل الحقيقة لان استعمال
الاعم فى الاخص بطريق التواطئ داخل فى الحقيقة لما بين فى موضعه
واما استعمال قرض الشعر فى العلم المخصوص وهو معرفة محاسن
الشعر ومعايبه فمجاز لغة من قبيل استعمال اسم الملزوم فى اللازم
وحقيقة فى اصطلاح علماء الادب قوله او بالمنثور فعلم انشاء
النثر من الرسائل والخطب قال فى الحاشية وللانشاء ايضا محاسن
ومعايب يعرفها اهل صناعته هذا ما ذكره وحاصله ان علم الانشاء
علم اعتبره علماء الادب وبينوا محاسن الرسائل والخطب من
البراعة فى المطلع والمقطع وحسن التخلص والاحتراز عن الالفاظ

الركيكة والمبتذلة مع التناسب المعتد به فيما بينها الى غير ذلك من الاحوال
التى يعرفها اهل صناعته قوله او لا يختص بشىء منهما فعلم المحاضرات
قال فى الحاشية ومما يناسب علم المحاضرات ما قيل ينبغى للمرء
ان يسمع ما يكون احسن الكلام ويكتب احسن ما سمع ويحفظ احسن
ما كتب ويقول احسن ما حفظ هذا ما ذكره وحاصله الترغيب
فى علم المحاضرات وهو علم يعرف منه مقتضيات مقامات التراكيب
بحسب مقاماتها الاصلية وذلك لان غاية علم البلاغة تحصيل
البلاغة المكتسبة ولا يتيسر ذلك الا باتقان قواعدها والتدرب
فى اجرائها فى التراكيب الجزئية وعلم المحاضرات يرشد الطالبين
الى كيفية اجراء القواعد فى التراكيب الجزئية فيفيد لهم بصيرة تامة
فى اكتساب البلاغة فيكون نوعا مهما من انواع علم الادب
قوله ومنه التواريخ لقد اشتبه على بعض الناظرين كون التواريخ
من علم الادب ورفع بعض الفضلاء هذا الاشتباه حيث
قال ان لعلم التواريخ مدخلا عظيما فى علم البلاغة من جهتين احدهما
ان الاستعارة التمثيلية من اعظم لطائف الاستعارات واوقعها
فى النفوس ومبناها تشبيه القصة الواقعة فى الحال بالقصة
الواقعة فيما مضى والقصص الماضية لا تعرف الا بعلم التواريخ
فلو لم يتقنها لربما وقع الخطاء فى المورد فيقع الخبط فى المضرب
وثانيتهما ان بلاغة الكلام موقوفة على قصد المتكلم لما استطلع

قوله بل الوجه ان يقال بحسب مقاماتها سواء كانت اصلية او لا كما لا يخفى م ح

عليه وقصد المتكلم لا يعتبر الا بقدر بلاغته فاذا لم يعرف حال العلماء
الماضين فى مراتب البلاغة لم يمكن الحكم ببلاغة التراكيب المنقولة
عنهم لعدم العلم بقصدهم بالخواص والمزايا الموجودة فيها فيقع
الخبط العظيم فى الحكم بالبلاغة لتركيب مخصوص منقول عنهم
وانما عدّ علم التواريخ من علم المحاضرات لكونه من مباديه اذ لا بد
فى المحاضرات من معرفة احوال الطوايف وبلدانهم ورسومهم
وعاداتهم وسالف اشخاصهم وانسابهم **قوله** واما البديع فقد جعلوه
ذيلا لعلمى البلاغة لا قسما برأسه واعلم ان الصنايع البديعية فى الكلام
وان لم يفترعوها فيه لكن ينفع وجودها فيه لافادتها اياه حسنا
ولو عرضيا ولهذا شملت عناية العرب لها فى خطبهم واشعارهم
ومن المعلوم ان المقصود من علم الادب القدرة على ايراد التراكيب
على اساليبهم وقواعدهم فيجب الاعتناء بالصنايع البديعية وما
ذاك الا بعلم البديع فيكون هو نوعا من انواع علم الادب فيجب
حمل الخلل المذكور فى تعريف علم الادب على ما يتناول فوت النافع
ووجود الضار والاحتراز عن الاول بتحصيل النافع لا يكون الا بعلم
البديع والاحتراز عن الثانى بدفع الضار لا يكون الا بعلم البلاغة
ومتمماتها من السوابق اعنى القواعد الصرفية والنحوية ومن اللواحق
اعنى العروض والقوافى فيتناول تعريف علم الادب علم البديع
ايضا وان خص الخلل فى التعريف المذكور بدفع الضار لا يتناول

التعريف الا لعلم البلاغة ومتمماتها ومن اختار الاول ادرج علم
البديع فى انواع علم الادب فافرد له بابا مستقلا كصاحب الايضاح
وصاحب التبيان ومن اختار الثانى لم يعد علم البديع من انواع
علم الادب كالزمخشرى واما ما فعله المصنف من جعله علم البديع ذيلا
لعلمى البلاغة فلا يفهم منه اخراج علم البديع عن علم الادب بل
فيه دلالة على ادخاله فيه لان ذيل الشئ مشترك معه فى معنى و
ممتاز عنه بالتبعية فيدل ما فعله على كون علم البديع مشتركا مع
علمى البلاغة فى افادة مطلق الحسن وممتازا عنهما فى افادته الحسن
العرضى فلا يكون ما ذكره الشارح توجيها لكلام المصنف بل توجيها
لكلام الزمخشرى وهو بصدد توجيه كلام المصنف هذه خلاصة ما افاده
المولى الوالد روح الله روحه **قوله** فاختار المصنف الاصول ذكر
وجه الاختيار فى الحاشية حيث قال يعنى ان كتابه فى علم الادب فاختار
اصوله لانه اهم من فروعه هذا ما ذكره والاولى ان يقال فى وجه
الاختيار ان مقصود المصنف فى كتابه ايراد علمى البلاغة لكونهما علمين
مختصين بالقرآن وانما اورد البواقى لكونها من متمماتهما كما سيتلى
عليك ولما لم يكن الفروع من متممات البلاغة لم يتعرض لها واكتفى
بذكر الاصول **قوله** وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة
مع كونها مستقصاة فى الكتب المبسوطة اعتذار عن طرف المصنف
فى تركه اللغة مع كونها من الاصول بانه انما تركها لصعوبة تدوينها

لانتشار مباحثها وعسر ضبطها مع ان العلماء قد كفوه تلك المؤنة
باستقصائها فى الكتب المبسوطة واراد بالكتب جنس الكتب
لا كل واحد منها بطريق الاستغراق فلا ينافيه ما نقل عن الزمخشرى
من ان الصحاح للجوهرى مملو من الحشو والغلط وما وقع فى القاموس
من ايراد او هام الجوهرى قوله الا انه جعل القسم الاول من
كتابه فى الصرف هذا يشتمل على شيئين احدهما انه لم يترك الصرف
لكون مباحثه كلية مضبوطة غير مستقصاة فى الكتب وثانيهما
انه اورده فى القسم الاول لكون الصرف فى اول الدرجة بعد اللغة
وانما ترك تعليل الاول لكونه معلوما بقرينة المقابلة لما تقدم عليه
واما ترك تعليل الثانى فلكونه فى غاية الظهور كذا افاده الوالد
المرحوم روح الله روحه قوله وخلط به الاشتقاق بانواعه
الثلثة قال فى الحاشية هى الصغير والكبير والاكبر انتهى كلامه
وتفصيل ذلك ان معنى اللفظين فى الاشتقاق لا يجوز ان يكون
واحدا بالشخص والا كان اللفظان مترادفين والترادف خارج
عن نظر علم الاشتقاق فهو اما واحد بالنوع او واحد بالجنس
وعلى التقديرين لا بد من تغاير الهيئتين فعلى الاول لا بد من
اتحاد الاصول والا لم يتحد المعنى النوع فان اتحد الترتيب ايضا.
يسمى بالاشتقاق الصغير كضرب من الضرب وان اختلف
الترتيب يسمى بالاشتقاق الكبير كجبذ من الجذب وعلى الثانى

لا بد من الاختلاف فى الاصول اذ لو اتحدت يلزم الاتحاد فى النوع
ثم لا بد من الاتحاد فى المخرج للدلالة على الاتحاد فى الجنس وهذا
يسمى بالاشتقاق الاكبر كنعق من النهق قوله لان معرفة
هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة
وفرعية بيان ذلك ان اختلاف الهيئة بين الضرب وضرب
مثلا كما هو من مسائل الصرف لا يتميز كمال الامتياز الا بمعرفة ان
الاول هو الاصل والثانى مأخوذ منه بهيئة طرأت عليه فيكون
الاول منسوبا الى الثانى بالاصالة والمأخذية والثانى الى الاول
بالفرعية والمأخوذية ولهذا الذى ذكرناه صرح المص فى صدر الكتاب
بكون علم الاشتقاق تمام علم الصرف ولما كان هذا الكلام بظاهره
مخالفا لما ادعاه الشارح من ان الاشتقاق عند الكل علم على حدة
اراد فى الحاشية ان يوجهه فقال حكم المص بكون الا علم الاشتقاق
تماما لعلم الصرف لا ينافى كونه علما برأسه كما ان حكمه بكون علمى.
المعانى والبيان تماما لعلم النحو لا ينافى كونهما علمين مستقلين
انتهى ما ذكره وفيه بحث لان التمام قد يطلق على ما يكون خارجا
متمما وقد يطلق على ما يكون داخلا مقوما كما فى قوله فيما سيأتى
ومن متممات البلاغة الخ ولا يخفى ان تمام علم النحو بعلمى البلاغة
انما هو من قبيل الاول واما تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق
فيجوز ان يكون من قبيل الثانى عند المص فقياس تمام علم الصرف

بعلم الاشتقاق على تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان قياس
بلا جامع هذا ما افاده المولى الوالد روّح الله روحه وهذا
بحث نفيس فالاولى للشارح ان يقول توقف فنّ على فنّ
لشدة الارتباط بين مسائلهما قد يستدعى درج احدهما في
الآخر تدوينا وذلك لا ينافي استقلالهما في الموضوع ولهذا
خلط علم الاشتقاق بعلم الصرف **قوله** والقسم الثاني في النحو
عطف على قوله القسم الاول من كتابه في الصرف فالكلام ههنا
في الاشتمال على شيئين وترك التعليلين كالكلام هناك من غير
حاجة الى الاعادة كذا افاده المولى الوالد روّح الله روحه **قوله**
وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان هذا الحكم وقع من المص في
صدر الكتاب بهذه العبارة بعينها كذا قاله المولى الوالد روّح الله
روحه **قوله** وذلك لانهما جاريان مجرى اللب من القشر يعني
لما كان علم المعاني والبيان انفع لطالب البلاغة من علم النحو
جريا منه مجرى اللب من القشر فيكونان كمالاله وشرفا ومقصودا
اصليا منه وغرضا وهذا معنى كونهما تماما له كذا قاله المولى الوالد
روّح الله روحه **قوله** لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقايق
الكلام ومزاياه استدراك عما ذكره سابقا من قياس تمام علم الصرف
بعلم الاشتقاق على تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان حيث
يقتضي ما ذكره خلط علمي المعاني والبيان بعلم النحو كخلط علم الاشتقاق

بعلم الصرف وحاصل الاستدراك هو ان لتمامي علم النحو مزيد شرف
وفضيلة وكثرة اصول وفروع يمتنعان بسببه عن ان يجمع مع
علم آخر في قسمه بخلاف الاشتقاق بالنسبة الى الصرف فقوله
اوردهما في القسم الثالث يعني افرز لهما قسما مغايرا لقسم
النحو ولم يوردهما فيه وانت خبير بان هذا التوجيه انما هو على
ما جرى عليه الشارح واما على ما اشرنا اليه فالامر هيّن كما لا يخفى
ثم ان معنى كونهما مرجعا لمعرفة دقايق الكلام ومزاياه اى فضايله
هو كونهما سببا لتلك المعرفة بحيث لا يتحصل هي الا بعد تحصلهما
كذا افاده المولى الوالد روّح الله روحه **قوله** والمرقاة المنصوبة
الى ذروة الاعجاز وفي هذا الكلام مضاف محذوف والتقدير
والمرقاة المنصوبة الى درك ذروة الاعجاز ففائدة هذين العلمين
معرفة دقايق الكلام ومزاياه ودرك ذروة الاعجاز ويمكن للبشر
تحصيل ملكة الاتيان في الاولى دون الثانية اذ الاعجاز مما يقصر
عنه القوى البشرية اكتسابا كما قال المص الاعجاز شانه عجيب يدرك
ولا يوصف **قوله** وانما جمعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض فيهما
مآلا هذا دفع لما عسى يتوهم من ان هذين العلمين مستقلان موضوعا
وبحثا فالائق ايراد كل منهما في قسم مستقل كما فعله في الصرف
والنحو بل هذا اولى بذلك لكون كل منهما مما يجب الاعتناء بشانه
مع كثرة اصوله وفروعه وحاصل الدفع انهما وان كانا على ما ذكر

وذلك لان المناسب في عدم ايرادهما في
قسم النحو ان بحثهما خارج عنه واما
الاشتقاق فهو داخل في الصرف فلهذا
اورده في قسمه مسلحا

من المعاصر

لكن بينهما جامع آخر هو اطول يدا واوسع باعا وهو الاتحاد فى الغرض
الآلى وكون البيان شعبة كما ستقف عليه واغا قال ما لا يتغاير
العلمين فيما هو الغرض الاولى اعنى الاحترازين اللذين ذيل بهما
التعريفين قوله وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة
نقل عن الشارح ههنا حاشيتان الاولى لبيان مذهب المص والاخرى
لبيان ضعفه اما الحاشية الاولى فهى قوله فانه قال بعد استخراج
لطايف قيل يا ارض ابلعى ان باب الحد وباب الاستدلال جزء
من علم البلاغة وقال فى آخر القسم الثالث وحين انتصبنا لافا دة
علم المعانى والبيان لزمنا ان لا نخص بشئ هو من جملة وقال فى
اول التكملة الكلام فى تكملة علم المعانى وكانه اقتصر عليه نظرا الى ان
البيان شعبة منه انتهى ماذكره وحاصله ان كلا من هذه الاقوال
الثلثة يدل على ان مذهب المص هو كون علم الاستدلال جزءا من
علم البلاغة ولما كان المنقول الثالث دالا على كونه جزءا من المعانى
فقط اعتذر عنه بان الاقتصار على المعانى لكون البيان شعبة
منه والا فهو جزء منهما وفيه بحث وهو ان علم الاستدلال مبنى
على التحرز عن شوائب الاحتمال وعلم البيان لا يخلو عنها فكيف يكون
الاحتمال وعلم البيان لايخلو عنها فكيف يكون الاستدلال جزءا منه و
لا يتأتى نار اهما وقول المص ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة
وليس فى كلامه دلالة على انه جزء من علم البلاغة باعتبار كل من قسميه

وتحقيق المقام ان علم المعانى باحث عن خواص التراكيب مطلقا
سواء كانت مستعملة فى معانيها الحقيقية او معانيها المجازية و
الكنائية ولا يخفى ان كلا مما ذكر هى التراكيب الخطابية والقوم
اقتصروا علم المعانى عليها والمص جعل علم المعانى باحثا عن خواص
التراكيب مطلقا اعم من ان تكون خطابية او استدلالية ولا
يخفى ان بين هذين القسمين تقابلا فيكون علم البيان الداخل
فى الخطابيات قسيما لعلم الاستدلال فلا يجوز ان يكون علم
الاستدلال قسما منه ومنهم من قال ينبغى ان يحمل ما نقله
الشارح عن المص من الاقوال الثلثة على صحة كون علم الاستدلال
جزءا من علم البلاغة لا على تحققه اذ للمص قول رابع يدل بصريحه
على خلافه وهو قوله ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ولما
كان تمام علم المعانى بعلمى الحد والاستدلال لم ار بدا من التسمح بهما
ولا يخفى ان قضاء الوطر عن الشئ انما يكون باستيفاء اجزائه
وانت خبير بان حمل الاقوال الثلثة على ماذكره هذا القائل تعسف
ظاهر والمص اراد بقضاء الوطر على راى الجمهور لانهم حصروا علم
المعانى فى الخطابيات اذ قد افرد ما هو منفرد به فى التكملة و
اشار بهذا العنوان الى ان ماذكره القوم غير مكمل ونبه بافراده
بالذكر على التقابل بين القسمين وقد يقال المكمل لما يكون جزءا
من الشئ كذلك يكون وصفا زايدا عليه فلا دلالة فى هذه العبارة

منهما قضاء الوطر

وطفق

على كون علم الاستدلال جزءاً من المعاني ولا يشتبه عليك ان
ما ذكره هذا القائل غفول عن القرينة الحالية الدالة على الجزئية
وهي ظاهرة وعن القرينة المقالية وهي ما قاله المص ولولا كمال
الحاجة الى هذا الجزء من علم المعاني لما اقتضانا الراى الى ان نرخي
عنان القلم فيه وأما الحاشية الاخرى فهي قوله اشار بقوله زعم
الى ان فيه ضعفا لان علم الاستدلال ليس مخصوصا بلغة العرب
وليس ابعاد و ثانا لمعرفتها فعده من علم العربية لا يخلو عن تعسف
انتهى ما ذكره وحاصله انه لا بد في نسبة علم الى موضوع معين ان
يختص ذلك العلم به وان لا يدون الا لاجله وكل من هذين الشرطين
منتف في علم الاستدلال ونقض الشرط الاول بعلم العروض و
القوافي والثاني بعلم النثر والمحاضرات والجواب عنه ان العلماء
وضعوا اصولا وقواعد لحفظ كلام العرب عن الخلل ودونوها
لاجله وقصد الاختصاص عند الوضع والتدوين لا ينافيه الاشتراك
الطارى كما في الاعلام المشتركة والتحقيق في هذا المقام هو ما
ذكره المص من كون علم الاستدلال جزءا من علم المعاني اذ لا يخفى
على احد ان الكلام قد يكون خطابيا مفيدا للظن المقنع ومبناه
المناسبات العرفية وقد يكون استدلاليا مفيدا لليقين المفحم
ومبناه العلاقات القطعية فكل من مقامي الخطابة والاستدلال
مغاير للآخر وتغاير المقامين ملزوم لمغايرة خواص التراكيب

الواقعة في كل منهما لخواص التراكيب الواقعة في الآخر ضرورة
ثم ان البلغاء وان اكثروا التكلم في الخطابيات لعموم نفعها لكنهم
غير ممنوعين عن التكلم في الاستدلاليات فيجب عليهم معرفة خواص
التراكيب في المقام الاستدلالي ايضا اذ البلاغة توفية مقامات
الكلام حقها وهذا هو مراد المص بعلم الاستدلال ولم يرد به علم المنطق
الباحث عن المعقولات الثانية من حيث الايصال الى المجهولات
لان نظر المنطقي بالاصالة انما هو في المعاني ونظرهم في الالفاظ انما
هو بطريق التبعية وما ذكره المص من علم الاستدلال على عكس ذلك
كما مر تقريره واعلم ان المص سمى هذا العلم بعلم الاستدلال مع
اشتماله على باب التحديد لوجوه احدها دخول التحديد في الاستدلال
لعدم امكان الاستدلال بدونه وثانيها شرف الاستدلال فيكون
من قبيل تسمية الشئ باسم اشرف اجزائه وثالثها كون مباحث
الاستدلال معظم مباحث ذلك العلم فيكون تسمية للشئ باسم
معظم مباحثه وهذه الوجوه الثلثة مما افاده المولى الوالد روح
الله روحه قوله الا انه قال الى قوله المستخرجة بقوة القرائح
لما حكم بكون علم الاستدلال جزءاً من علم البلاغة عند المص واحتمل
ان يتوهم متوهم انه كساير الاجزاء في جميع الجهات استدرك عنه
ناقلا عن المص بيان الفرق بينهما وحاصله ان مبنى علم الاستدلال
هو اليقين ولهذا اثبت له المص ما هو لوازم اليقين حيث قال

مثلا المعرف باللام مفردا كان او جمعا يحمل في المقام
الخطابي على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى
فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما المفرد والى
ترجيح احد المتساوين واذا كان الاستدلالي يحمل
على اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والقدر
الزائد على الاثنين بواحد في الجمع صرح بذلك المص
ثم بحث تعريف المسند
سلمه

والكلام في اعراب الا انه كما قال مبنى كالكلام
في قوله في خطبة الكشاف فانا اكثرهم مما ترى الا
وقد تكلمنا هنا بما لا مزيد عليه فارجع اليه
سنة قاله المولى الوالد روح الله روحه سلمه

انه مبني على التحقيق البحت اى الخالص عن مخالطة الشك وتحكيم
العقل الصرف اى الخالص عن معارضة الوهم والتحرز عما يلزم
الظن من شوائب الاحتمال وان مبنى ساير الاجزاء على الظن ولهذا
قال انها مبنية على لطائف المناسبات الخطابية ثم وصفها تفخيما
لشأنها بكونها مستخرجة بقوة القرائح اذ لا بد لدركها من عقل
وافر وذهن ثاقب وفهم متسارع وخاطر معوان ولهذا لا يتولاها
كل احد بل لها رجال وفقهم الله بها لذلك الاستخراج وكل ميسر
لما خلق له **قوله** فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يجعل
قسما على حدة لما بين سابقا امرين متعلقين بعلم الاستدلال
احدهما كونه جزءا من علم البلاغة وثانيهما كونه ممتازا عن ساير الاجزاء
بما ذكره من جهة الامتياز فرع على ذلك قوله فلم يستحسن ان يكون
معها في قرن اذ لو جعله معها في قرن لفات التنبيه على الامتياز
المذكور وقوله ولا ان يجعل قسما على حدة اذ لو جعله في قسم على
حدة لفات التنبيه على الجزئية قال المولى الوالد روح الله روحه
ولو عكس الترتيب في التفريع واورده على ترتيب الاصل
لكان انسب لكنه لم يراع ترتيب الاصل اهتماما في دفع ما هو
الاسبق الى الوهم من الامرين المذكورين والقرن بفتح القاف و
الراء المهملة حبل يقرن به بعيران اى يشد ان به والقرن ايضا
البعير المقرون بآخر وليس بمراد ههنا ولهذا فسره في الحاشية بالاول

قوله

قوله فافرزه عنها في تكملة القسم الثالث عبارة التكملة كما تدل على الافراز
تدل على ان ما اختاره الجمهور من الاقتصار على الخطابيات
غير كامل وعلى ان الخواص الاستدلالية اقل بالنسبة الى الخواص
الخطابية اذ الموصوف بالمكمل هي الاجزاء القليلة عرفا وعلى ان
علم الاستدلال مشترك مع الخطابيات في تحصيل البلاغة اذ لا بد
فيما بين الاجزاء من جهة الاشتراك **قوله** وادعى ان التدرب الى
قوله واوردهما في فن بيان للباعث على ايراد العروض و
القوافي في هذا الكتاب اذ لم يلتزم في كتابه ايراد جميع انواع
الادب واشار الشارح بجعله مقابلا للزعم الى قوة هذه الدعوى
الصادرة عنه في صدر الكتاب حيث قال وحين كان التدرب
في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم والنثر
ورأيت صاحب النظم يفتقر الى علمي العروض والقوافي ثنيت
عنان القلم الى ايرادهما وبيانه ان التدرب في علم لا يحصل الا
بعد الممارسة والمزاولة في دلائل مسائله ودلائل مسائل
علمي المعاني والبيان كما سيذكره الشارح هي تراكيب البلغاء
التي بعضها منثور وبعضها منظوم مفتقر الى علمي العروض
والقوافي فيكونان من متممات الغرض منهما ثم ان هذين العلمين
وان كانا مستقلين في انفسهما لكن بسبب اشتراكهما في كونهما
من تتمة الغرض من علمي البلاغة اوردهما المص في فن واحد ولظهور

هذا التعليل اكتفى الشارح رح عنه بالمعلل حيث قال واوردها
في فن كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله ولما رأى
بعض الجهال الى قوله جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض
هذه جملة شرطية يتضمن جزاؤها على ثلثة اوصاف هي جعله
فنا مستقلا وجعله ثانيا وجعله من تتمة الغرض فلا بد ان يوجد
في جانب الشرط ايضا ثلثة امور صالحة للسببية لتلك الاوصاف
فسبب الاول تعلق تلك المطاعن باهر المعجزات كما ينبئ عنه
لفظ القرآن فاستحق دفعها للايراد في فن مستقل وسبب الثاني
تعلق بعض تلك المطاعن بعلم النظم اذ دفع ذلك البعض يستحق
ان يؤخر عن ذلك العلم وانما قلنا بعض تلك المطاعن لان البعض
الآخر منها لا يتوقف على ذلك العلم كما يفصح عنه مقامه لكن الامور
المتشابكة اذا توقف بعضها على شيء يستحق ان يؤخر الكل عنه
وسبب الثالث هو كون تلك المطاعن حجبا مانعة عن مشاهدة
وجوه الاعجاز بالنسبة الى القاصرين ولما كانت مشاهدتها هي
الغرض الاصلي من علمي البلاغة كان دفع الحجب عنها من تتمة الغرض
منها والشارح رح اشار في جانب الشرط الى سبب الاول والثاني
كما نبهناك عليه لكنه اهمل الاشارة الى سبب الثالث ولا بد
من التعرض له ايضا ويمكن ان يقال انه رمز اليه بلفظ المطاعن
اذ يفهم منه ذلك عرفا كما في المطاعن على اعراض الناس فتدبر

كذا

كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله فظهر ان علمي
البلاغة الى قوله لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث
يعني ظهر من جملة ما ذكره سابقا ان علمي البلاغة هما الغاية القصوى
من بين العلوم العربية وانهما يكملان سوابقهما ويستتبعان
لواحقهما وظهر ايضا من كون التكملة داخلا في القسم الثالث و
مكملا له وكون الفنين من تتمة الغرض منهما ان الكتاب منحصر في
ثلثة اقسام على طبق ما صرح به المص في صدر الكتاب فغرضه من
هذا التفريع امران احدهما التنبيه على جلالة قدر علمي البلاغة و
نباهة شانهما وان لهما يدا طولى يتصرفان فيما بين يديهما وما
خلفهما والآخر دفع التدافع بين جعل التكملة جزءا من القسم
الثالث وبين جعل الفنين من تتمة الغرض كما زعمه البعض وقد
اومأ اليه في فاتحة الشرح على ما نبهناك عليه هناك كذا افاده
المولى الوالد روح الله روحه قوله ثم انه بعد ما عين الى قوله
واعاد التعيين فيهما لبعد العهد توضيح المقام هو ان المص قال
في صدر الكتاب وجعلت هذا الكتاب ثلثة اقسام ثم قال القسم
الاول في علم الصرف القسم الثاني في علم النحو القسم الثالث في
علمي المعاني والبيان ولما اراد ان يشرع في بيان العلوم المذكورة
قال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلثة فصول ثم قال
القسم الثاني من الكتاب في علم النحو وفيه فصلان ثم قال القسم

الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان وفيه مقدمة وفصلان
والذى يتلخص من هذه الاقوال هو انه لا بد فى كل قسم من ايراد قيود
ثلثة الاول ما يُعيّن ان المراد قسم الكتاب لا قسم العلم والمسائل
ونحوهما والثانى ما يُعيّن فى كل قسم علما مخصوصا دون ساير العلوم
والثالث ما يعيّن عدد الفصول ولما تعرض المص لتعيين القيدين
الاولين فى صدر الكتاب كان له غنىً عن ان يتعرض لهما فى القسم
الاول خاصة لقرب عهده بالتعيين الا ان المص تعرض فيه للقيد
الاول وهو قوله من الكتاب لكونه اصلا مقدما للاعتبار ومدارا
للقيدين الباقيين ولما افاد ما سبق من تعيين القيدين اجمالا
فى عدد الفصول وكان ذلك مظنة ان يتردد السامع فى تفصيله
اورد فى القسم الاول كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع فى ذهن السامع
وازالة لتردده كما هو حكم كلمة اما فى مثل هذا الموضع ثم انه لما بعد
عهد التعيين السابق فى صدر الكتاب وزال حكمه عند الشروع فى
القسمين الاخيرين تعرض المص فى كل منهما لما يفيد اضافة القسم
الى الكتاب وتعيين العلم الخاص بذلك القسم ولما زال حكم التعين
المذكور بسبب بُعد العهد زال ما افاده من الاجمال فى عدد الفصول
فلم يكن شئ من القسمين الاخيرين محلا لكلمة اما ولهذا ترك
المص كلمة اما فى القسمين الاخيرين واما ما قاله الش رح من انه
ترك كلمة اما فى القسمين الاخيرين اعتمادا على ظهور كونهما

قسمين للاول فغير موجه لان ما ذكره من الترك لاجل الاعتماد
فرع لصحة كون القسمين الاخرين محلا لكلمة اما وقد تبين عندك
خلاف ذلك ثم ان الش رح لو قال اولا واعاد التعيين فى القسمين
الباقيين لبعد العهد ثم قال وترك اما فيهما لكون الاعادة مانعة
عن ايرادها فيهما لكان اوجه واظهر فتدبر كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه قوله وحيث كان اللام فى القسم الثالث للعهد
الى قوله كما فى القسم الاول لما اقتضى المقام معنى الشرط والجزاء
وجب ان يحمل حيث ههنا على معنى اين المتضمنة لمعنى الشرط كما
فى قولك اين تجلس اجلس ومنه قوله تعا ولا يفلح الساحر حيث
أتى اى اين اتى والمعنى لما كان اللام فى القسم الثالث للعهد لكونه
اشارة الى ما ذكر فى صدر الكتاب كما كانت كذلك فى نظيريه و
هما القسمان الاولان وجب ان يحمل قوله من الكتاب على التاكيد
لما يدل عليه اللام على احد الطرق الثلثة احدها ان يجعل فى المواضع
الثلثة صفة لقوله القسم ولا بد ح ان يقدر متعلقه معرفة والتقدير
الكاين من الكتاب لكن هذا التقدير انما يصح على قول من يجوز حذف
الموصول وهو اللام مع بعض صلته وهو كاين وثانيها ان يجعل
فى المواضع الثلثة حالا عن قوله القسم فيجب ان يقدر متعلقه
نكرة اى كاينا من الكتاب لكن هذا انما يصح على قول من جوز الحال
عن المبتدا وجعل العامل فيها معنى فعليا اعنى انتساب الخبر الى

المبتداء فكانه قيل القسم الفلانى انتسب اليه الكون فى بيان العلم
الفلانى كائنا ذلك القسم من الكتاب وثالثها ان يجعل حالا عن
الضمير المستتر فى الخبر الراجع الى المبتداء لكن هذا انما يصح فى غير
القسم الاول لوجود الفاء هناك فانها تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها
والتقدير القسم الفلانى كاين فى بيان العلم الفلانى كائنا ذلك
القسم الكاين فى بيانه من الكتاب هذا تقرير كلامه على وفق مرامه
وفيه بحث لان الظاهر ان من يجوز الحال من المبتداء وجعل
العامل فيها معنى فعليا مستفادا من الجملة لا يجوز تقديمها على
شئ من جزئى الجملة سيما فى المؤكدة فلا يصح توجيه عبارة الكتاب
بحملها على هذا المذهب ما لم يقم دليل على جواز التقديم عند
صاحبه ونحن من وراء المنع مستندا بالظاهر وكفى به سندا
فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه **قوله** وتثنية
العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا فى التعبير
عن العلمين طرق ثلثة احدها علم المعانى والبيان كما سلك اليه المص
فى آخر القسم الثالث حيث قال واذ قد تحققت ان علم المعانى
والبيان والوجه فى ذلك النظر الى جهة اتحادهما فى كونهما علم
البلاغة وثانيها علم المعانى وعلم البيان والوجه فى ذلك التصريح
بكونهما علمين متمايزين معلوما وحدا وثالثها علما المعانى و
البيان كما سلك اليه المص ههنا والوجه فى ذلك التنبيه على تمايزهما

معلوما وحدا على وجه الاختصار ولو زاد الشارح ههنا قيد الاختصار
لكان اولى اذ اصل التنبيه يحصل بالطريق الثانى ايضا لكن على
سبيل التطويل وايضا فى هذا الطريق فائدة اخرى وهى التنبيه
على ان اسم العلمين لفظا المعانى والبيان وليس هذا التنبيه
فى الطريق الثانى ولو قال الشارح وتثنية العلم تنبيه على انهما
نوعان منه الخ وعلى ان علمى العلمين لفظا المعانى والبيان الخ لكان
اولى كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه ومن الافاضل
من قال تثنية العلم بالجمع بينهما فى عبارة واحدة تنبيه على
قوة الارتباط بين ذينك العلمين من جهة الاتحاد فى ذات الموضوع
واصل الغرض ولو اراد التنبيه على ما ذكره الشارح لقال فى علم
المعانى وعلم البيان الا يرى ان المص اورد صيغة التثنية فى قوله
علمى الحد والاستدلال مع عدم صحة ما ذكره الشارح من التنبيه
هناك وفيه بحث وهو ان التثنية وان كانت متحدة فى لفظ
المفرد لكنها متعددة بحسب التكرير المعتبر فيها فلا وجه لما ذكره
هذا الفاضل من التنبيه الذى ذكره على ان لفظ التثنية فى العلمين
فى قوة قولك علم المعانى وعلم البيان ولا فرق الا من جهة الاختصار
والتطويل كما نبه هناك عليه على ان الموضوع ليس متحدا فى العلمين
لامتياز موضوعهما بقيد الحيثية المعتبر فى كل منهما والاتحاد فى
اصل الغرض انما يصحح افراد لفظ العلم كما ذكرناه فى الطريق

الاول لا لابراد لفظ التثنية لما عرفت وايراد لفظ التثنية فى
علمى الحد والاستدلال مبنى على تمايزهما موضوعا اذ موضوع
علم الحد المركبات الغير التامة وموضوع علم الاستدلال المركبات
التامة ولا ينافى ذلك اعتبارهما علما واحدا من جهة الاتحاد فى
الغرض وهو كيفية الايصال الى المجهولات ثم ان ههنا بحثا آخر و
هو ان امتياز العلمين لا ينحصر فى المعلوم والحد اذ بينهما تمايز
من جهة الموضوع والغاية ايضا واجاب عنه المولى الوالد روح
الله روحه اما اولا فبان الحد عند المص بمعنى مطلق المعرف كما
سياتى وجرى الشارح ههنا على اصطلاحه فما ذكرته من الامرين
داخل فى الحد عنده واما ثانيا فبان التمايز فى المعلوم الذى هو
عبارة عن المسائل لا يتم الا بتمايز موضوعه الذى هو اما عين
موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها على ما
تقرر فى موضعه فكان التمايز بحسب الموضوع داخلا فى التمايز
بحسب المعلوم واما التمايز بحسب الغاية المختصة بكل من العلمين
فهو داخل فى التمايز فى الحد لكون الغاية المختصة جزءا من الحد
بحسب الظاهر واما الغاية المآلية فهى مشتركة بين العلمين
قوله ولفظا المعانى والبيان الى قوله كشجرة الاراك يعنى ان العلم
لهذين العلمين هو المضاف اليه فقط وهو لفظا المعانى و
البيان وليس المضاف وهو لفظ العلم داخلا فى الاسم العلم

والا لما صح من المص وغيره تثنيته وفى هذا الكلام ايماء الى رد الاحتمال
الآخر الذى جوزه العلامة التفتازانى وهو تجويز دخول المضاف
فى الاسم العلم الا انه حذف المضاف واقتصر على المضاف اليه
كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى شهر رمضان واما
اعرض الشارح عن هذا الاحتمال لما فيه من التكلف الذى لا
يخفى على المتامل وكما استشعر الشارح ههنا ان يقال فاذا كان
علم العلمين هو لفظ المضاف اليه فما بال المص وغيره يقولون
علم المعانى وعلم البيان اجاب عنه بان ذلك من قبيل اضافة
العام الى الخاص كما فى شجرة الاراك والنكتة فى هذه الاضافة
هو ان العام بمنزلة الجنس والخاص بمنزلة الفصل وفى الجمع بينهما
من البيان ما لا يكون فى الاكتفاء باحدهما كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه **قوله** اى هذه العبارات فى بيان معلومها تهما
ههنا ابحاث البحث الاول ما ذكره بعض الافاضل وهو ان لفظ
فى ههنا للتعليل وعلى تقدير كونها للظرفية لا حاجة الى تقدير
البيان اما الاول فهذا نظير قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة حبستها وكلمة فى فى
هذين القولين للتعليل يرشدك الى هذا قيام اللام التعليلية
مقامها فى قوله وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين والغرض
فيهما واما الثانى فلانهم يجعلون انفس المعانى محلا للالفاظ

على التوسع كما يقولون في استحالة الجمع بين الحقيقة والمجاز ان المعنى
الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد في حالة واحدة لا يكون
مستقرا في محله ومتجاوزا اياه والجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة
وهي ان كلمة في في القولين المذكورين لا يجوز حملها على معناها الحقيقي
فان شان يوسف عليه السلام ليس محلا للوم بل هو علة باعثة
له وكذا شان الهرة ليس محلا للعذاب بل هو علة باعثة له ولما
امتنعت الظرفية فيهما وجب حمل كلمة في فيهما على معنى اللام التعليلية
وانما عدل عن اللام الى في لان العلة الباعثة يجوز تعددها والتعدد
غير مقصود في الكلامين المذكورين اذ المقصود في الاول كون
علة اللوم شان يوسف عليه السلام فقط وفي الثاني كون علة
العذاب شان الهرة فقط ولما كان اللام موهما لخلاف المقصود
عدل عنه الى كلمة في ولما كان المعنى الحقيقي لفي ممتنعا بحسب المقام
حملناها على المعنى المجازي وهو كون مدخول كلمة في علة باعثة
وحدها لمتعلقها اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان كلمة في في كلام
المص يمكن حملها على معناها الحقيقي لان المعاني وان لم تكن ظرفا للالفاظ
بحسب انفسها لكنها تقع ظرفا لها عند القائها الى المخاطب وذلك
الالقاء هو المراد بالبيان وانه احد اعتباري المعاني ولما كانت
الالفاظ مصبوبة بقدر المعاني وكانت لذلك بمنزلة صوغ الابريز
بحسب القالب صارت المعاني ظرفا للالفاظ فجاز استعمال كلمة

في فيها واذا امكن حمل كلمة في على معناها الحقيقي لم يصح ان يحمل على المعنى
المجازي اذ المصير الى المجاز انما هو عند تعذر الحقيقة على ان العلة
الباعثة لايراد الالفاظ ليست انفس المعاني بل القاؤها الى المخاطب
كما مر بيانه فيحتاج الى تقدير البيان على تقدير كون في بمعنى اللام
ايضا فيكون في كلام الشارح مجاز واحد وهو تقدير البيان وفي
كلام المعترض مجازان حمل كلمة في على معنى اللام وتقدير البيان
ومن المعلوم ان الارتكاب الى المجاز الواحد اولى من الارتكاب
الى المجازين وما ذكره من اقامة اللام مقام في في قول المص وفيه
مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفي قوله وفصلان
لضبط معاقدهما والكلام فيهما فلا يجدي به نفعا لان هذا المقام
مقام توزيع المباحث الى المقدمة والفصلين والتوزيع يقتضي
التمييز والتمييز لا يحصل الا بمعنى الاختصاص الذي هو مدلول
اللام ومثل هذا الاعتبار غير ممكن في قوله الفن الثالث في علمي
المعاني والبيان واما قولهم ان المعنى الموضوع له محل للفظ فانما
هو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بسبب الوضع وهو نظير البيان
بمعنى الالقاء الى المخاطب وقد عرفت ان المعنى باعتبار البيان
يكون محلا للفظ فكذا ما هو في حكمه البحث الثاني ما ذكره بعض
العلماء وهو ان الشارح ان اراد بالبيان معناه يلزم ان يكون المعنى
ظرفا للفظ ولم يقل به الشارح وان اراد به لفظه يلزم ان يكون

اللفظ ظرفا للفظ وانه غير جائز ههنا والجواب انا نختار الشق
الاول ونمنع عدم قول الشارح به لان مراده عدم كون المعنى
ظرفا للفظ بحسب نفسه لا على الاطلاق اذ هو قائل بكون البيان
ظرفا للالفاظ وقد مر ان البيان احد اعتبار المعاني البحث الثالث
ما ذكره بعض الفضلاء من ان الشارح قال في الحاشية انما قال
معلوماتهما لان العبارات المخصوصة في بيان تلك المعلومات
لا في بيان الادراكات المتعلقة بتلك المعلومات فح اما ان
يجعل لفظ علمي بمعنى معلومي او يقدر هناك مضاف اي في معلومات
علمي المعاني والبيان انتهى وهذه الحاشية لا تخلو عن تمحل لان العلم
ههنا بمعنى الفن والفن كما يطلق على الادراكات يطلق على المعلو مات
اي المسائل ولو قال المراد من العلم ههنا هو المسائل لاستقام
الكلام بلا تمحل الى هنا كلام ذلك الفاضل ويمكن ان يجاب عنه بان
البيان انما يعتبر في المعلومات كما مر تقريره وان لفظ المعاني و
البيان علمان لهذين العلمين معلوماتهما وان اريد بها اضافة
الكيفية الى محلها يكون المراد بالعلمين الادراكات وقد عرفت
ان البيان حال المعلومات فيجب ح تقدير المعلومات كما ورد
الشارح فلا تمحل في كلامه اصلا والمعترض لم يفرق بين اسم العلم
والمضاف الى اسم العلم كما لا يخفى على المتامل قوله وما هو تتمة
لهما من الحدين والغرض هذه الضميمة ماخوذة من قوله وفيه

مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وانما لم يشر الى الضميمة
التي تؤخذ من قوله وفصلان لضبط معاقدهما لان المعاقد لشدة
ارتباط المسائل بها الى حيث عدت من اجزاء العلوم كانت من
عداد المعلومات فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله
روحه قوله وهذا توسع شايع الظاهر ان هذا اشارة الى كون
بيان المدلولات ظرفا للالفاظ فح لا يستقيم قوله او شانهما
وهو ظاهر ولا قوله بعده ويجوز ابدالها بفي بناء على التوسع
المشهور لانه على تقدير الابدال يكون المعنى وفيه مقدمة
في بيان حدي العلمين وبيان الغرض فيهما وفصلان في ضبط
معاقدهما والكلام فيهما ولا شك ان البيان المصرح به في جانب
المقدمة وان اصاب المحز لكن البيان المقدر في جانب الفصلين
ليس كذلك لان المقصود منهما نفس الضبط والكلام لا بيانهما
ويمكن ان يقال انه اشارة الى امر يفهم من سياق الكلام اعني كون
حال من احوال المدلولات كالبيان والضبط وان ظرفا للالفاظ
وح يستقيم الكلام ويتضح المرام فما وقع في بعض النسخ من قوله و
شانهما بالواو فتصحيف كذا افاده المولى الوالد روح الله
روحه قوله ولا ينافيه ما اشتهر ايضا الى قوله لكونها ماخوذة
ومستفادة منها قال في الحاشية هذا جواب عما يقال قد اشتهر
ان الالفاظ ظروف للمعاني فكيف يجوز العكس ثم ذكر تحقيق

الجواب فی حاشیة اخری حیث قال یعنی لما کانت المعانی مأخوذة
من الالفاظ مستفادة منها کما یؤخذ المظروف من الظرف جعلت
الالفاظ ظروفا لانفس المعانی ثم ان بیان المعانی قد یکون
بالالفاظ وقد یکون بغیرها فصار بیان المعانی کظرف یحیط بالالفاظ ظ
فمظروف الالفاظ انفس المعانی وظروفها بیان المعانی فلا منافاة
اصلا انتهی ماذکره وحاصله ان بیان المعانی قد یکون بغیر
الالفاظ مثل الدوال الاربع المشهورة فالالفاظ وسعها البیان
کما انه یسع غیرها فیکون البیان کظرف یحیط بالالفاظ کما ان
الالفاظ یکون ظرفا لانفس المعانی باعتبار اخذها من الالفاظ
واعترض علیه بعض الفضلاء بان حاصل ماذکره دفع المنافاة
بان تعاکس الظرفیة والمظروفیة بین الالفاظ والمعانی انما
هو بزیادة قید البیان لکن ههنا صورة اخری یتعاکس فیها
الظرفیة والمظروفیة بین الشیئین ولیس هناک قید زاید
فی احدهما وهی قولک بیان هذه المسئلة فی الکتاب الفلانی
بناء علی ان هذا الکلام سائغ وان لم یکن شایعا فح لا یندفع
المنافاة الا بتجویز تعاکس الظرفیة والمظروفیة بین الشیئین
بحسب الاعتبارین ویمکن ان یقال انک قد عرفت فیما سبق
ان البیان لیس قیدا زایدا بل هو احد اعتباری المعانی فح یؤول
ماذکره الشارح فی دفع المنافاة الی تجویز تعاکس الظرفیة والمظ



والمظروفیة بین الشیئین بحسب الاعتبار نعم یرد علی الشارح
انه لا حاجة الی اعتبار قید البیان ههنا لان الظاهر ان الالفاظ
لا یحتاج الیها الا عند التخاطب فیکون المعانی ظرفا للالفاظ
فی تلک الحالة بشهادة الظاهر فیکون ظاهر الحال مغنیا عن تقدیر
البیان فیکون المعنی ظرفا للالفاظ عند المتکلم لانه یلاحظ المعانی
اولا فیصب فیها الالفاظ واما عند المخاطب فالامر بالعکس من
ذلک لانه یسمع الالفاظ اولا فتحصل فی خیاله ثم یاخذ منها المعانی
اخذ المظروف من الظرف فتأمل **قوله** لا شک فی کون القسم
الثالث ظرفا لکل واحد من جزئیه دفع لما عسی یتوهم من ان مجموع
القسم الثالث هو عین مجموع المقدمة والفصلین فلا یصح ماذکره
المص من الظرفیة المستفادة من قوله وفیه اذ یلزم ح ظرفیة الشئ
لنفسه وانه باطل قطعا وتقریر الدفع تسلیم المقدمة الاولی
ومنع الثانیة مستندا بان الظرف هو المجموع الماخوذ اجمالا
والمظروف هو المأخوذ تفصیلا فاللازم هو ظرفیة المجموع
لکل واحد بدلا من الآخر ولا استحالة فیه ومن الافاضل من منع
المقدمة الاولی وهی کون مجموع القسم الثالث عین مجموع
المقدمة والفصلین مستندا بان فی القسم الثالث اجزاء اخر و
هی ماذکره المص فی الفنین واما التکملة فهو داخل فی الفصلین
عنده ولا یخفی ان ماذکره الشارح من الدفع جواب تنزلی وما

ذكره هذا الفاضل جواب منع ولا منافاة بينهما فلا يرد ما ذكره
على الشارح وايراده ذلك على الشارح تعيين للطريق وهو لا يسمع
فى قانون المناظرة قوله ويجوز ابدالها بفى بناء على التوسع
المشهور ولذلك قال الفصل الاول فى ضبط معاقد علم المعانى
فيه بحث وهو ان تقسيم الالفاظ انما يعتبر بتقسيم المعانى وذلك
لا يتم الا باختصاص بعض الالفاظ ببعض المعانى والبعض الآخر
منها بالبعض الآخر منها فالمناسب لمقام التقسيم ايراد اللام الدالة
على الاختصاص واما تعيين معانى الالفاظ من غير قصد التقسيم
كما فى قوله الفصل الاول فى ضبط معاقد علم المعانى فالمناسب
فيه ايراد كلمة فى كما مر بيانه فلا يجوز فى المقام الاول ابدال اللام
بفى ولا يكون ايراد كلمة فى فى المقام الثانى قرينة على الجواز ومن
الافاضل من لم يفرق بين المقامين وجعل الاصل ايراد كلمة اللام
وحملها على معنى التعليل وحمل كلمة فى فى المقام الثانى على معنى اللام
التعليلية وفيه فساد من وجهين احدهما عدم الفرق بين المقامين
المذكورين والآخر ما مر من عدم جواز كون كلمة فى فى المقام الثانى
بمعنى اللام التعليلية قوله وتوحيد الغرض لما مر ولا ينافيه
تفصيله فى الحدين الى الاحترازين يعنى انهما وان كانا متمايزين فى
الغرض الاولى لكنهما متشاركان فى الغرض المآلى كما مرت الاشارة
اليه فوحده ههنا نظرا الى الثانى كما فصله فى الحدين الى الامرين

نظرا الى الثانى كما فصله فى الحدين الى الامرين نظرا الى الاول واليه
اشار بقوله ولا ينافيه تفصيله فى الحدين الى الاحترازين ومبنى
كلامه هذا على ان المراد بالغرض فى العنوان هو الغرض الاولى
المفصل الى الاحترازين وتوحيده فيه لما مر لا على ان المراد به
فيه هو الغرض المآلى حتى ينافى فيه بانه مخالف لما عليه الحال فى
ساير العنوانات والمعنونات من ان يكون المبين فى المباحث
هو المذكور فى العنوان فلو قال وحد الغرض مع تعدده فى نفسه
اكتفاء بتعدد العلم والحد المفهوم من تثنيتهما عن تعدده وايهاما ما
لمكان وحدة ما فيه كما مر لكان اولى واظهر فتدبر وتبصر كذا
افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله وجعل العلمين
ظرفا له اشعارا باحاطتهما به مستقلين بافادته يعنى انه انما اختار
كلمة فى الدالة على الظرفية على ما هو المشهور من ايراد كلمة من الدالة
على السببية اشعارا باحاطتهما به وفائدة الاشعار هو ان المسبب
قد يتخلف عن سببه لكونه ناقصا فى السببية بخلاف المظروف
فانه لا يوجد بدون الظرف ما دام مظروفا ففى كلمة فى دلالة على
شدة ترتب الغرض على العلمين وايضا فى جعل العلمين ظرفا له
اشعار بكون العلمين مستقلين بافادته وفائدة هذا الاشعار
هى الايماء الى الرد على من زعم ان الاحتراز المأخوذ فى تعريف علم
المعانى لا يمكن الا بعد معرفة ايراد المعنى الواحد فى الطرق المختلفة

اذ الحال ربما يقتضى الايراد فى طريق واضح الدلالة او اوضح فاو ضح
فما لم يكن المتكلم عالما بعلم البيان لا يمكنه الاحتراز عن الخطاء فى
تطبيق الكلام على مقتضى الحال فلا يكون علم المعانى مستقلا
فى افادة غرضه وتوضيح الرد ان المعنى الواحد له اعتباران احدهما
اقتضاء الحال ايراده فى طريق معين من الطرق المختلفة والآخر
كونه صالحا للايراد فى طريق من تلك الطرق فبالاعتبار
الاول يكون داخلا فى موضوع علم المعانى ومبحوثا عنه فيه و
بالاعتبار الثانى يكون من موضوع علم البيان ومما يبحث عنه فيه
فيكون كل من العلمين مستقلا فى افادة غرضه غير مستمد من الآخر
كما توهمه الزاعم فى جانب علم المعانى ومما يجب التنبيه عليه ان
ههنا امرين احدهما احاطة العلمين بالغرض والآخر استقلالهما
بافادته والاول نفى معنى الظرفية ولا دخل له فى الرد المذكور
بل هو توطئة للثانى الذى هو لازم للاول ومناط لذلك الرد
كما عرفته مما قررناه فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله
روحه **قوله** والحد عنده هو المعرف الجامع المانع دفع لما عسى
يتوهم من ان المصنف وعد فى المقدمة بيان حدى العلمين مع انه ذكر
رسمهما لا حدهما وتقرير الدفع ان المصنف كما صرح به فى علم الاستدلال
اراد بالحد مطلق المعرف الجامع المانع سواء كان من الذاتيات
او من العرضيات او منهما جميعا لا ما هو المصطلح عند الجمهور وهو

اطلاق الحد على ما يشتمل على الذاتى كذا افاده المولى الوالد روح
الله روحه **قوله** والغرض هو الفائدة المترتبة على الشئ من حيث
انها مطلوبة بالاقدام عليه قال فى الحاشية اعلم ان كل مصلحة تترتب
على فعل فهى من حيث انها نتيجة للفعل تسمى فائدة له ومن
حيث انها طرف له تسمى غاية ومن حيث انها مطلوبة للفاعل
بالاقدام على الفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل
على الاقدام على الفعل تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدتان
بالذات ومختلفتان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية
ايضا كذلك فان الغرض بالنسبة الى الفاعل والعلة الغائية بالنسبة
الى الفعل والاوليان اعم من الاخريين مطلقا انتهى ما ذكره وفى
قوله تترتب على فعل تنبيه على ان طالب العلم ينبغى ان يطلب
باقدامه عليه ما هى فائدة خاصة له مترتبة عليه فى الواقع
والا لكان فعله عبثا وضلالا وفى قوله ومن حيث انها مطلوبة
للفاعل بالاقدام على الفعل اشارة الى ان ما يترتب على افعاله
تعالى من الغايات حكم ومصالح وليست اغراضا ولا عللا غائية
على ما حقق فى موضعه كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه
قوله وذكرها فى المقدمة تبصرة للطالب الى قوله من الجد
والاجتهاد وفى هذا الكلام لف ونشر مرتب وتوضيح المعنى
ان يقال فائدة ذكر الحد فى المقدمة هى تبصرة للطالب بسبب

التبصرة افادة البصيرة والباء فى بتصويره
سببية متعلقة بالتبصرة واجمالا قيد
للتصوير وتعيينا عطف على تصويره واللام
فى ليوضح غاية متعلقة بالتبصرة منه

التصوير الاجمالي لما يطلبه اذ بهذا التصوير يحصل له احاطة
بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا
فيحصل له بصيرة عاصمة عن فوات ما يعنيه والاشتغال
بما لا يعنيه وفائدة ذكر الغرض فيها ايضا تبصرة له بسبب تعيين
الفائدة الخاصة المترتبة على ما يطلبه اذ به يعرف ان العلم هل
هو حاجة فيحصله اولا فيهمله فيحصل له ايضا بصيرة عاصمة
عن الوقوع في حيز العبث ومهوى الضلال وبحسب كل من
الفائدتين المذكورتين يترتب على البصيرة المذكورة ان يوفر
الطالب ما يليق بالعلم من الجد والاجتهاد كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه **قوله** ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما
اعترض عليه بعض الفضلاء بان مراد المص بالمعاقد الامور
الاجمالية الكلية التي ينضبط بها المسائل المفصلة يظهر ذلك
بتتبع ما صدره في اوايل فصول كتابه وفنونه ايضا والمتبادر
من كلام المص تقدم ضبط المعاقد على الكلام في العلمين ولا
يخفى ان المبادي من حقها ان يذكر في اثناء المسائل هذا ما ذكره
والجواب عنه ان المتبادر من لفظ المعاقد ما يرتبط به المسائل
اشد ارتباط وما ذاك الا الموضوعات والمبادي ولا يخفى
على احد ان موضوع العلمين هو التراكيب الخبرية والطلبية
فيبحث في علم المعاني عن احوالها من حيث مطابقتها لمقتضى

الحال وفي علم البيان من حيث وضوح الدلالة فالمص تعرض في فواتح
الفصل الاول لمقتضى الحال وقسمه الى قسمين وهذا تعرض منه
لقيد الحيثية المعتبر في المعاني وتعرض في الفصل الثاني لاقسام
الدلالة وهذا تعرض منه لقيد الحيثية المعتبر في علم البيان وتعرض
ايضا في فواتح الفصل الاول لكون العلمين باحثين عن احوال
التراكيب الخبرية وهذا تعرض منه لتعيين موضوع العلمين
وتعرض هناك ايضا لكون مفهوم الخبر والطلب بديهيين و
هذا تعرض منه للمبادي التصورية وتعرض ايضا قبل ايراد
الفنون لبيان ان مبنى علم المعاني على الامور الذوقية وهذا
تعرض منه للمبادي التصديقية اذ المبادي التصديقية كما تكون
بينة تكون ذوقية وقد تلخص لك من هذه الجملة ان ما ذكره المص
في فواتح الفصل الاول هو الموضوعات والمبادي ومن توهم
خلافه فلم يصب واما قوله لا بد ان يذكر المبادي في اثناء المسائل
فانما هي خصوصيات المبادي عند الاحتياج اليها واما الاشارة
الاجمالية اليها كما فعله المص فيجوز ذكرها قبل الشروع في المقاصد
قوله فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد
ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم حاصل هذا الكلام ان الموضوع
ليس من اجزاء العلم حقيقة لتوقف الشروع في العلم عليه و
القوم تسامحوا ونزلوه منزلة اجزاء العلم لشدة ارتباطه بها

وفيه بحث وهو ان ما توقف عليه الشروع في العلم هو موضوع العلم
والذي عده القوم من اجزاء العلم هو موضوعات المسائل
وارادوا بالمسائل القضايا الواردة في العلم من حيث يطلب بها
البيان وشتان ما بين موضوع العلم وموضوعات المسائل
وتفصيل ذلك ان حقيقة كل علم لما كانت مسائل متكثرة لا يخفى
ان يعد علما واحدا اعتبروا مفهوما واحدا اجماليا ضابطا لموضو عات
مسائله وسموه موضوع العلم وذلك اما ان يكون ذاتيا لموضوعات
المسائل او عرضيا لها وعلى كل تقدير فهو غير موضوعات المسائل
وقد جعلوه من مقدمات الشروع في العلم ليفيد البصيرة الكاملة
فيه كما بين في موضعه ولا يخفى ان حقيقة العلم مسائله كما نبه
عليه الشارح والمسائل عند القوم عبارة عن القضايا كما
اشرنا اليه فيكون القضايا اجزاء غير محمولة للعلم ومن المعلوم
ان القضايا مركبة من الموضوعات والمحمولات فيكون موضوعات
المسائل من اجزاء العلوم وموضوع العلم من مقدمات الشروع
فيه فلا تسامح في كلام القوم اصلا ثم ان القوم كما اعتبروا في
موضوعات المسائل مفهوما واحدا اجماليا ضابطا لها وسموه
موضوع العلم كذلك اعتبروا في محمولات المسائل مفهوما واحدا
اجماليا ضابطا لها وسموه بالعرض الذاتي لموضوع العلم وشرطوا
مساواته لموضوع العلم لئلا يختلط مسائل العلوم بعضها مع

بعض

بعض فيبحثون في العلم عن العرض الذاتي وعن انواعه وعن اعراضها
وعن انواع اعراضها الى غير ذلك مما يندرج تحت ذلك المفهوم
الاجمالي المسمى بالعرض الذاتي لموضوع العلم ثم ان البحث هو
اثبات محمولات المسائل لموضوعاتها وذلك قد يكون بينا
وقد لا يكون بينا اما مبينا في هذا العلم او في علم آخر فوقه
وعلى كل تقدير فالمقدمة المبينة له تكون جزءا من البرهان وتسمى
بالمبادي التصديقية والبرهان عبارة عن الاعراض الذاتية
التي هي عبارة عن محمولات المسائل فبهذا الاعتبار يكون المبادي
من اجزاء العلوم وايضا الحكم في القضايا موقوف على تصور
طرفيها فتصورات اطراف القضايا بالحدود ان كانت كسبية
تسمى بالمبادي التصورية لتوقف البرهان عليها فيذكرون تلك
الحدود قبل الشروع في المسائل كايراد النحاة تعريف الكلمة والكلام
وتعريف الاسم والفعل والحرف وتعريف المعرب والمبني قبل
الشروع في المسائل هذا تلخيص ما ذكره القوم وهذا الكلام حق
لا يشوبه شائبة الارتياب **قوله** وان كان الراجح ان حقيقة
كل علم مسائله فيه اشعار بان في حقيقة العلم خلافا ومنشأ
الخلاف هو ان اسماء العلوم المخصوصة كالنحو والصرف
مثلا تطلق بالاشتراك اللفظي تارة على القضايا من حيث يطلب بها
البيان وتارة على التصديقات المتعلقة بها وهي الصور الاذعانية

التي تكون آلة لتعرف حال الطرفين وتارة على الملكات الحاصلة
منها والحق كما اشار اليه الشارح هو كون حقايق العلوم عبارة
عن مسائلها اعني القضايا الواردة فيها لان التصديقات المتعلقة
بها انما تطلب لتعرف حال القضايا فجعل المقصود الاصلي
حقيقة العلم اولى من خلافه وبعض من الفضلاء رجح كون حقيقة
العلم التصديقات المتعلقة بالقضايا التي هي عبارة عن الصور
الاذعانية المذكورة ثم ادعى ان تلك الصور الاذعانية معان
غير مستقلة في التعقل وبنى على ذلك امرين مخالفين للمشهور
احدهما ان الاسم لا يمكن وضعه بازاء معنى غير مستقل بلا ملاحظة
آلة الوضع كما يقولون ان الحروف موضوعة بواسطة متعلقاتها
بازاء خصوصيات معانيها الغير المستقلة بان يكون الوضع
عاما والموضوع له خاصا وقاس على ذلك وضع اسماء الفنون
بازاء الصور الاذعانية الغير المستقلة على زعمه فاعتبر في وضعها
معنى اجماليا مستقلا ووضع اسماء الفنون بواسطته بازاء
الصور الاذعانية بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
وثانيهما ان تحديد تلك الصور الاذعانية انما هو بحصول انفسها
في الذهن لا بتصورها بواسطة مفهومات منتزعة منها بناء
على ان تلك الصور الاذعانية معان غير مستقلة فلا يمكن انتزاع
المفهومات المستقلة منها ورد بهذا الزعم ماذكره الشارح

المحقق

المحقق في بعض مصنفاته من ان الحد الحقيقي للمسائل انما هو بتصورها منه
ولا يخفى عليك فساد ماذكره من الامرين اما الاول فبان الصورة
الاذعانية مطلقا مفهوم كلي مستقل في التعقل غاية الامر انه
يلزمه الاضافة الى ماله الصورة فلا يحتاج في وضع الاسم بازائه
الى ما تكلفه هذا الزاعم وقياسه على الحروف فاسد لان مدلولات
الحروف نسب محضة والصور الاذعانية مفهومات يلزمها
الاضافة وقد اشتبه عليه الفرق بين مفهوم هو نفس الاضافة
وبين مفهوم يلزمه الاضافة واما الثاني فلان الحد الحقيقي للاجزاء
الغير المحمولة كاجزاء البدن مثلا انما هي بتصورات تلك الاجزاء
ولما كانت الصور الاذعانية عبارة عن التصديقات فتكون
تلك التصديقات الحاصلة في الذهن بمنزلة اجزاء البدن الحاصلة
في الخارج فانفس تلك التصديقات محدود وحدودها تصورها منه
والتصديق كما يدرك مصدقا به كذلك قد يدرك تصورا ولهذا
فرق القوم بين ان بالكسر وان بالفتح حيث حكموا بكون مدخول
الاولى جملة لانها انما وضعت للدخول على التصديق من حيث انه
تصديق وحكموا بكون مدخول الثانية في تاويل المفرد لانها
انما وضعت للدخول على الجملة من حيث انها متصورة فاحفظ
هذا البيان وقد غفل عن ذلك كثير من الاعيان هذا ما يتعلق بالحد
الحقيقي للعلم واما الحد الاسمي له فانهم ينزلون المفهوم الاجمالي

العارض لموضوعات المسائل منزلة الجنس وينزلون المفهوم
العارض لمحمولاتها منزلة الفصل ويسمون المجموع حدا اسميا ويقابله
الرسم الاسمي وهو المفهوم الماخوذ من خارج كالغاية مثلا وتمام
تحقيق هذا المقام في علوم اخر وفي هذا القدر كفاية ههنا والله الموفق ومركب
كما يشعر به قوله والكلام فيهما قال في الحواشي وجه الاشعار ان
الضمير في قوله فيهما للعلمين ولم يبق بعد المعاقد الا المسائل فالكلام
فيهما كلام في العلمين فيكون المسائل عين العلمين وتقدير المضاف
اعني والكلام في مسائلهما خلاف الظاهر انتهى ما ذكره واعترض
عليه بان هذا انما يتم بملاحظة تغاير المتعاطفين والا فيجوز ان
يكون قوله والكلام فيهما عاما لضبط المعاقد فلا اشعار في كلامه
بكون المراد بقوله والكلام فيهما المسائل كما لا اشعار في ايراد ضبط
المعاقد في الفصلين وايراد الحد والغرض في المقدمة بدخول
ضبط المعاقد في المسائل اذ يجوز ان يكون ذلك لشدة الارتباط
كما ذكره الشارح والجواب عنه انه لا شك ان ضمير فيهما راجع الى
العلمين وكذا ضمير معاقدهما ومن المعلوم ان الكلام في المضاف
اليه اعني العلمين غير الكلام في المضاف اعني المعاقد فلا يتناول
قوله والكلام فيهما لضبط المعاقد كما توهمه المعترض وايضا
اللازم من تخصيص المقدمة ببيان الحد والغرض وتخصيص
الفصلين بضبط المعاقد والمسائل هو دخول المعاقد في الفصلين

ولا يلزم

ولا يلزم من دخولها فيهما كونها من المسائل اذ المبادي قد تؤخر عن
المقدمة وتقدم على المسائل لبيان امتيازها عن كل منهما فلا دلالة
في ذكر المعاقد في الفصلين على دخولها في المسائل حتى يعتذر عنه
بان ذلك لشدة الارتباط بينهما من غير عبرة بما دل عليه الظاهر
من دخولها في المسائل ويستدل بذلك على عدم العمل بالظاهر في
خروجها عن المسائل بسبب اقتضاء العطف تغاير المعطوفين
قوله وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية يعني
كلامه هذا هو ان الموضوع اذا كان مشتركا بين علمين لا بد وان
يبحث في احدهما عن نوع من اعراضه الذاتية وفي الآخر منهما
عن نوع آخر منها ليحصل الامتياز بين العلمين ولا يجب ان
يكون بين النوعين المذكورين منع الجمع بل يجوز ان يكون
بينهما منع الخلو فقط فيجوز اجتماعهما في مادة واحدة فيبحث
فيها عن كل نوع من النوعين المذكورين من جهتين مختلفتين
فيجوز ان يبحث في تركيب معين عن مطابقة خواصه لمقتضى
المقام وانها مرجع البلاغة ويجوز ان يبحث فيه ايضا عن
وضوح الدلالة على تمام المراد وانه مرجع الفصاحة والبحث
الاول هو نظر علم المعاني والبحث الثاني نظر علم البيان فثبت
جواز نظر العلمين المذكورين في تركيب معين من جهتين
مختلفتين ولما كانت البلاغة بانفرادها ترفع شان الكلام

ولهذا ترى ارباب المنطق يؤخرون مباحث
الالفاظ عن المقدمة ويوردونها في الابواب
الموضوعة للمسائل قبل الشروع في المسائل
منه

لابد انضمام الفصاحة اليها الا انه [illegible]
وان الفصاحة جزؤها [illegible]
ارتفاع شأن الكلام ع

لم يكن معتدا بها الا بانضمام البلاغة اليها فالفصاحة شرط كمال
البلاغة والبلاغة شرط كون الفصاحة معتدا بها فاحفظ هذا
فانه ينفعك فى مواضع شتى **قوله** من حيث انها تفيد معانى
مغايرة لاصل المعنى اعترض عليه بعض الفضلاء بان فيه خللا
من وجهين احدهما ان المعتبر فى علم المعانى هو استعمال التراكيب
فى معان مغايرة لاصل المعنى سواء كان ذلك الاستعمال بحسب
الدلالة كما حصره الشارح فيها او بحسب الانفهام من سياق
الكلام كالحذف لضيق المقام وتجريد الكلام عن الخواص لبلادة
السامع وثانيهما انه لا عبرة لحيثية الافادة اذا لم يقارن القصد
والشارح اكتفى بمجرد الافادة ويمكن ان يجاب عنه اما عن الاول
فبان الافادة كما نبهنا عليه سابقا وسيجئ تفصيله اعم من الدلالة
فيتناول ما هو المفهوم من سياق الكلام واما عن الثانى فبان
الافادة قد تسند الى التراكيب لكونها من اعراضها الذاتية
وقد تسند الى قصد المتكلم لعدم تحققها بدونه ولما كان
الشارح ههنا فى بيان نوع من الاعراض الذاتية للتراكيب
لزمه اسناد الافادة الى التراكيب وسيصرح المص والشارح
بكون القصد الى الافادة من متممات البلاغة والشارح لا ينكر
اسناد الافادة الى قصد المتكلم وانما اسندها ههنا الى التراكيب
لاقتضاء المقام اياه **قوله** وهى موضوع البيان ايضا لكن

من حيث انها مختلفة فى وضوح الدلالة اعترض عليه بعض الفضلاء
بان علم المعانى باحث عن افادة معان مغايرة لاصل المعنى اعم
من ان يكون تلك الافادة خفية او واضحة وقد عرفت ان المعتبر
فى علم البيان وضوح الدلالة فيكون موضوع علم البيان داخلا
فى موضوع علم المعانى لا عينه كما ادعاه الشارح وايضا ان بين
قوله ايضا الدال على الاتحاد بين الموضوعين ذاتا وقوله لكن
من حيث انها الدال على الاختلاف بينهما بالكلية والبعضية
تدافع ظاهر ويمكن ان يجاب عنه بان مآل ما ذكره هو عموم البلاغة
وخصوص الفصاحة حيث يقارن البلاغة الفصاحة تارة
ويفارقها اخرى بخلاف الفصاحة لانها لا تفارق البلاغة
لعدم الاعتداد بها بدونها كما اشرنا اليه سابقا ولا يلزم من عموم
البلاغة وخصوص الفصاحة مغايرة التركيب الذى يعتبر فيه
البلاغة للتركيب الذى يعتبر فيه الفصاحة فضلا عن عموم
الاول وخصوص الثانى وذلك لما بينا سابقا من ان الفصاحة
والبلاغة يمكن اعتبارهما فى تركيب معين بحسب الجهتين اذ
لا مانع من الجمع بينهما واما قول الشارح ايضا فانما يفيد اتحاد
الموضوع بالذات وقوله لكن من حيث الخ يفيد امتيازهما
بحسب النوعين المعتبرين فى الاعراض الذاتية كما سمعت
تحقيقه فيما اسلفناه من الكلام فلا تدافع فى كلامه اصلا **قوله**

ولما بين تلك التراكيب الى آخر البحث جواب سؤال اورد على
المص ههنا تقرير السؤال ان المص ذكر فى العنوان ان القسم الثالث
فيه فصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما فيفهم منه ان ضبط
معاقد كل منهما على قياس الكلام فيهما يكون فى الفصل الموضوع
له ثم ذكر ان الفصل الاول لضبط معاقد علم المعانى والكلام
فيه فيفهم منه ان ضبط معاقد البيان فى الفصل الثانى لكن ما
ذكره هنالك لا يساعد ذلك حيث لم يصرح فيه بضبط المعاقد
والكلام فيه بل اقتصر على ان قال الفصل الثانى فى علم البيان
واختلفت فى تقرير الجواب عنه آراء الناظرين وانظار الن رحين
فمنهم من حمل كلا من القولين الاولين على ظاهره واول القول
الثالث بان قال معناه ان يقال الفصل الثانى فى ضبط معاقد
علم البيان والكلام فيه الا انه لما رام الاختصار والتفنن فى
الكلام غير الاسلوب السابق فى الفصل الاول اعتمادا على
ما ذكره هناك وذهب الى ان موضوع البيان هو الدلالات
المختلفة فى مراتب الوضوح ولما رأى بعضهم ان هذا التاويل
مخالف لما عليه القوم من ان علم البيان من العلوم الادبية
الباحثة عن احوال الالفاظ العربية عدل عن طريقه ذلك
البعض الى ابقاء القول الثالث على ظاهره وتاويل القول
الاول بما يوافقه وقال معناه ان المعاقد مذكورة فيهما لا

بطريق التوزيع بل بطريق الاسناد الى المجموع لنوع اتصال و
التصاق بينهما كما اسند الخروج فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان الى البحرين لالتصاقهما فى راى العين وان لم يخرجا
من العذب بل من المالح ولما كان هذا مخالفا لما هو المتبادر من
القولين كما عرفت ولما هو الواقع من ضبط مبادى البيان فى
فصله دون فصل المعانى مع انها من جملة المعاقد عدل عنه
الشارح المحقق الى ابقاء الاولين على ما يتبادر منهما وتاويل
الثالث بما يوافقهما كما هو طريقة الفرقة الاولى الا انه عدل موضوعه موح
ايضا عن طريقتهم فى تعيين موضوع البيان واختار ان موضوع
المعانى بالذات وممتاز عنه بالحيثية التى ربما اكتفوا بها فى تمايز
العلوم وبين ان ذات الموضوع قد علمت فى الفصل الاول
وانما المحتاج الى البيان هو حيثيتها فاقتصر فى الفصل الثانى
على بيانها وضبطها فصح الحكم بان موضوع كل منهما مضبوط
فى فصله كضبط مباديه فيه وحصل التفصى عن التكلف
الذى ارتكبوه كما اشار اليه فى الحاشية فقال فلا حاجة الى جعل
الدلالات موضوع البيان ولا الى جعل قوله وفصلان لضبط
معاقدهما من قبيل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان **قوله** اى المقدمة
فى بيان حديهما والخوض فيهما قال فى الحاشية يريد ان المقدمة
مبتدأ حذف خبره لقرب العهد بما يدل عليه اعنى قوله وفيه

مقدمة لبيان حدى العلمين والغرض فيهما انتهى ماذكره وانت
خبير بان هذا الكلام يشعر بان الداعي الى ذكر الخبر في الفصل الاول
بعد العهد بما يدل عليه قوله وفصلان لضبط معاقدهما والكلام
فيهما ولاشك ان ذلك البعد في الفصل الثاني اشد فيكون
الداعي فيه الى ذكر الخبر المعهود اقوى مع ان المص ترك هناك
ذلك الخبر المعهود والى قوله في علم البيان وايضا لما كان اللام
في المقدمة للعهد لم يكن لهذا الخبر الذي قدر فائدة فلو قال
اي المقدمة هي هذه العبارات من حيث انها دالة على معانيها
او هذه العبارات من هذه الحيثية هي المقدمة لكان اولى
والتحقيق ههنا ان المص وحد المقدمة في العنوان وعين
انها في بيان حدى العلمين والغرض فيهما ثم انه وان اعاد المقدمة
بلام العهد لكن مدلول لام العهد لكونه ملحوظا بطريق الوصفية
دون الخبرية احتيج الى تقدير الخبر او المبتداء فالتقدير المقدمة
الكائنة فيما ذكر سابقا هي هذه العبارات من حيث انها
دالة على معانيها او بالعكس من ذلك ثم ان المص لما ذكر قوله
وفصلان في العنوان بصيغة التثنية وذكر انهما في ضبط
معاقد العلمين والكلام فيهما ولم يتعين ان ايهما في ضبط
اي معاقد وفي الكلام في اي علم احتاج الى هذا التعيين عند
الشروع في الفصلين فقال الفصل الثاني في ضبط معاقد

علم البيان والكلام فيه وكهذا سكت عنه هناك وقال الفصل
الثاني في علم البيان لوضوح القرينة ومكان نوع من التفنن
فاحفظ هذا فانه اجدى من تعاريق العصا كذا افاده
المولى الوالد روح الله روحه **قوله** واراد بالتتبع ههنا المعرفة
المسببة له فانه مجاز لاشبهة جواب عما اورده صاحب
الايضاح على المص من ان التتبع ليس بعلم ولا امر صادق عليه
فلا يصح تعريف العلم به وتقرير الجواب ماذكره الشارح في
الحاشية حيث قال اي لاشبهة على ذي مسكة ان التتبع
ليس علما ولا امرا صادقا عليه فقد تعين ان يكون مجازا عن
مسببه حتى يصح حمله على علم المعاني ويؤيده انه قال في آخر
القسم الثالث علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام
ولاشك ان هذا المجاز جائز في التعريفات انتهى كلامه وتوضيحه
انه لا اشتباه في تعذر المعنى الحقيقي للتتبع ههنا فلابد من
المصير الى المجاز والانسب من انواعه هو المجاز المرسل بطريق
اطلاق اسم السبب على المسبب لا بطريق اطلاق اسم الملزوم
على اللازم كما توهم لان ذلك جار في جميع انواع المجاز والمناسب
ههنا تعيين نوع من انواعه ولا بطريق حمل المجاز على المجاز
في الحذف كما توهم اذ التقدير ح معرفة تتبع خواص تراكيب
الكلام لان علم المعاني هو معرفة الخواص لا معرفة تتبعها ولما

وانما قال ههنا [illegible]
[illegible]
ان [illegible] علم المعاني على [illegible]
الكلام [illegible] منه

قوله ولا اشتبه صيغة مضارع من الاشتباه
وقد صحفه بعض من ارباب الحواشي وجعله مصدرا
بمعنى المشابهة بان يكون مقصوده بذلك نفي احتمال
الاستعارة وطول في ذلك كلاما ما لا طائل تحته ولا
يخفى عليك ان قوله لاشبهة على التصحيف الذي
ذكره ذلك البعض يكون مستدركا لانه بعد ما نفى
علاقة غير المشابهة وهي علاقة السببية والمسببية
وحكم بكون التتبع مجازا الا بقي وجه التعرض لنفي
احتمال الاستعارة المبنية على التشبيه وذلك ظاهر
للفطن اللبيب وايراده لمجرد التأكيد لدفع توهم
بعيد مما ينبو عنه الذوق على ان المنقول المذكور
اعني قوله اي لاشبهة على ذي مسكة يؤيد كونه
من الاشتباه لا من التشبيه منه

بيّن علاقة المجاز تعرض لقرينته وهى قول المص فى آخر القسم الثالث
علم المعانى هو معرفة خواص تراكيب الكلام ولما كان استعمال المجاز
مهجورا فى التعريفات اذا لم يكن مشهورا ادعى فيه الشهرة فقال
ولا شك ان هذا المجاز اى المجاز الشايع جائز فى التعريفات ثم
ان بعضا من الفضلاء ذكر للمجاز المذكور قرينة اخرى هى الطف
معنى واقرب لفظا مما ذكره الش رح وهى قول المص ليحترز بالوقوف
عليها حيث رتّب الاحتراز على الوقوف لا على التتبع ولو اراد
بالتتبع معناه الحقيقى لكان الوجه ان يقال ليحترز به ارجاعا
للضمير الى التتبع ثم اعترض على الشارح بان عدم كون التتبع علما
ولا امرا صادقا عليه لا يعين كونه مجازا عن خصوصية المعرفة
المستندة اليه بل عن امر ما يناسب المقام الا يرى ان من حصّل
علم المعانى بمطالعة الكتب او بالتعلم من الغير لا يستند علمه الى
التتبع ابتداء وان كان مستندا اليه بالاخرة ويمكن ان يقال ان
ههنا مصححا للمجاز وهو عدم صحة كون التتبع علما ولا امرا صادقا
عليه ومعينا له وهو قول المص فى آخر القسم الثالث والمعترض
ظن ان المعين للمجاز هو المصحح وادعى ان ذلك لا يعين خصوصية
المعرفة بل لا يدل الا على امر مناسب للمقام بقى ههنا شئ افاده
المولى الوالد روح الله روحه وهو ان علم المعانى عبارة عن الاصول
والقواعد الكلية فالوجه ح ان يجعل التتبع مجازا عن العلم المتسبب

لا عن المعرفة المستعملة فى الامور الجزئية كما فعله الشارح ثم قال
والوجه فى ذلك انه اقتدى بالمص حيث جعل علم المعانى عبارة
عن المعرفة كما نقله الشارح عنه فى الحاشية واما وجه اختيار
المص المعرفة على العلم فاما لجعلهما مترادفين كما ذهب اليه البعض
واما لان الحاصل من تتبع جزئيات التراكيب معرفة الخواص
الجزئية ثم يستنبط منها القواعد الكلية بان يتتبع مقامات
تلك الخواص ويتعين ان هذا النوع من الخواص تقتضيه هذا
النوع من التراكيب كما هو حاصل قواعد علم المعانى ولهذا قال
المص واما الحالة المقتضية لهذا النوع من الخواص اما المقام
الفلانى واما المقام الفلانى كما ستقف عليه اذا افضت النوبة
الى النوض لمسائل علم المعانى قوله وفيه فوايد الاصل فى التعبير
عن المعنى المراد هو استعمال لفظ يدل عليه بالوضع وقد يعدل
عنه الى لفظ يدل عليه مجازا فالمعنى المراد ههنا هو معنى المعرفة
واللفظ الدال عليه بالوضع هو لفظ المعرفة وقد عدل عنه
المص الى لفظ التتبع الدال على المعنى المراد مجازا لفوايد تترتب
على ذلك العدول ومثل هذه تسمى نكتة المجاز فالضمير فى قوله
الشارح وفيه فوايد راجع الى العدول المذكور لا الى التتبع باعتبار
استعماله فى المعنى المجازى كما توهم واعترض عليه بان تلك الفوايد
تترتب على التتبع على تقدير استعماله فى المعنى الحقيقى ايضا

كما اذا قلت علم المعاني هو المعرفة الحاصلة بالتتبع فلا اختصا ص
للفوايد المذكورة باستعمال التتبع في المعنى المجازي كما يشعر به
عبارة الشارح قوله التنبيه على طريق العلم هذه هي الفايدة
الاولى من فوايد ترجيح المجاز على الحقيقة وحاصلها هو ما ذكره
الشارح في الحاشية بقوله فان كل علم يستحصل بمتعلقه وبغرضه
وبطريقه فاشار الى المتعلق بالخواص والى الغرض بقوله
ليحترز والى الطريق بالتتبع انتهى ما ذكره وتفصيل ذلك
ان العلماء رحمهم الله لما رأوا التنزيل واردا على اساليب العرب
العرباء تتبعوا تراكيبهم وتفطنوا لما فيها من الخواص الجزئية
وتنبهوا لما يقتضيه من المقامات فوضعوا قواعد تعين
ما يقتضيه كل مقام من الخواص وسموها بعلم المعاني ثم تتبعوا
تراكيبهم وادركوا ما فيها من المعاني المجازية والكنائية والعلا قات
المعتبرة فيها فوضعوا قواعد كلية تعين انواع العلاقات المعتبرة
في تراكيبهم وسموها بعلم البيان وما اتعب العلماء نفوسهم في
العلمين المذكورين الا للتسلق الى مدارك التنزيل شكر الله
مساعيهم وجزاهم الله عنا خير الجزاء فظهر بذلك ان متعلق علم
المعاني خواص التراكيب وطريقه استقراء كلام العرب والغرض
الاولى منه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الخواص على ما يقتضيه
الحال ذكره والغرض الثاني منه ادراك لطايف التنزيل قوله والاشعار

بصعوبة المطلب الى قوله كما سيأتي هذه هي الفايدة الثانية
من الفوايد المذكورة وحاصلها ان علم المعاني كما عرفت هي القواعد
الكلية المبينة لما يقتضيه كل مقام من الخواص وستعرف ان
ادراك الخواص وتفاوت المقامات وما يقتضيه كل مقام من
الخواص لا يتهيأ الا لمن خصه الله تعالى بالذوق السليم وقد يفوته
مع ذلك ذوق بعض من اللطايف لدقته وغموضه بحيث لا
يتيسر له ذلك الا بتتبع مظانها من تراكيب العرب العرباء وربما
لا يتنبه لذلك ايضا على دركها فالواجب للطالب ح ان يقلد
صاحبه في بعض فتاواه الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك
الذوق كما سيصرح به الملم فيما سيأتي فظهر بهذا ان مجرد التعليم
لا يفيد للطالب في ذوق بعض اللطايف بل يحتاج فيه الى التتبع
والاستقراء وفي ذكر التتبع تنبيه على هذه الصعوبة ووجوب
التشمر للطالب عن ساق الجد والتقليد لمعلمه في بعض الدقايق .
قوله والاشارة من اول الامر الى قوله لا يسمى علم المعاني
هذه هي الفايدة الثالثة من الفوايد المذكورة وحاصلها ان التتبع
لما كان يستدعي الجد والاجتهاد والمهلة فيستحيل عليه تعالى فلا يسمى علمه تعالى
بالخواص علم المعاني واما الملائكة والعرب العرباء فلاستغنائهم
عن التتبع في معرفة الخواص لا يسمى علمهم علم المعاني ايضا واما
النبي عليه الصلوة والسلام فحكمه في معرفة الخواص حكم العرب العرباء

ولهذا لم يتعرض لذكره عليه السلام وانما اضاف الى الله تعالى وملائكته لفظ
العلم والى العرب العرباء لفظ المعرفة لان المعرفة في بعض استعمالاتها
توهم سبق جهل وذلك محال في حقه تعالى وغير واقع في الملائكة
ولهذا استعمل في حقه تعالى وحق الملائكة لفظ العلم الخالي عن الايهام
المذكور بقي ههنا امران يجب التنبيه عليهما اما الاول فهو ان الشارح
اورد في الفائدة الاولى لفظ التنبيه وفي الثانية لفظ الاشعار
وفي الثالثة لفظ الاشارة ولم يذكر في شيء منها لفظ الدلالة والنكتة
وهي ان الدلالة فرع الاستعمال ولفظ التتبع كما مر ذكره مستعمل
ههنا في معنى المعرفة ولا تترتب الفوائد المذكورة على هذا الاستعمال
وانما تترتب على المتبادر من لفظ التتبع وهو معناه الحقيقي
وحيث لم يكن معناه الحقيقي مرادا في هذا المقام لقرينة صارفة
عنه ولم يستعمل لفظ التتبع فيه لم يكن للفظ التتبع دلالة عليه فلا
يستفاد منه تلك الفوائد الا باعتبار تبادر المعنى الحقيقي الغير
المراد ههنا ولهذا استعمل فيه الفاظا خالية عن معنى الدلالة وهي
التنبيه والاشعار والاشارة واما الثاني فهو ان الشارح قيد
الاشارة بقوله من اول الامر لان ذلك يمكن ان يعلم من قول المص
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء الخ لان اللام فيه للغاية فيكون
الاحتراز عن الخطاء مطلوبا لعارف الخواص وواقفها وباعثا له
على الاقدام على معرفتها والوقوف عليها والغاية سيما الاحتراز عن

الخطاء مستحيل في حقه تعالى وغير واقع في الملائكة والعرب العرباء
كما لا يخفى وفي التنبيه على ذلك من اول الامر مزيد اعتناء بخروج
ما يحق ان يخرج منه وخروجه بعد ذلك بعبارة اخرى يشيده و
يقويه فيحصل بذلك للطالب زيادة بصيرة في تعيين ما شرع فيه
من العلم وتمييزه عما عداه هذا تلخيص ما افاده المولى الوالد روح
الله روحه **قوله** اما صفة لها واما حال منها ذهب الشارح العلامة
الى ان قيد الافادة تمييز عن نسبة الخواص الى التراكيب او حال
عن المضاف اليه اي تراكيب الكلام مفيدة ويرد عليه ان من المعلوم
ان نسبة الخواص الى التراكيب نسبة الاستفادة فلا ابهام فيها حتى
يحتاج الى التمييز وان التراكيب من شانها الافادة مطلقا فتقييدها
بافادة الخواص راجع الى تعيين مفادها ولما كان مدار التعيين الخواص
يكون ارجاع القيد اليها اولى ولتوجه هذا الايراد عليه عدل
الشارح المحقق عنه الى الوجه الاول وهو كون قيد الافادة صفة
للخواص او حالا منها واعترض عليه بان الظاهر ان القيد المذكور
تقع صفة مقيدة وان الحال تقع موكدة وانها في حكم الصفة المقيدة
وليس في الخواص امر تقع تارة في الافادة وتارة لا تقع فيها و
اما اخراج غير الخواص عن التعريف فقد تولاه المص بنفسه وهو قوله
واعني بخاصية التركيب ويمكن ان يجاب عنه بان الخواص عند المص
متناول للخواص الخطابية والاستدلالية وقوله في الافادة

على ما سيحققه احترازا عن الخواص الاستدلالية وما يصرح به المص
من العناية تعيين للخواص الخطابية وتقسيم لها الى قسميها اعنى
اللازم للتركيب لما هو هو والجارى مجرى اللازم له ثم ان المعترض
المذكور قال والاظهر جعل قوله فى الافادة ظرفا للتتبع عنى المعرفة
فكانه قال معرفة الخواص من جهة افادة التركيب اياها وح يكون
قوله وما يتصل بها معطوفا على الافادة ويكون ضميرها راجعا
اليها ايضا ويرد عليه ان من الظاهر كون المعرفة بالخواص من جهة
افادة التركيب اياها فح يكون التقييد بالافادة ضايعا وايضا
الافادة اثر التركيب والاستحسان وغيره مقارنان للتركيب
لما سيحققه فلا يجوز عطف قوله وما يتصل على ما هو اثر التركيب
اعنى الافادة **قوله** اما على الاطلاق واما بالاضافة اشارة الى دفع
ما قيل من ان جميع العلوم خارج عن حد علم المعانى بقيد الخواص
لان خاصية الشئ ما يلزمه ولا يوجد فى غيره وتقرير الدفع هو
ان ما ذكرته معنى الخاصية المطلقة وان الخاصية لا تنحصر فيها بل
لها نوع آخر وهو ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض ما عداه فلا يخرج
بالخواص جميع العلوم المغايرة لعلم المعانى ولهذا احتيج الى قيد
الافادة لاخراج ما لم يخرج بقيد الخواص **قوله** او مفرداتها الواقعة
فيها قال فى الحاشية اى لا يجب ان يكون خواص التراكيب مستفادة
من هيئاتها التركيبية بل قد تستفاد من مفرداتها لا من حيث انها

مفردات بل من حيث انها واقعة فيها انتهى كلامه وتوضيحه ان خواص
التراكيب كما يصح اطلاقها على ما يستفاد منها من المعانى اللازمة لمدلولاتها
كذلك يصح اطلاقها على الاحوال المختصة بهيئاتها من كونها مبنية
او معربة محلا لوقوعها موقع المفرد وكذلك خواص المفردات كما
يطلق على ما يفيده من المعانى اللازمة لمدلولاتها كذلك يطلق
على الاحوال المختصة بالفاظها ككونها اسمية او فعلية ونحوهما و
لما قيدت بلفظ الافادة حصل الاحتراز عن الاحوال المختصة
بالهيئات التركيبية وعن الاحوال المختصة بالفاظ المفردات
قوله واختيرت الافادة الى قوله لا مجرد دلالتها عليها ذهب
الشارح العلامة فى وجه اختيار الافادة على الدلالة ان الافادة
على اصطلاح المص عبارة عن الدلالات العقلية وان الدلالة
عبارة عن الدلالات الوضعية ولما كان نظر علم المعانى فى الاولى
ونظر علم البيان فى الثانية قيد حد علم المعانى بقيد الافادة احترازا
عن علم البيان ويرد عليه ان علم البيان باحث عن الدلالات العقلية
دون الوضعية كما سيصرح به المص فى علم البيان وان علم المعانى قد
يبحث فيه عن الدلالات الوضعية كما سيصرح به المص ايضا من
ان مقتضى الحال قد يفتقر فى تاديته الى ازيد من دلالات وضعية
وقد لا يفتقر فيه الى ازيد منها واذا كان كل من نوعى الدلالة داخلا
فى نظر علم المعانى واختص علم البيان بالدلالات العقلية لم يبق

وجه لما ذكره من اختصاص نظر علم المعاني بالدلالات العقلية
واختصاص نظر علم البيان بالدلالات الوضعية ولتوجه هذا
الايراد عليه ذهب الشارح المحقق في وجه الاختيار الى نكتة اخرى
وحاصلها ان الملحوظ في الافادة جانب السامع والملحوظ في الدلالة
جانب اللفظ او المتكلم والمص اورد قيد الافادة نظرا الى جانب
السامع لانه المعتبر في الخواص قال في الحاشية يقال دل اللفظ
على كذا او دل اللفظ او المتكلم السامع على كذا والاول هو الشائع
في الاستعمال والافادة تستعمل بالقياس الى السامع ويقال افاد
الخبر السامع كذا الا يرى الى قوله ومرجع كون الخبر مفيدا له ثم
المعتبر في الخواص كونها مفادة للسامع لا مجرد كونها مدلولا عليها
كما يدل عليه قوله ما يسبق منه الى فهمك هذا كلامه وتوضيحه
ان الدلالة قد تستعمل لازما وتجعل صفة للفظ ويقال دل
اللفظ على كذا ويراد بها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى و
قد تستعمل متعديا وتجعل صفة للمتكلم او اللفظ فيقال دل المتكلم
او اللفظ السامع على كذا والشائع من الاستعمالين هو الاول
واما الافادة فلا تستعمل الا متعديا الى السامع يقال افاد الخبر
السامع كذا اي اوصله الى فهمه بالفعل كما في قول المص فيما ياتي
ومرجع كون الخبر مفيدا للسامع ثم المعتبر في الخواص كونها مفادة
للسامع لا مجرد دلالتها عليها بمعنى الحيثية المذكورة اذ بمجرد هذه

الحالة لا يثبت الخواص للتراكيب بالفعل بل بالقوة يرشدك الى هذا
قول المص في تعريف الخواص ما يسبق منه الى الفهم وفي تمثيلها مثل
ما يسبق الى فهمك هذا توضيح كلامه على وفق مرامه وفيه بحث
وهو ان الدلالة لما كانت فرعا لوضع الكلمة جاز اعتبارها على
ثلثة اوجه احدها اعتبارها قبل استعمال الكلمة وهي الدلالة بالقوة
وتفسر بكون اللفظ بحيث لو استعمل لصح فهم العالم بالوضع
معناه وثانيها اعتبارها بعد الاستعمال قبل الالقاء الى السامع
كما اذا انشأ كاتب او نظم شاعر بلا حضور سامع عندهما وهي الدلالة
بالقوة القريبة من الفعل وتفسر بكون اللفظ بحيث اذا سمعه
سامع عالم بالوضع فهم معناه وثالثها اعتبارها عند الالقاء
الى السامع وهي الدلالة بالفعل وتفسر بكون اللفظ سببا لفهم
العالم بالوضع معناه وقد تخص الدلالة بالفعل باسم الافادة
فالشارح المحقق ان اراد بما نفاه في الخواص من مجرد الدلالة المعنى
الاول للدلالة فلا حاجة الى نفيه لان الكلام ههنا في التراكيب المستعملة
للبلغاء وان اراد بذلك المعنى الثاني لها فلا وجه لنفيه اذ يلزم ح
ان يتوقف تحقق الخواص في تراكيب الكاتب والشاعر المذكورين
على وجود السامع في الزمان الثاني وانه قول لا يقول به احد و
يلزم ايضا ان لا يكون الخواص القرآنية التي لم يسبق اليها فهم
احد من قبيل الخواص وانه قول لا يرتضيه احد واما اعتبار المص

السبق الى الفهم فى تعريف الخاصية فليس لاشتراط السبق المذكور
فى تحقق الخواص فى التراكيب بل ذلك لتسهيل فهم معناها
للمتعلمين اذ فهم ما يسبق الى فهمهم ايسر عندهم من فهم ما لم يسبق
الى فهمهم وتحقيق المقام ان استفادة المعنى من اللفظ على اربعة
انحاء احدها استفادته منه بطريق الوضع وهو المعتبر فى علم
النحو وما فى حكمه من العلوم الباحثة عن المدلولات الوضعية
وثانيها استفادته منه بطريق الاستعمال وهو المعتبر فى علم
البيان لان اللفظ ان استعمل فى المعنى الوضعى فحقيقة وان
استعمل فى غيره فمجاز وان استعمل فى كليهما فكناية وثالثها
استفادته منه بطريق اللزوم العرفى تطفلا من غير استعمال
التركيب فيه ومن غير الدلالة عليه بلفظ آخر وهو المعتبر فى
علم المعانى مثلا كلمة انّ موضوعة لتاكيد مدخولها فاذا استعملت
فيه يلزمها معنى آخر ويلاحظ هو بطريق التبع وهو دلالة
التاكيد على ازالة شك المخاطب ورد انكاره من غير استعمال
التركيب فيهما ومن غير الدلالة عليهما بلفظ مستقل ومن
هذا القبيل الخواص الاستدلالية فان نتايج الاقيسة مثلا
لازم للقياس وملحوظة اصالة ولهذا يدل عليها بالفاظ مستقلة
ولما كانت الخاصية بمعنى الاثر المترتب على الشئ وكانت
اللوازم الخطابية والاستدلالية كذلك تناول لفظ الخواص

ورابعها استفادته منه بطريق اللزوم لا تطفلا بل اصالة وهذا لا يدل عليه بلفظ مستقل ع

بكليهما

كليهما فاراد المصنف بالافادة الخواص الخطابية واحترز بها عن
الخواص الاستدلالية بناء على ان الافادة يصح استعمالها فيما
لا يدل عليه بالتركيب اصلا كما يقولون الكلام التام ما يفيد
المخاطب صحة السكوت ومن المعلوم ان الكلام التام غير مستعمل
فى الصحة المذكورة ولا هى مدلولة بلفظ آخر فاحفظ هذا البيان
فانه دقيق وبالاعتناء به حقيق ولله الحمد والمنة قوله وضميرها
للتراكيب الاصل فى الضمير الآتى بعد المضاف فيه رجوعه الى المضاف
مع جواز رجوعه الى المضاف اليه كما بيّن فى موضعه والشارح
عدل عن الاصل المذكور الى الوجه المرجوح حيث ارجع ضميرها
الى التراكيب دون الخواص بناء على ما سيقرره من الوجه الصواب
عنده وهو حمل الاستحسان على مفهومه الحقيقى واراد به ان الكلام
بعد اتصافه بالبلاغة وهى مصادفته لما يليق به من المقام لا
يستحسن الا اذا صدر عن بليغ واقف لجهات الحسن ويلقى الى
بليغ عارف بجهات الحسن ولا يخفى ان الصدور والالقاء المذكورين
لا يلحقان اصالة الا التراكيب وباعتبار هذا الوجه الصواب
عنده ترجح ما ذكر من الوجه المرجوح فى ارجاع الضمير وهو ارجاعه
الى المضاف اليه ومن الفضلاء من غفل عن هذا المبنى واعترض
على الشارح بان الظاهر رجوع الضمير الى الخواص لانه المقصود
الاصلى فى المعطوف عليه فالمناسب اعتبار اللحوق له وايضا

الاستحسان والاستهجان من لواحق الخواص المفادة وجعلهما
من لواحق التركيب ليس الا باعتبار افادتها الخواص وانت
خبير بان هذا المعترض ان سلم ما بنى الشارح كلامه عليه فلا اتجاه
لاعتراضه عليه كما قررناه وان حكم بفساد ذلك المبنى فاعتراضه
متوجه لكنه قد سكت عنه وما ذكره الشارح من معنى الاستحسان
متصل اولا وبالذات للتركيب واتصاله ثانيا وبالعرض بالخواص
لا يستدعى رجوع الضمير اليها قوله وحمل الاستحسان على المحسنات
البديعية غير صحيح اختلفت مقالات الشراح فى تعيين المراد
من عبارة الاستحسان ومن عبارة وغيره ولنورد ههنا دلائلهم
مع ما عليها فى ضمن مقامين المقام الاول فى كلمة الاستحسان
اطبق الشراح على ان المراد منها المحسنات البديعية لكنهم
اختلفوا فقال بعضهم ان علم البديع داخل فى علم المعانى بدليل
ان المص ذكر المطابقة والتجنيس فى لطايف بارض ابلغ من حيث
النظر فيها من جهة علم المعانى وقال الاخرون ان البديع غير داخل
فى علم المعانى حقيقة لاطباق القوم على ذلك ولا يراد المص اياه
بعد تمام العلمين مع التنبيه على انه من اللواحق الا ان المص ادرجه
فى حد علم المعانى مع التنبيه على انه من اللواحق بذكر الاتصال
المنبئ عن التبعية وابطل الشارح المحقق كلا من الدليلين المذكورين
بطريق المعارضة وتقريرها على الدليل الاول ان يقال لو كان

علم البديع جزءاً من علم المعانى لزم ان يكون له دخل فى الاحتراز
المذكور فى حد علم المعانى وفى تحصيل البلاغة المعتبرة فيه واللازم
باطل بيان الملازمة ان جميع مسائل العلم لابد وان يكون له
مدخل فى ترتب الغرض منه عليه واما بيان بطلان اللازم
فلان التراكيب البليغة وان خلت جميعها عن المحسنات
البديعية لم تنزل عن حد البلاغة التى هى مصادفة الكلام لما
يليق به من المقام وقد يمنع بطلان اللازم بناء على ان المقام
قد يقتضى مطابقة الكلام تزيينا وتحسينا وهو مدفوع بان
الاخلال بالتزيين والتحسين لا يخرج الكلام عن حد البلاغة
المعتبرة فى علم المعانى فليس له مدخل فى الاحتراز المعتبر فيه
وفى تحصيل البلاغة المعتبرة هناك واما تقرير المعارضة
على الدليل الثانى فهو ان يقال اذا كان المراد من الاستحسان علم
البديع مع خروجه عن علم المعانى يلزم ادراج احد العلمين
المتقابلين فى حد الآخر واللازم باطل بيان الملازمة ان كون الشئ
مراداً بعبارة من عبارات الحد يوجب كون المراد داخلا فى المحدود
والا لم يطرد الحد وذكر الاتصال المنبئ عن التبعية لا يكون قرينة
للاخراج اذ الاتصال كما يكون بين الاصل والفرع كذلك يكون
بين اجزاء الشئ كما فى السقف والجدار واما بيان بطلان اللازم
فلان اجزاء الحد لابد وان يكون له مدخل اما فى الجمع واما فى المنع

وليس لعلم مقابل للمحدود مدخل فى شئ منهما وقد يمنع الملازمة
المذكورة بان ذكر الشئ فى الحد انما يستلزم دخوله فى المحدود على
اصطلاح القوم واما على اصطلاح المص فلا يلزم ذلك لان الحد
عنده هو المعرف الجامع المانع سواء كان من الذاتيات او من
الوضعيات وهو مدفوع بان المراد بالوضعيات ههنا ليس الخارج
عن الشئ مطلقا بل الخارج عن الشئ مع جواز حمله عليه ولا يخفى
ان العلم المقابل للعلم الآخر لا يجوز حمله عليه اصلا وقد يمنع الملازمة
المذكورة ايضا بانا لا نم ان ذكر الشئ فى الحد يوجب دخوله فى
المحدود مطلقا وانما يلزم ذلك لو لم يذكر قيد يخرجه عنه وقد
ذكر ههنا قيد الاتصال المنبئ عن التبعية وادعاء عمومه للاجزاء
ممنوع بان الاتصال لا يعتبر فى الذاتيات وهو مدفوع بان عدم
اعتبار الاتصال انما هو فى الاجزاء المحمولة دون الاجزاء الغير
المحمولة ومسائل العلوم من قبيل الثانى كما حقق فى موضعه وقد
يمنع بطلان اللازم المذكور بان ذكر علم البديع فى حد علم المعانى
لا يستلزم كونه جزءا من حده حقيقة لان ذلك انما يلزم لو لم
يتم الحد بدونه وههنا قد تم بدونه لحصول الاحتراز عن جميع
ما عدا علم المعانى بقوله تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة
وهو مدفوع ايضا بان قيود الحد لا بد وان يكون له مدخل
اما فى الجمع واما فى المنع والقيد الذى لم يكن له مدخل فى شئ

منها يكون خارجا عنه حقيقة وتمام الحد من جهة الاحتراز بدون
قيد من قيوده لا يستلزم خروج ذلك القيد عن الحد اذ لا يلزم
كون جميع قيود الحد احترازية ثم ان الشارح قد ادعى عدم صحة
اطلاق لفظ الاستحسان على المحسنات البديعية بناء على ان
المشهور فيها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان وقد يمنع
ذلك بان المص قد استعمل لفظ التحسين فى علم المعانى حيث
قال فى آخر القسم الثالث ويرتقيه اعلى درجات التحسين وهو
مدفوع ايضا بان ما ذكره يدل على عموم لفظ التحسين ولا يدل
على عموم لفظ الاستحسان وليس الكلام الا فيه المقام الثانى فى
عبارة وغيره اطبق اكثر الشراح على ان المراد بها هو الاستهجان
ثم اختلفوا فقال بعضهم قد يقع الاستهجان فى كلام البلغاء
هفوة فهو من عوارض تراكيبهم فلا بد من معرفته ليحترز عنه
كمعرفة السموم فى الطب وقال بعضهم قد يقع الاستهجان فى كلام
البلغاء قصدا كما فى الهزليات والاضاحيك اذ المقام قد يقتضى
ما ذكر فلا بد من معرفتها وقال بعضهم ليس المراد بها الاستهجان
بل غرابة التراكيب وانها غير داخلة فى الاستحسان وفى الاستهجان
ايضا والكل فاسد اما الاول فلان التركيب الصادر هفوة وان
صدر عن البليغ لا يكون من جنس تراكيب البلغاء وكلامنا
ههنا فى تراكيب البلغاء كما نص عليه المص واما الثانى فلان الهزل

وما فى حكمه انما هو من المعانى الاصلية للتركيب فان روعى فيه
المطابقة لمقتضى الحال يكون مستهجنا بحسب الاصل ومستحسنا
بحسب المطابقة وان لم يكن كذلك يكون مستهجنا مطلقا فهو
بالاعتبار الاول داخل فى الاستحسان وبالاعتبار الثانى لا يكون
مقصود البلغاء اصلا فلا وجه لاعتبار الاستهجان فى حد علم
المعانى واما الثالث فلانه ان اراد بالغرابة بحسب البلاغة فهى
داخلة فى الاستحسان وان لم يكن كذلك فلا وجه لاعتبارها فى حد
علم المعانى قوله فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه
الحقيقى وغيره على عدمه اراد بمعناه الحقيقى معناه اللغوى
وهو كون الكلام مقبولا عند البلغاء واراد بعدمه عدم كونه
مقبولا عند البلغاء على ان يكون غير بمعنى لا وايده بما نقله
عن المص وحاصله ان الكلام البليغ لا يكون مقبولا عند البلغاء
الا اذا صدر عن بليغ عارف بجهات الحسن والقى مع ذلك الى
مخاطب بليغ مجبول على فهم افتنانات الكلام وان لم يوجد
فى الكلام البليغ كلا الشرطين او احدهما فلا يكون مقبولا عند
البلغاء هذا حاصل ما ذكره الشارح المحقق واعترض عليه
من وجهين احدهما ان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب البلغاء
كما صرح به المص ومن المعلوم انه لا يتصل عدم الاستحسان بتراكيبهم
وثانيهما ان ما ذكره من الوجه الصواب داخل فى خواص التراكيب

لان الخواص لا يراعيها الا البليغ ولا يفهمها الا البليغ هذا ما
ذكروه ولنا فى هذا المقام بحث يستدعى تقريره تمهيد اصل
وهو ان البلاغة قد يوصف بها المتكلم وهى قدرته على توفية
مقامات الكلام حقها وقد يوصف بها الكلام وهى مصادفته
لما يليق به من المقام والاولى تستلزم الثانية قطعا بخلاف
الثانية فانها قد تنفك عن الاولى كما اذا صدر كلام بليغ عن غير
البليغ بطريق الاتفاق فيكون الكلام البليغ نوعين احدهما ما
صدر عن البليغ وثانيهما ما صدر عن غير البليغ وحاصل ما نقله
الشارح عن المص وهو كون النوع الاول من نوعى الكلام البليغ
مقبولا والنوع الآخر منه غير مقبول بناء على استلزام بلاغة
المتكلم بلاغة الكلام من غير عكس هذا واما حد علم المعانى فحاصله
ان الغرض من علم المعانى تطبيق الكلام على مقتضى المقام وله اسباب
هى معرفة خواص التراكيب ومعرفة مقتضيات المقامات
فلا يدخل اعتبار نوعى الكلام من جهة القبول وعدمه فى سياق
حد علم المعانى فلا يناسب ما ذكره الشارح لحد علم المعانى فلا وجه
لحمل بعض من قيوده على ذلك ولهذا تعرض له المص فى موضع آخر
مع تعرضه لفوائد قيود الحد فالوجه عندى فى قيد الاستحسان غير
ما ذكره الشراح وهو ان غرض علم المعانى كما لا يخفى على احد هو
تطبيق الكلام على مقتضى المقام والتطبيق امر اضافى لا يمكن

اعتباره الا بعد معرفة ط فيه اعني الكلام ومقتضى المقام وقد ذكر
المص في الحد معرفة احوال الكلام بقوله تتبع خواص تراكيب الكلام
ومعرفة مقتضيات المقامات بقوله وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ووجه ذلك ان مقتضى المقام كما ستطلع عليه نوعان
احدهما خلاف مقتضى الظاهر والآخر مقتضى الظاهر واشار الى الاول
بلفظ الاستحسان والى الثاني بلفظ وغيره لان الاستحسان في مصطلح
الاصوليين هو ما خفي سببه وقوى اثره وخلاف مقتضى الظاهر
كذلك فيكون مقابله مقتضى الظاهر وعبر عنه بقوله وغيره وقد جرى
المص ههنا على مصطلح الاصوليين كما جرى على مصطلحهم في تحقيق
معنى تعريف العهد في اثناء بيان احوال المسند ويؤيده اطلاق
المص لفظ الاستحسان في موضع آخر من كتابه على الامور الخفية عند
الذوق حيث قال وكان شيخنا الحاتمي يحيلنا في كثير من مستحسنات
الكلام اذا راجعناه فيه على الذوق ومن الظاهر المكشوف ان
ما خفي على الاذواق هو الكلام الجاري على خلاف مقتضى الظاهر
فحاصل الحد هو ان علم المعاني تتبع خواص تراكيب الكلام وما
يتصل بها من مقتضيات المقامات استحسانياتها وجلياتها
ليتمكن بذلك من تطبيق الكلام على مقتضى المقام هذا ما وفقني
الله الملك العلام في تحقيق المقام وتوضيح المرام وبه الحول
والقوة **قوله** وقد صرح بذلك الخ اي في باب النداء من قانون

الطلب وحاصل ما صرح به هناك هو تجويز كون التركيب مستحسنا
من متكلم في مقام وغير مستحسن من آخر في ذلك المقام وكونه ايضا
مستحسنا مع مخاطب في مقام وغير مستحسن مع آخر في ذلك المقام
وقد جعله المص من متممات البلاغة ومكملاتها واراد بالمتممات
امورا يتوقف البلاغة عليها وتعتبر في تحقق ذاتها لا ما يكون
خارجة عنها متوقفة عليها تابعة لها من المحسنات البديعية
اللفظية والمعنوية كيف وقد عد منها هناك كون كل من المتكلم
والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام وليس هذا من تلك
المحسنات اصلا وجمهور الشراح لم يتنبهوا على هذا المعنى فحملوا
المتممات على معنى التوابع التي هي تلك المحسنات فوقعوا فيما
وقعوا ومن تنبه منهم على هذا المعنى لم يتنبه على انه هو المراد
في تعريفه فوقع فيما وقع والشارح التحرير قد ساعده التوفيق فاهتدى
الى التحقيق كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه **قوله** ما قد
سبق لي الى قوله وان اتحد المقام صرح المص بهذا الكلام في باب
النداء واراد بما سبق ما ذكره في مباحث ضبط التواني لترك
الفعل لكن لم يسبق هناك عين ما صرح به في باب النداء بل
سبق منه كلام يعلم منه ما ذكره في باب النداء وذلك الكلام هو
قصة السؤال عن المتوفى بالفتح بصيغة المتوفي بالكسر فكانه
قال ومن المتممات ما يعلم مما قد سبق لي فيكون من في الحقيقة بيانا

للموصول المقدر وان كان فى الظاهر بيانا للموصول الملفوظ وتوضيح
هذا الكلام على وفق ما ذكره الشارح فى ذلك الباب ان يقال كما انه
لا شبهة فى صحة تاثير اختلاف المقام فى كون النظم المخصوص
من المتكلم المخصوص مقبولا وغير مقبول كذلك ينبغى لعاقل ان
لا يشك فى صحة تاثير اختلاف المتكلم فى كون النظم المخصوص فى
المقام المخصوص مستحسنا وغير مستحسن لان اختلاف المتكلمين
كاختلاف المقامين فلما اثر اختلاف المقامين فى اختلاف
حال الكلام الواحد فى القبول وعدمه مع اتحاد المتكلم لزم ان يؤثر
اختلاف المتكلمين فيه ايضا مع اتحاد المقام لانه نظيره كذا افاده
المولى الوالد قدس الله روحه **قوله** بل لا بد لحسن الكلام الى قوله
ولا بد مع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغة حاصله ان
اختلاف المقام كما كان مؤثرا فى قبول الكلام عند الانطباق على
ما يساق الكلام لاجله وعدم قبوله عند عدم الانطباق عليه كذلك
لاختلاف المتكلم تاثير فى قبول الكلام وعدمه كما مر بيانه فلا بد
لحسن الكلام على الدوام من صاحب له عراف بجهات الحسن اى
متكلم كامل المعرفة بها غير متخط اى غير متجاوز اياها غفلة عنها فعلم
ان كلا من الانطباق والصاحب المذكورين شرط لحسن الكلام لكن لما كان
ههنا شرط ثالث غير متفرع على ما ذكر اشار اليه بقوله ولا بد مع ذلك اى مع
وجود الشرطين المذكورين من اذن مصوغة اى مخلوقة لافتنانات الكلام

اى من سامع حاذق يقف بحذاقته على ما يتضمنه الكلام من اللطايف
وجهات الحسن هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه وتفصيل
الاقسام فى هذا المقام هو ان التخاطب اما ان يكون بين بليغين او
بين غير بليغين او بين متكلم بليغ ومخاطب غير بليغ او بالعكس من
ذلك فهذه اربعة اقسام فعلى الاول اما ان يكون الكلام مشتملا
على الخواص والمزايا وذلك هو الاصل المعتبر فى باب البلاغة و
اما ان لا يكون مشتملا عليها وذلك لا يصدر عن البليغ الا ان ينزل
البليغ منزلة غير البليغ ادعاء لاعتبارات خطابية يقتضيها
مقامها وعلى الثانى يكون الكلام خاليا عن الخواص والمزايا بالمرة
وان اشتمل عليها لحمل على الاتفاق فلا يعبأ بها كما ذكره المص وعلى
الثالث ينبغى ان يجرد الكلام عن الخواص والمزايا اذ لا يكون لتجريد
الكلام عن الخواص خاصية معتبرة فى باب البلاغة اللهم الا ان ينزل
غير البليغ منزلة البليغ اما تهكما واما اظهارا لجهله عند من حسن
ظنه به من الحاضرين وعلى الرابع يكون الكلام خاليا عن الخواص و
المزايا ايضا وان اشتمل عليها لحمل على الاتفاق وانه غير معتبر فى
باب البلاغة كما مر **قوله** فظهر انه لا بد لصاحب الى قوله بل على ما
يناسب منها مرتبة هذا اشارة الى نتيجة التمهيد السابق وغمرة
التاييد والتشييد المذكورين وحاصله ان يقال اذا تقرر هذا فقد
ظهر انه لا يكفى لصاحب علم المعانى فى كونه صاحبه معرفة خواص

التراكيب بل لا بد مع ذلك من معرفة كون مطلق التراكيب سواء
كانت تراكيب نفسه او تراكيب غيره مستحسنة او غير مستحسنة
ليتمكن بالاعتبار الاول اعنى كونه متكلما بالتراكيب صانعا لها من
ايرادها منطبقة على ما لاجله تساق ومستحسنة فى مواقعها بان يعرف
ما هى جهة حسنها ويقصدها ثم يلقيها الى من هو عارف بتلك الجهة
ويكونه قاصدا اياها وبالاعتبار الثانى اعنى كونه مخاطبا بالتراكيب
سامعا اياها من حمل كل تركيب بليغ يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم
البليغ من الخواص المناسبة للمقام اذ البلغاء وان كانوا متشاركين
فى اصل البلاغة لكنهم متفاوتون فى درجاتها فجاز ان يستحسن
كلام فى مقام من بليغ فيحمل على لطايف كثيرة كما فى ابيات امرئ
القيس على ما سياتى فى الالتفات ولا يستحسن مثله فى ذلك
المقام من بليغ آخر دونه فيها فلا يحمل عليها كلها بل على ما يناسب
منها مرتبة واذا كان كذلك وجب ان يكون معرفة كون التراكيب
مستحسنة او غير مستحسنة بالنسبة الى المتكلم والمخاطب جزءا
من علم المعانى فلا يتم تعريفه الا بدرج هذه المعرفة فيه وتلخيص
الكلام فى هذا المقام ان يقال التراكيب المفيدة للخواص لها نسبة
الى المتكلم ونسبة الى المخاطب والنسبة الاولى تتنوع الى ان تكون
بنفس صدورها عنه وان تكون بكيفية الصدور التى هى الاستحسان
وعدمه والنسبة الثانية ايضا تتنوع الى ان تكون بنفس القائها

اليه

اليه وان تكون بكيفية الالقاء التى هى ايضا الاستحسان وعدمه
ولا شك ان كلا من الاستحسان وعدمه سواء اعتبرا كيفيتين للصدور
او للالقاء له اتصال بتلك التراكيب بل كيفية وصفة لها فى الحقيقة
فمعرفته جزء من علم المعانى كمعرفة خواص التراكيب فوجب ادراجها
فى حده فلذلك عطف على الخواص قوله وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره فحاصل معنى الحد انه يقال علم المعانى ان تعرف بطريق التتبع
لجزئيات تراكيب من له فضل تمييز ومعرفة كليات خواص تراكيبهم
الواردة عليك وان تعرف به ايضا على وجه كلى ما يتصل بمطلق
التراكيب من انها ممن تستحسن وممن لا تستحسن كما فى التراكيب
الواردة عليك ومع من تستحسن ومع من لا تستحسن كما فى التراكيب
الصادرة عنك ليترتب على تينك المعرفتين الاحتراز عن الخطاء
فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال بل نفس التطبيق نظرا الى المآل
ولقد اطنبت الكلام فى هذا المقام وبالغت فى توضيح المرام
اذ رايت انه تحيرت فيه الافهام واستولى على العقول اغوال الاوهام
قوله ويجوز جعله جزءا من الحد رجح الشارح العلامة هذا الاحتمال
بناء على ان الحد يجب ان يكون جامعا بين الماهية واللمية ولما راى الشارح
المحقق فى هذا الاحتمال ضعفا ترك الرجحان الى الجواز ووجه
الضعف امران احدهما ما ذكره المص من قوله لبيان حدى العلمين
والغرض فيهما حيث جعل الغرض خارجا عن الحدين وثانيهما

ان غاية الشئ خارجة عنه فلا وجه لجعلها جزءًا من حده واما وجه
الجواز فتاويل ما ذكره المص بانه من قبيل عطف الجزء على الكل (السكل ٦)
تنبيها على كون الغرض مذكورا في المقدمة واما كون الغرض خارجا
او داخلا فامر زايد واللفظ عنه ساكت هذا ما ذكره ولا يخفى عليك
ضعف ما اختاره الشارح المحقق من تجويز كون الغرض داخلا
في الحد لان حد العلم ما يصح حمله على مسائله والغرض لا يصح حمله
على مسائل العلم بل الممكن فيه بيان ترتبه على المسائل والترتب غير
الحمل كما لا يخفى على ان ما ذكروه من تاويل كلام المص تكلف بارد
وقد علا كعب المص عن مثل هذه التكلفات كما يظهر ذلك لمن تتبع
كتابه ومن الافاضل من رجح كون الغرض جزءا من الحد بناء على ان
البحث في علم المعاني عن الخواص ليس على اطلاقه بل بحسب مطابقتها
لما يقتضي الحال ذكره ثم قال واذا لم يجعل جزءا من الحد يكون قوله
وما يتصل بها اشارة الى مطابقة المقام وعدم مطابقته وقال
وهذا وجه آخر للاستحسان غير ما ذكره الشريف هذا ما ذكره وانت
خبير بان ما ذكره من الوجه الآخر للاستحسان هو الحق وقد سلف
منا بيانه فح يكون المراد بقوله وما يتصل بها ما يتصل بكل تركيب
من المقام المناسب لخواصه فح يكون حيثية البحث من الخواص
مذكورا في الحد من غير حاجة الى جعل الغرض جزءا من الحد قوله
والمراد ان هذا الاحتراز فائدة الى قوله لم يخرج بذلك عن كونه

علم المعاني لما ذكر ان لام ليحترز متعلق بالتتبع استشعر ان يقال ما
ذكرتم يدل على ان مراد المص انه يجب ان يكون الاحتراز المذكور مطلوبا
للمتتبع بالاقدام على التتبع كما هو شان الغرض وانه لا يكون تلك
المعرفة علم المعاني الا بكون ذلك الاحتراز مطلوبا للمتتبع بالاقدام
المذكور وكل من هذين الامرين ممنوع كما لا يخفى فاراد ان يدفعه
بقوله والمراد الخ وحاصل ما ذكره ان ههنا امور ثلثة احدها ان
هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها وثانيها انه ينبغي ان
يقصده المتتبع وثالثها انه لو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج
بذلك عن كونه علم المعاني فح اما ان يحمل كلامه على ادعاء ان ما ذكره
المص انما يدل على هذه الامور لا على ذينك الامرين الممنوعين
او على ادعاء ان هذه الامور مما قصده المص في هذا المقام لا انه
يدل عليه عبارته او على ادعاء ان المص قد اراد بما ذكره هذه الامور
الثلثة لكنه تسامح في الكلام حيث جعل غرض التدوين غرضا للتتبع
بجعل اللام في قوله ليحترز متعلقا بالتتبع وفي كل من هذه المحامل
مناقشة اما في الاول فلان اللام في قوله ليحترز اما ان يحمل على معناها
الوضعي او على معناها المجازي فعلى الاول ان جعلت متعلقة
بالمذكور اعني التتبع يلزم وقوعه فيما هرب عنه وان جعلت
متعلقة بالتدوين المقدر في المقام يلزم خروج الكلام عن حسن
الانتظام وعلى الثاني يلزم ان يحمل اللام على معنى الترتب المخصوص

الملحوظ بين الاحتراز والتتبع كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوًّا وحزنا لا على معناه الحقيقي اعني الغرضية فيكون
مخالفا لما سبق في العنوان من قول المص والغرض فيهما وامّا في الثاني
فبانه اعتراف باختلال عبارة المص مع انه بصدد توجيهها واما
في الثالث فبانه يلزم ح فساد ما جوّزه من كون الغرض جزءا من
الحد لان هذا الشارح الذي ذكر تعمية والغاز فينافي المقصود
من التعريف الذي هو الايضاح والافصاح سيما وقد خلا عما اعتبر
في التتبع من الشهرة والاشتمال على فوائد جليلة عنها الحقيقة اذا
عرفت حال هذه المحامل فاعلم ان الاشبه من بينها هو المحمل الاخير
الذي هو حديث الشارح فيجب ان يصار اليه ويقال انما ارتكب
المص هذا التسامح اعتمادا على نوع ظهور في المرام ورومًا
للاختصار مع الاتساق في نظم الكلام هذا ما افاده المولى الوالد
روح الله روحه ويمكن ان يقال لا تسامح في عبارة المص لان
التدوين كما كان للاحتراز المذكور كذلك التتبع ليس الا لاجله
لان الغرض من التتبع ليس مجرد معرفة الخواص ومعرفة مقتضيات
المقامات والا لزم ان لا يكون علم المعاني من العلوم الآلية
بل الغرض من التتبع تحصيل ملكة الاقتدار على توفية مقا
الكلام حقها من الخواص والاحتراز عن الخطاء في ذلك التطبيق
كما لا يخفى على من زاول علم البلاغة قوله وذكر الوقوف

بعد المعرفة الخ يعني عدل عما هو الظاهر بان يقول ليحترز بها اي
بخواص التراكيب وما يتصل بها او به اي بالتتبع بمعنى المعرفة
الى ان يقول ليحترز بالوقوف عليها اي بحضورها على وجه
المشاهدة تنبيها على ان ما يترتب عليه الاحتراز المذكور بحسب
الحقيقة هو مشاهدة تلك المعلومات التي هي كليات خواص
التراكيب وما يتصل بها لا تتبعها ومجرد معرفتها ولو مخزونة كما
في حالة الذهول كذا افاده المولى الوالد روّح الله روحه قوله
اذ بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة الخ اعترض عليه
بعض الافاضل بان لزوم الرعاية انما هو عند الاحتراز بالفعل
والمراد هو التمكن من الاحتراز فلا يجب فيه الرعاية بالفعل
ولهذا لم يتعرض المص لها على ان الرعاية غير لازمة للمشاهدة
عادة اذ كثير من مهرة هذا الفن لا يقدرون على تاليف كلام
بليغ ويمكن ان يجاب عنه بان الغرض الاولى من هذا الفن
تحصيل ملكة الاقتدار على توفية مقامات الكلام حقها من
الخواص كما ذكرنا والغرض المآلي منه اخراج تلك الملكة من
القوة الى الفعل ومراد الشارح بالتمكن من الاحتراز هو التمكن
عند اخراج الملكة الى الفعل ولهذا يجب على صاحب الملكة
ما ذكره الشارح من الرعاية واما عدم وجود الرعاية في كثير
من العلماء العالمين بقواعد هذا الفن فليس ذلك الا لعدم

ساعدة فطرتهم على ذلك وسلامة الفطرة شرط في تحصيل
البلاغة وفي تحصيل الذوق المعتبر فيها نبه على ذلك المص
في مواضع كثيرة من كتابه ثم انه اعترض على المص بان في قوله
ذكره قصورا لان مقتضى الحال قد يكون ترك المسند اليه وحذف
المسند والمفعول وطي بعض الجمل وليس شيء منها مذكورا
وسيرد عليك ما يندفع به هذا الاعتراض عن المص فلا تغفل
قوله والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص ...بالحال ح
اه اضطرب القوم في تعيين المراد وفي تعيين المراد بمقتضى الحال
وفي تعيين المراد بتطبيق الكلام على مقتضى الحال قال بعضهم
المراد بالحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
والمراد بمقتضى الحال الوجه المخصوص الذي يتصف الكلام به
كالتاكيد والتعريف والتنكير ونحو ذلك والمراد بتطبيق
الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا على ذلك الوجه واختار
الشارح المحقق هذا القول واورد عليه انه يلزم ح التسامح
في كلام المص لان صفات الكلام ليس مما يذكر فيحتاج الى تاويل كلام
المص بما يقتضي ذكر موصوفه وايضا من تلك الصفات ما لا
يمكن ذكره كترك المسند اليه وحذف المفعول وطي بعض الجمل وفصل
بعضها وتجريد الكلام عن المؤكدات وايضا يلزم ح ان لا يحمل
التطبيق على معناه الحقيقي وهو تساوي الاطراف بل التشبيه

بل على

بل على معنى الاشتمال وربما يؤيد ذلك بذكر على لانه قرينة على
انه ضمن التطبيق معنى الاشتمال وقال الآخرون الحال هو الامر
الداعي الى ايراد الكلام المخصوص ومقتضى الحال هو ذلك الكلام
المخصوص ومعنى التطبيق صدق الكلام الكلي على الجزئي
ولا يخفى عليك ان كلا من هذين القولين تكلف وتعسف
لا يرضى به المصنف والمنصف اما الاول فلان حذف المضاف
اعني لفظ الموصوف في قوله على ما يقتضي الحال ذكره تسامح
بين وايضا تغليب لفظ الذكر على ما من شانه ان لا يذكر
تسامح بعيد وايضا صرف التطبيق عن معناه الحقيقي الى معنى
الاشتمال بلا ضرورة داعية اليه تكلف ظاهر ورتبة المص
اعلى من ارتكاب امثال هذه المسامحات لا سيما في مقام
التعريف واما الثاني فلان حمل التطبيق على صدق الكلي على
الجزئي غير شايع في الاستعمالات فحمل معنى التعريف عليه بعيد
كل البعد وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام يقتضي
مزيد بسط في الكلام وهو ان خواص التراكيب ثلثة انواع
احدها ما يمكن اجتماعها كالذكر والتعريف والتقديم ونحو ذلك
وثانيها ما لا يمكن اجتماعها كالحذف والذكر والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير ونحو ذلك وثالثها ما لا يمكن ذكرها
كالحذف وتجريد الكلام عن المؤكد ونحو ذلك وان مقاماتها

واعلم انهم عبروا عن خواص التراكيب والاحوال الداعية اليها بعبارات مختلفة
بحسب اعتبارات متخالفة لا بد لنا من تنبيهك عليها اما الخواص فانهم اعنا
سموها بلفظ الخواص تنبيها على كونها اثر التراكيب وعبروا عنها تارة بالمزية
لكونها زايدة على اصل المعنى وتارة بالفضيلة لبلوغ الكلام بها رتبة
الفضيلة وتارة بالنكتة باعتبار تاثيرها في القلب وتارة بالمقصود
لقصد المتكلم بتركيبه افادتها وتارة بالفائدة باعتبار حصولها
عقيب الكلام واما الامور المقتضية فقد تسمى حالا ومقاما
لما ذكرناه في الحاشية وقد تسمى بالاعتبار المناسب لتوقفها على
اعتبار البليغ ورعاية التناسب بينها وبين الخواص وبالموجب
لكونها مطلوبة بالاقدام على ايراد التركيب وبالغاية لترتبها على ايراده وبالباعث
باعتبار كونها علة لايراد التركيب فاحفظ هذه العبارات لئلا تزل
في مواقع الاستعمال لها منهم

الكلام ثلثة انواع ايضا احدها ما يمكن اجتماعها كمقام التوبيخ و
مقام التهنية ومقام مخاطبة الذكي ومقام الشكر ونحو ذلك و
ثانيها ما لا يمكن اجتماعها كمقام التعريف ومقام التنكير ومقام الشكر
ومقام الشكاية ومقام مخاطبة الذكي ومقام مخاطبة الغبي ونحو
ذلك اذا عرفت هذا التفصيل فاعلم ان الاعتبارات الراجعة
الى الكلام خارجة عن حد الاحصاء بحيث لا يمكن احاطتها الا لعلام
الغيوب صرح بذلك المص في مواضع عديدة ولاحاطة كلام رب
العزة بجميع ما يمكن اجتماعها من خواص التراكيب وجميع ما يمكن
رعايتها من المقامات في كلام معين ارتقى كلامه رتبة الاعجاز
واما البشر فمن كان كلامه المخصوص اجمع للاعتبارات الممكن اجتماعها
بحسب الطاقة البشرية واكثر رعاية للمقامات الممكنة رعايتها
كان كلامه ابلغ من كلام من ليس شانه كذلك وبهذا ظهر ان الاعتبارات
الواقعة في كلام معين مما يتعسر ضبطها فضلا عن الاعتبارات
الواقعة في التراكيب التي لا تحصى ولهذا عبر القوم عن الاعتبارات
الواقعة في كلام معين تارة بالحال لكون حال المخاطبة جامعا
لها وتارة بالمقام لكون مجلس المخاطبة جامعا لها فيكون مرادهم
بالحال والمقام الاعتبارات الراجعة الى الكلام فيكون مقتضاه
ما يتصوره المتكلم ويجمعه في خياله من كلام جامع للاعتبارات
اللازمة رعايتها عند تخاطب شخصين معينين في معنى معين

وثالثها ما لا يمكن [illegible] ونحو ذلك ص

اريد التعبير عن ذلك فيكون معنى تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره هو ايراد كلام لفظي حاك عما في ذهن المتكلم من الكلام المعقول
الجامع للاعتبارات التي قصد المتكلم ذكرها وبهذا التحقيق اندفعت
المسامحات المذكورة عن كلام المص لان المذكور ح هو الكلام المعقول
وذكره ايراد كلام لفظي دال عليه فيكون معنى التطبيق ح على
معناه الحقيقي لان الكلام الملفوظ يساوي اطرافه باطراف الكلام
المعقول في جميع الاعتبارات بلا زيادة ولا نقصان والمراد
بكلمة على ح معنى الاستعلاء لان الكلام اللفظي لكونه متاخرا في الاعتبار
مستعل على الكلام المعقول السابق اعتباره **قوله** وتطبيق
الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه حكم اولا بان المراد من
التطبيق هو ما ذكره من معنى الايراد فحسب ثم حكم في ذيل التمثيل
بانه عبارة عن احد الامرين الايراد والحمل ثم حكم في بيان اسباب
الخطاء في التطبيق بانه عبارة عن احد الامرين الايراد والحمل
امور ثلثة وانما فعله كذلك لنكتة سرية وهي التدرج من الاقرب
الى القبول الى ما بعد منه ثم منه الى ما هو ابعد والمقام يساعده
وذلك لان الغرض من علم المعاني كما لا يخفى على احد هو تحصيل البلاغة
والمراد منها ملكة الاقتدار على ايراد الكلام مصادفا لما يليق به
من المقام وهذا المعنى لكونه مقبولا عند جميع الاذهان اكتفى به اولا
ثم ضم اليه شيئا آخر هو من روادفه وهو حمل كلام الغير على ما يليق

برتبته فی البلاغة من الخواص والمزایا ثم ضم الیها شیئا اخر قد خفی
علی جمیع الشراح فهمه وهو استحسان الکلام بحسب بلاغة المتکلم
والمخاطب اذ قد تفرد هو به واطلع فی ذلک علی نص من قبل المصر
وسلوک هذا المسلک فن من البلاغة یسلک الیه اهل البراعة هذا
تلخیص ما افاده المولی الوالد روح الله روحه قوله ثم الخطاء
فی تطبیق تراکیب الکلام اما لعدم معرفة خواصها الخ الخطاء و
الاصابة متقابلان تقابل العدم والملکة والاعدام تعرف بملکاتها
فلنبین اولا اسباب الاصابة حتی تعرف باعدامها علی اسباب
الخطاء فنقول حاصل علم المعانی تتبع تراکیب البلغاء وفهم
خواصها والقاؤها الی ما یعبرها ویفهمها وحمل کلام ترد علیک علی
ما یلیق بمرتبة المتکلم فی البلاغة فالاصابة فی علم المعانی لها اسباب
ثلثة احدها فهم الخواص والاطلاع علی مناسبتها لمقاماتها عند
ایراد الکلام وثانیها رعایة حال الغیر عند سماع کلامه فی حمله علی
ما یلیق برتبته فی البلاغة من فهم الخواص ورعایة المقامات
وثالثها رعایة حال المخاطب عند القاء الکلام الیه بایراد الکلام
علی قدر مرتبته فی فهم الخواص ومقاماتها فالشارح رح اشار الی عدم
النوع الاول من الاصابة بقوله اما لعدم معرفة خواصها واشار
الی عدم النوع الثانی بقوله تستحسن ممن واشار الی عدم النوع
الثالث بقوله او مع من ولدفع هذا الکلام سلوکه مسلک الاجمال

امر بالتامل هذا تلخیص ما افاده المولی الوالد روح الله روحه
قوله تستحسن ممن او مع من قال فی الحاشیة جاز ذلک لعدم بقاء
معنی الاستفهام ونظیره ما ورد فی الحدیث ادخل من ای ابواب
الجنة شئت وسیجیء انه قد ورد فی کلام الثقات فعل ماذا ویکون
ماذا فیحمل علی الحذف لوجود معنی الاستفهام ومنه قول المص یشبه
ماذا واذا لم یوجد معنی الاستفهام کما فیما نحن بصدده فلا حاجة
الی ارتکاب الحذف وان جاز رعایة لحق صورة اللفظ انتهی
ماذکره وحاصله دفع سؤال یورد فی امثال هذا الکلام وهو ان
الاستفهام یقتضی صدر الکلام فلا یجوز تاخیره عن الفعل فیجب
ان یقال ممن تستحسن او مع من وتقریر الدفع ان یقال جاز تاخیر
کلمة الاستفهام عن الفعل لعدم بقاء معنی الاستفهام کما ورد
فی الحدیث ولما اتجه علیه ان یقال قد ورد فی کلام الثقات تاخیر
کلمة الاستفهام عن الفعل مع بقاء معنی الاستفهام فانه روی
عن بعضهم انه قال فعل ماذا ویکون ماذا ووقع عن المص ایضا
ان یقول یشبه ماذا اشار الی جوابه بقوله وسیجیء الخ ای سیجیء فی
آخر باب الاستفهام ان ما روی عن بعض الثقات فقد قیل فی
توجیهه ان ماذا فیه متعلق بفعل متأخر حذف لوجود ما یفسره
فیما تقدم بناء علی جواز تقدیم بناء علی جواز تقدیم المفسر علی
المفسر وکذا الحال فی قول المص فالتقدیر فعل ماذا فعل ویکون

ما ذا يكون وبشبه ما ذا يشبه واذا كان المحوج الى ارتكاب الحذف
وجود معنى الاستفهام فاذا لم يوجد كما فى قولنا تستحسن ممن
او مع من فلا حاجة الى ارتكابه وان جاز ذلك رعاية لحفظ
صورة اللفظ هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه
قوله واعلم ايضا اى كما علمت من تحديد علم المعانى ان لفظ
المعانى يطلق على الادراكات الحاصلة بالاستقراء فاعلم ايضا
ان اسماء العلوم قد يطلق على معلوماتها وهى الاصول والقوا عد
وعلى الملكة الحاصلة من ادراكاتها مرة بعد اخرى ففيما ذكره تتميم
لما ذكره القوم من اطلاق اسماء العلوم على الامور الثلثة الاصول
والقواعد والادراكات المتعلقة بها والملكات الحاصلة منها
ومن غفل عما قصده من التتميم صرف ايضا الى الاشارة الى الفوايد قوله ص
السابقة والمعنى كما علمت تلك الفوايد فاعلم هذه الفائدة وهو
خبط ينشاء من الغفول عما حققناه وايضا بعض من غفل عما
قصده من التتميم توهم مخالفة كلام الشارح لكلام الجمهور حيث
حصر الشارح اطلاق اسماء العلوم فى الامرين والجمهور يطلقونها
على الامور الثلثة فالحق لفظ وعلى ادراكاتها بعد قوله هى القواعد
كما يوجد فى بعض النسخ زعما لدفعها وهذا الالحاق كما عرفت
لغو محض وافتراء بحت ارتكبه من غفل عن النكتة وسهى عن
اللمحة هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه ولننبهك

ههنا على فايدة جليلة وهى ان واضع الفنون وضعوا اصولا
وقواعد وسموها بالاسماء المخصوصة كالنحو والصرف من غير اضافة
لفظ العلم اليها ولما كان الغرض من وضع الاصول والقواعد
تحصيل المعرفة بها اطلقوا تلك الاسماء بالاشتراك اللفظى على
الادراكات المتعلقة بها ولما نابت الملكة عن احاطة تلك الاسماء
الاصول والقواعد جميعا اطلقوا تلك الاسماء بالاشتراك اللفظى
ايضا على الملكات الحاصلة من الادركات المذكورة واما لفظ العلم
المضاف الى الاسماء المخصوصة المذكورة فهو حقيقة فى معنى الادرا ك
وقد يطلق على المعلومات ايضا لكن من قبيل الدرهم ضرب الامير
وقد يطلق على الملكات ايضا من قبيل اطلاق اسم السبب
على المسبب فاحفظ هذا فانه ينفعك فى غير ما موضع من المباحث
قوله اعنى ملكة الاستحضار تامة اريد لفظ الملكة قد يطلق
على ما يقابل العدمى فيكون بمعنى الوجودى وقد يطلق على ما يقابل
الحال فيكون بمعنى الصفة الكاملة الراسخة فى النفس تمكن بها
اما من الانتقال وتسمى ملكة الاستحصال كما هى شانها فى مرتبة
العقل بالملكة واما من الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب
جديد وتسمى ملكة الاستحضار كما هى شانها فى مرتبة العقل بالفعل
ولا شك ان الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى يصدق
عليها كل من هذه المعانى الثلثة مع ان اطلاق اسماء العلوم عليها

انما هو باعتبار اتصافها بالمعنى الثالث لكونه وسيلة قريبة الى
ما هو المقصود من العلوم اعنى مشاهدة النظريات واستحضار ها
دون الاولين فاحتيج الى تفسيرها به تعيينا للمراد وتنبيها على
جهة الاطلاق فتامل قوله معرفة المضاف من حيث هو مضاف
تتوقف على معرفة المضاف اليه لم يرد بالاضافة ههنا مصطلح
ارباب المعقول اذ التوقف فيها من الجانبين بل اراد مصطلح
النحاة ولهذا حكم بتوقف معرفة المضاف من حيث هو مضاف
على معرفة المضاف اليه وتفصيل ذلك ان الاضافة عند ارباب
المعقول انما تعتبر بين امرين متكافئين في الوجود الذهني والخارجي
بحيث لا يتصور لاحدهما احد الوجودين الا عند وجود الآخر بهذا
النحو من الوجود من غير تقدم وتاخر كالابوة والبنوة فانه لا يمكن
تعقل مفهوم الابوة بدون تعقل مفهوم البنوة وبالعكس وكذلك
لا يمكن تحقق وصف الابوة بدون وصف البنوة وبالعكس
واما عند النحاة فان معنى الاضافة هي نسبة الذات الى ذات اخرى
فالمضاف هو الذات المنسوبة الى ذات اخرى والمضاف اليه
هو الذات التي نسبت الاولى اليها ولا شك ان الذات الماخوذة
من حيث الانتساب الى الذات الاخرى تتوقف معرفتها على معرفة
الاخرى ومنهم من توهم ان المراد بالاضافة ههنا هي المعنى الاول
وادعى ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف كما تتوقف على

معرفة

معرفة المضاف اليه كذلك تتوقف معرفة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه على معرفة المضاف فلا يكون تقديم معرفة
المضاف اليه اولى من عكسه ولا يخفى عليك ان هذا توهم
فاسد ناش من عدم الفرق بين الاصطلاحين وقد اجيب
عن هذا التوهم بان بيان مفهوم المضاف اليه ومعرفته موقوف
عليه كذلك لكنه بصدد التعيين لا التبيين وانت خبير بان
المقصود بالتعيين والتبيين في مصطلح النحاة هو المضاف
وانما يطلب المضاف اليه لاجله تعيينا وتبيينا فلا وجه في
الجواب عنه للفرق بين التعيين والتبيين كذا افاده المولى
الوالد روح الله روحه قوله فاذا احتاجا الى تفسير او
تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم حاصل ما ذكره هو ان
الاصل في تفسير قيود التعريف وتعيينها رعاية ترتيب القيود
في الذكر والمصنف عدل عن هذا الاصل لنكتة وهي ان معرفة
المضاف من حيث هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه
تفسيرا او تعيينا ولما كانت الخواص في التعريف مضافة
الى التراكيب وتوقف تفسير الخواص على تعيين التراكيب
قدم تعيين التراكيب على تفسير الخواص وان تاخر ذكر الترا كيب
في التعريف عن ذكر الخواص ولنا في هذا المقام بحث يستدعي
تقريره مزيد بيان وهو ان مفهوم الخاصية جنس من الاجناس

مقتض للاضافة الى انواع معروضاته وبسبب تلك الاضافة
تحصل له انواع بعدد انواع المعروضات مثلا تقول خاصية
المعدنيات وخاصية النباتات وخاصية الحيوانات وخاصية
التراكيب فاذا اريد تعريف نوع من انواع الخاصية تضاف
الى ما يحصله من انواع المعروضات ويميزه عن ساير الانواع
المشاركة له في مطلق الخاصية لاقتضاء مقام التعريف ذلك
التحصيل والتميز ليعرف بذلك مساواة التعريف للمعرف
ولهذا اضاف المص الخاصية ههنا الى التركيب حيث قال
واعني بخاصية التركيب تحصيلا للنوع مخصوص من الخاصية
وتميزا له عن ساير انواعها ثم فسرها وقال ما يسبق منه الى الفهم
عند سماع ذلك التركيب هذا ما يقتضيه مقام التعريف
واما وجود افراد خاصية التركيب في بعض اصناف التركيب
اعني تراكيب البلغاء دون بعض آخر منها اعني تراكيب من
سواهم فلا تعلق له بمقام التعريف اذ لا يلاحظ في مقام التعريف
حال الافراد اصلا وانما يتعرض لحال الافراد عند استقرائها
بانها هل توجد في جميع اصناف المضاف اليه او في بعضها
وهذا من الظهور بحيث لا يرتاب فيه من له ادنى مسكة في
صناعة التحديد اذا عرفت هذا فاعلم ان الشارح لما لم يفرق
بين مقام التعريف ومقام استقراء الافراد ظن ان تعريف

الخاصية تتوقف على تعيين ما وجد فيه افرادها من نوعي التركيب
وجعله اصلا ممهدا فاعتذر بذلك عن عدول المص عن الاصل
الذي ذكره وايده بما ذكره من ان معرفة المضاف من حيث
هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه تعقلا وتعيينا
وهذا التاييد ليس بسديد لان التوقف تعقلا وان كان مسلما
لكن التوقف تعيينا ممنوع والسند ما ذكرناه من البيان اذا
عرفت هذا فقد ظهر لك ان ما ذكره الشارح المحقق لا يصلح
ان يكون نكتة لعدول المص عن الاصل المذكور بل نقول ليس في
كلام المص عدول عن الاصل المذكور اصلا وذلك لانه لما ذكر
في حد علم المعاني التتبع ودل ذلك على ان مسائله استقرائية
وجب عليه تعيين مواضع الاستقراء ليتمكن من اثبات مسائل علم
المعاني ولهذا بين ان مواضع الاستقراء هي تراكيب البلغاء دون
تراكيب من سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات
الحيوانات التي لا يمكن ان يحتج بها على مسئلة من المسائل العلمية
وبهذا ظهر ان تقديم تعيين التراكيب على تفسير الخواص انما هو
لكونه بيانا للمقدم في الذكر وهو لفظ التتبع وهذا البيان مما
وفقني الله له ولم يسبقني اليه احد والحمد لله على التوفيق قوله
واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة الى قوله على مقتضيات
طباعها بيان لحال كل من نوعي التراكيب اعني تراكيب البليغ و

تراكيب غيره وتوجيهه ان البلاغة عبارة عن توفية مقامات الكلام
حقها من الخواص فهي نسبة بين المقامات والخواص ولا يمكن
تصحيح النسبة الا بتصحيح طرفيها فلا بد للبليغ من تميز مقامات
الكلام بعضها عن بعض ومعرفة خواص التراكيب والتنبه
للمناسبة بين كل مقام وما يتعلق به من الخواص ثم ايراد التراكيب
مفيدة للخواص قاصدا بها تطبيقها على مقتضيات المقامات
فهذه امور اربعة لا تتم امر البلاغة الا برعايتها ولا تحصل
البلاغة اصلا بفوات واحد منها فقول الشارح يميز به بين
الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة اشارة
الى الامر الاول ومراده بالوجوه المختلفة مقتضيات المقامات
وقوله وفضل معرفة بدقايق معان اشارة الى الامر الثاني
ومراده بالدقايق الخواص والمزايا وقوله مناسبة لتلك الوجوه
اشارة الى الامر الثالث وقوله فيورد كلا من تراكيبه على ما
ينبغي قاصدا به ما يناسبه اشارة الى الامر الرابع واراد
بالموصول في ما ينبغي تلك الوجوه وفي ما يناسبه تلك الدقايق
ولما اتم الشارح شرايط البلاغة شرع في بيان ضدها الذي عبر
عنه المصنف بقوله لا الصادرة فقوله واما الذي تجرد تميزه
ومعرفته عن الفضل اشارة الى هؤلاء الذين لم يتحقق فيهم
وصف البلاغة وقوله فلا تميز بين مقتضيات الدواعي

ولا يعرف

ولا يعرف دقايق المعاني اشارة الى انتفاء الامور الثلثة
المتقدمة لان من انتفى عنه معرفة الامرين المذكورين لا يمكن
له معرفة المناسبة بينهما ولفظ مقتضيات ينبغي ان يكون
على صيغة اسم الفاعل ويكون اضافته الى الدواعي بيانية اي
الدواعي المقتضية لان متعلق التميز المثبت فيما سبق هو
الامور الداعية لا مقتضياتها التي هي الوجوه المختلفة فوجب
ان يكون متعلق التميز المنفي ايضا كذلك ولا يكون ذلك الا
بصيغة الفاعل وايضا فرع قوله فيتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه
على قوله فلا تميز بين مقتضيات الدواعي فلو لم يكن على تلك
الصيغة لما صح التفريع المتعلق به وقوله فيتجرد تراكيبه عن
تلك الوجوه اذ لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها اشارة الى
انتفاء الامر الرابع لان من لا يقدر على الامور الثلثة المتقدمة
لا يمكن منه القصد الذي ذكره والضمير في بها راجع الى التراكيب
وفي ما يناسبها الى الوجوه وما عبارة عن دقايق المعاني و
قوله بل جل همته مقصور على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف
منه يعتد به شروع في بيان حال من لم يتصف بالبلاغة في ايراد
التراكيب وانما قال يعتد به بناء على ان الخالي عن فضل التميز
والمعرفة لا يستحيل منه التصرف في المعاني الزائدة على اصل
المعنى لكنه لا يعتد به عند البلغاء لعدم مقارنته القصد وقوله

فالتراكيب الصادرة شروع في بيان سبب عدم الاعتداد
بتراكيب هؤلاء المتجردين عن البلاغة وقوله في تعريها عن
اعمال الروية اراد به خلوهم عن التمييز بين الامور الداعية
وقوله وافادة اللطيفة اراد بها خلو تراكيبهم عن افادة الخواص
وايصالها الى فهم السامع قوله جملة توسطت بين المعطوفين
الى قوله او ما يساويها اراد بالمعطوفين المعطوف والمعطوف
عليه على طريق تغليب الاخف ولم يرد بذلك ان وصف كونهما
معطوفين له مدخل في ترتب الفائدتين المذكورتين على تلك
الجملة كيف وترتبهما عليها على تقدير رواية الرفع ايضا اظهر
من ان يخفى بل اراد ترتبهما عليها باعتبار التوسط فقط سواء
كان بين المعطوفين اولا وانما تعرض لوصف العطف جريا
على ما هو المختار من رواية النصب واحال الحال في الاخرى
على المقايسة في الاولى ثم ان ترتب الفائدة الاولى على التوسط
المذكور ظاهر اذ المراد قد ظهر بقوله من له فضل تمييز ومعرفة و
هي تزيده معرفة واما ترتب الفائدة الثانية عليه فموقوف
على اتحاد الفضل والبلاغة او على تساويهما اذ لو لم يوجد شيء منهما
لم يصح التعيين بكون تراكيب من له ذلك الفضل تراكيب من له
البلاغة ولنوع خفاء في هذا الوجه اشار اليه في الحاشية
بخلاف الوجه الاول قال في الحاشية في توجيه الفائدة الثانية

اذلو

اذ لولا الاتحاد او المساواة لم يصح التعيين بكونها تراكيب البلغاء
انتهى ما ذكره الظاهر انه لم يرد بالاتحاد الاتحاد في المفهوم لان مفهوم
الفضل المذكور غير مفهوم البلاغة قطعا بل اراد الاتحاد في
الصدق بمعنى ان كل وصف يصدق عليه احدهما يصدق عليه الآخر
فيجب ان يحمل المساواة على المساواة في الوجود بمعنى ان ايهما
يتحقق في ذات يتحقق الآخر فيها من غير ان يتصادقا في وصف
واحد ولما لم يتعين عند الشارح احد الاحتمالين اعني احتمال الاتحاد
في الصدق واحتمال المساواة في الوجود على الآخر اورد كلمة الشك
ومن توهم ان المراد بالاتحاد ههنا هو الاتحاد في المفهوم حتى حكم
بان كلامه ههنا مخالف لما ذكره في اواخر الكتاب من نفي الاتحاد
في المفهوم فقد ابعد عن فهم المقام هذا تلخيص ما افاده المولى
الوالد روح الله روحه وتحقيق كلام المص في هذا المقام يستدعي
مزيد تفصيل في الكلام وهو ان البلاغة فضيلة نفسانية لا تتصف
بها النفس الا بعد استعدادها لها فالبلاغة ملكة ذلك الاستعداد
والنفوس الانسانية في امر ذلك الاستعداد ثلثة اصناف صنف
لهم استعداد فطري تام في البلاغة قريب من الفعل بحيث
يستتبع الفعل بحسب السليقة والمص عبر عن ذلك الاستعداد
بفضل التمييز والمعرفة وعبر عن الملكة المترتبة عليه بالبلاغة
بناء على ان حصول الشيء بالفعل بالملكة المعتبرة فيه وان كان

لاستعداد ايضا مدخل في حصوله وهذا الصنف يستغنون عن علم
البلاغة وهؤلاء هم الاعراب الخلص وصنف ليس لهم استعداد البلاغة
اصلا وهم لا ينتفعون بعلم البلاغة اصلا وهؤلاء الذين نزلت تراكيبهم
في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات وصنف لهم استعداد
بعيد للبلاغة وقد عبر عنه المص بالفطرة السليمة فلا يحصل لهم
ملكة البلاغة بالفعل الا بعد مزاولة علم البلاغة فهم المنتفعون به و
طريق لتحصيل علم البلاغة كما اشار اليه المص في حد علم المعاني هو تتبع
خواص تراكيب الكلام ولما اطلق المص تراكيب الكلام في الحد وكان
مراده نوعا منها عينه بعد تمام الحد بطريق العناية وقال واعني بتراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ومراده بذلك تراكيب الصنف الاول ونبه بقوله عمن له فضل تمييز ومعرفة على
جهة استعدادهم التام وبقوله وهي تراكيب البلغاء على جهة ملكتهم
الحاصلة لهم بالفعل بحسب سليقتهم ولا يخفى ان تعيين التراكيب لا يحصل الا
بالاستعداد والملكة معا ولهذا اعتبر في جانب الاستعداد الصدور حيث
قال الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة واعتبر في جانب الملكة الاضافة المنبئة
عن الظهور بالفعل حيث قال وهي تراكيب البلغاء ولا يخفى ان الاستعداد
اصل فيكون مصدرا والملكة جزء صوري فيكون مظهرا حيث يضاف
التراكيب اليه وبهذا ظهر ان تعيين نوع التراكيب انما يستند الى مجموع الوصفين
اعني وصف الاستعداد ووصف الملكة اذ التراكيب لا تحصل ولا تتعين

الابهام

الابهام فلا وجه لما فعله الشارح من اسناد التعيين الى الاول وجعل الثاني
تاكيدا لزيادة تعيين المراد ولا لما فعله بعضهم من اسناد التعيين الى
الاول وجعل الثاني فضلة ولا لما فعله بعضهم من اسناد التعيين
الى الثاني وجعل الاول توطئة له نعم يمكن جعل الاول توطئة للثاني
باعتبار الظهور لكن الكلام ههنا في التعيين والتنويع كما مر بيانه و
بهذا التفصيل ظهر ان فضل التمييز والمعرفة استعداد والبلاغة فعل
فهما متغايران مفهوما وكذا صدقا فلا يتعين بينهما من النسب الا
المساواة في الوجود فلا وجه لما اورده الشارح ههنا من كلمة الشك تامل
في هذا المقام فانه مما قد خفي على كثير من الافهام قوله وقد يروى
لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء قد سمعت فيما سبق
ان مراد المص بتراكيب الكلام التي يتتبعها الصنف الثالث هي تراكيب
الصنف الاول خاصة ومن المعلوم انه يلزم هذا التعيين عدم ارادة
ما يقابلها اعني تراكيب الصنف الثاني الا ان المصنف صرح على التزامها
حيث قال لا الصادرة عمن سواهم اهتماما في تعيين المراد وتوسلا
بذلك الى عدم الاعتداد بتراكيبهم في صناعة البلاغة اصلا حيث
نزلت منزلة اصوات الحيوانات وقد عرفت فيما سبق ان التقابل
بين الصنفين الاولين بحسب الاستعداد والفعل وقضية التقابل
تقتضي ان يكون قوله لا الصادرة منصوبا معطوفا على قوله الصادرة
وان لا يجوز كونه مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء اذ ح يلزم

تقابل الصنفين في الفعل فقط وقد عرفت ان التقابل بينهما في الفعل
والاستعداد معا ولعل رواية الرفع عن المص غير صحيحة اذ لا وجه
لنسبة مثل هذا المعنى الركيك الى مثل المص كما لا يخفى على المنصف قوله
فالضمير في سواهم ح للبلغاء يعني ان هذا الضمير على رواية النصب
يجوز ان يرجع الى من له فضل تميز ومعرفة كما هو الظاهر والجمع باعتبار
المعنى وان يرجع الى البلغاء باعتبار مساواتهم مع من له فضل تميز
ومعرفة بحسب الصدق واما على رواية الرفع فلا يجوز الا ان يرجع
الى البلغاء لانه لو رجع الى من له فضل تميز ومعرفة لكان حاصل
المعنى وهي اي التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة تراكيب
البلغاء لا تراكيب غير من له فضل تميز ومعرفة وهذا المعنى ركيك جدا
اذ لا يتوهم اصلا ان يكون تراكيب من له فضل تميز ومعرفة تراكيب
غيرهم حتى يحتاج الى نفيه بقوله لا الصادرة عمن سواهم هذا ما
افاده المولى الوالد روح الله روحه في تقرير كلام الشارح لكن
يرد على الشارح ههنا مناقشة وهي ان المفهوم من كلامه جواز
رجوع ضمير سواهم الى البلغاء وح يلزم ان يكون التقابل بين
الصنفين في الملكة فقط وقد مر ان التقابل بينهما بحسب
حصول الاستعداد وعدمه فح يكون الاولى رجوع الضمير الى
من له فضل تميز ومعرفة فقط تامل ؛ تمت الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين

قوله نحمدك غيّر الاسلوب المشهور المذكور في الكلام المجيد مع ان فيه الامتثال للخبر المشهور على رواية بالحمد لله ايضاً وان امكن توجيهه بان المراد به او بما في حكمه على انه يجوز ان يبدا به وان لم يكتبه قصداً الى صريح اسناد هذا الفعل الجميل الى نفسه ولكن انما ادّى بصيغة المتكلم مع الغير تأدبا عن شائبة الانانية في مناجاة حضرة العزة مع الايماء الى ان هذا الامر الخطير مما لا بد له من معاون وظهير على ان الداب القديم انه يقبل حاجة قوم ويكرم بهم بحرمة واحد منهم فلعل في هذا الجمع ايضا من لا يرد حمده مع الاشارة الى الاستمرار التجددي للحمد الدال على ان نعم الله تعالى ايضا متجددة آناً فآناً مستمرة لا تنقطع ولا تنصرم ولا يتوهم من هذا ترجيح ذلك على قصد الاستمرار الثبوتي كما في طريقة القرآن خصوصاً على تقدير عامل الظرف اسم فاعل لان هذا امر قصدي فيجوز ان يقصد في هذا المقام الاشارة الى الاستمرار على سبيل التجدد والحدوث تنبيهاً على ان الثبات والدوام على الحمد غير ممكن للانسان لاشتغاله باحواله فيتجدد آناً فآناً ففي كل مقام مقال ولكل من الطريقين وجه هو موتيها بحسب مقتضى المقام ثم انه آثر في هذه الخطبة طريق الخطاب على الغيبة لما في ملاحظة حضور المخاطب من الحضور والاخلاص ما ليس في طريقة الغيبة قوله اللهم كلمة تستعمل في الدعاء بمعنى يا الله والميم المشدد عوض عن حرف النداء عند

البصريين فلذلك لا يجمع بينهما وانما فتحت من قبل ان الحروف مبنية والاصل في البناء السكون فلما زيدت الميمان عوضا عن الحرفين المحذوفين وهما ساكنتان حركت الثانية لالتقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها واما عند الكوفيين فاصله يا الله امنا بخير خفف لكثرة الاستعمال فبقي اللهم فيلزم على هذا ان يجوز ادخال حرف النداء عليه ولكن لا يلزم ان لا يصح ان يقال اللهم اغفر لي بدون العطف اذ الجملة الثانية يكون بيانا للاولى هذا هو الاصل في هذه الكلمة ولكن قد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا فكانهم يقصدون بذلك الاستظهار بمشية الله تعالى في كونه ووجوده لندرته وشذوذه وقد يجي ايضا في جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا فكان السر فيه هو اظهار ان المتكلم تصدر عنه هذا الكلام مخاطبا لربه وملاحظا نفسه عند حضوره فلا يتكلم الا بما هو صدق ويقين قوله على ما هديتنا. اليه كان المناسب لقوله نحمدك ان يقول تهدينا ولكن اختار ذلك لاحد الوجوه الاربعة الاول ان الهداية المحمود عليها بعضها كاين وبعضها سيكون فغلب الماضي منها على المضارع فعبّر عن الجميع بلفظ الماضي ولم يعكس مع كون المضارع انسب للمقام لان وجود النوع مقصود والمعدوم منها لتحقق وقوعه قريب من الموجود فالموجود منها انسب بان يجعل مغلّبا على

المعدوم من ان يجعل مغلبا عليه على ان صيغة المضارع مقتضى المقام
ههنا فلا قرينة على التغليب وهذا الوجه اولى من ان يقال عبّر
عن المضارع بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه الثاني ان العادة
قد جرت على الحمد بعد وقوع النعمة فلذلك عبّر عن الاول بصيغة
الحال وعن الثاني بصيغة الماضي الثالث الاهتمام بتصريح ان تلك
النعم العظيمة التي هي الهداية قد وقعت فان قولك تهدينا وان
كان المقام دالاً لان يكون للحال المستمر لكنه ضرب عن مجرد احتمال
توهم الحمل على الاستقبال ولم يهرب عن هذا في الحمد لان لفظ نحمدك
حمد على كل حال لما قال الفاضل في حواشي المطالع من انه سواء
كان انشاء او اخبارا يدل اجمالاً على الاتصاف بالكمال لانه
انما يظهر على تقدير ان يكون اخبارًا عن الحمد الحالي واما اذا
كان اخبارًا عما سيكون ففي كونه حمدًا تامل بل لان الظاهر
ان هذا اللفظ انشاء وعلى تقدير كونه اخبارًا ايضا فبين القو
لين تفاوت في دلالة المقام الرابع انه قصد الاشارة الى ان
الحمد على الهداية المتجددة المستمرة الواصلة من المبداء الفياض
آنًا فآنًا مما لا يفيه الطاقة البشرية بل انما حمدنا المستمر الى آخر
العمر على جنس الهداية الواقعة فان قلت يمكن ان يحمد على
كل هداية واقعة في آن في آن عقيبه وهكذا الى اخر العمر فما معنى
نفي الطاقة فالجواب عنه اما اولا فبان الهداية الواقعة في آن

الآنات

الآنات يقع بلا حد واما ثانيا فبانا لا نم ان حمد نعمة الهداية يسع في
مقدار وقت وقوعه واما ثالثا فبان كلامنا على الوقوف والعادة
وما ذكرت مجرد احتمال عقلي لتعسر بل يتعذر عادة على البشر قوله
من دقايق المعاني ببدايع البيان لم يرد من المعاني والبيان
العلمين المشهورين حتى يكون المراد من الدقايق والبدايع مسا
ئلهما اما بجعل الاضافة بيانية ان اريد بهما نفس القواعد او بمعنى
اللام ان اريد الملكة او الادراك ويكون الباء في ببدايع مع فيظهر معنى م
رعاية براعة الاستهلال جدًا سوى انه لم يتعرض البديع لكونه من
التوابع بل ما يشهد عليه ما نقل عنه من الحواشي ان المراد من
المعاني مفهومات الالفاظ ومدلولاتها ومن البيان المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير والاضافتان من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف ولا ينافي ذلك افراد البيان كما لا ينافيها
في الفقرة الثانية افراد البرهان قوله ببدايع متعلق بهديتنا.
كتعلق بذايع باطلعتنا فمن توهم كونه حالاً من دقايق المعاني اي
حال كونها ملبسة ببدايع البيان اي مفهومة منها مدلولة
تكلف واخطا كيف ولزوم تفكيك الاسلوب عند عدم تعلق
الباء بهديتنا على تقدير حمل المعاني والبيان على العلمين المشهورين
مما بعث ايضا على حملها على ما ذكرناه وان كان الباعث القوي
حسن المعنى ولطفه حيث يكون المحمود عليه ما هو الغرض من

الاطلاع على العلمين ويحصل رعاية براعة الاستهلال على وجه
ادق والطف حيث يشار من حيث المعنى الى ان المقصود امر يتعلق
بالمعاني الدقيقة المفهومة من العبارات البديعة وذلك علم البلاغة
وكذا يشار اليه من حيث اللفظ بناء على ذكر لفظ المعاني والبيان
واما علم البديع فقد يشار اليه ايضا من حيث المعنى لكون المحسنات
البديعية متعلقة اما باللفظ او بالمعنى وكذا من حيث اللفظ بذكر
لفظ البدايع وان وجد الفرق في الاشارة فكان هذا تنبيه على
انه ليس بمقصود اصلي بل هو من التوابع ولكن ليس في اضافة
البدايع الى البيان رمز الى انه من توابع البيان ردًّا على من توهم
كونه من توابع المعاني على ما قيل بل الحق انه من توابع العلمين
معا لا اختصاص له باحدهما قوله حقايق المثاني عبّر عن معاني
القران بالحقايق تنبيها على انها لكونها اما اخبارات صادقة
قطعا او اوامر ونواهي يجب الاطاعة والامتثال بها كانها
متحققة ثابتة في الخارج ومطلق المثاني على القرآن اما لما ثني من
قصصه واحكامه او لوجوه اخر بيّن في موضعه واما اطلاق الاسم
الجزء اعني الفاتحة على الكل او الجزئي على الكلي ان كان المثاني كلفظ
القران اسما للمفهوم الكلي لا للمجموع المشخص قوله فيما نقل عنه الرسول
من كان له هذا المشهور تخصيص الرسول بمن له كتاب مع انه فيه
تكلفا حيث يرد في الاحاديث من زيادة عدد الرسل على عدد

الكتب فزاد الفاضل في الطنبور نغمة حيث شرط مع ذلك
ان يكون له شريعة فان كان ذلك لاعتقاد لزوم الشريعة
المتجددة لمن له كتاب يرد عليه النقض بداود عليه السلام لانه
تواتر انه لم يكن له شريعة متجددة بل كان على شريعة موسى عم
مع انه نزل عليه الزبور الذي هو احد الكتب الاربعة فان قلت
يحتمل ان يكون داود عليه السلام مامورا بمتابعة شريعة
كتابه وان اتفقت موافقة لشريعة موسى عم كما في بعض
شرايع من قبلنا في ديننا نعم لما كان كتابنا مخالفا في اكثر الا
حكام للكتب المتقدمة هجرناها بالكلية بخلاف كتاب داود عم
فلذلك لم يكن التورية مهجورة في زمنه قلت هذا الاحتمال في صفة
لا يكون فيها نسخ شيء من الشرايع المتقدمة بعيد جدًّا كيف وقد
ينقل ان في الزبور لم يكن شيء من الاحكام وانما كان اورادا واذ
كارا ومواعظ وانما كان يحكم داود عليه السلام بالتورية
وان كان ذلك للالتزام بان من لا يكون له شريعة من دفتي
الكتب لا يكون رسولا يلزم عليه الالتزام بعدم كون داود
عليه السلام صاحب احد الكتب الاربعة رسولا مع انه مما لا
يلتفت اليه احد من العقلاء فقد علم من ذلك ان الفرق الذي
ذكره بعضهم من ان الرسول عم من له شريعة متجددة والنبي
لا يلزم له ذلك ليس بشيء لانتقاضه بداود عم بل الحق في الفرق

اما ما ذكره الفاضل فيما نقل عنه نقلا من النقض من ان الرسول
من شاهد الملك والنبي قد يخبر بالالهام وقد وقع في بيان هذا الفرق
في بعض الكتب ان النبي هو المخبر عن الله تع بكتاب او الهام او تنبيه
في مقام فلعل هذا بيان معنى النبي مطلقا اعم من الرسول فلا يلزم
وجود الكتاب لمن لم يتوسط بينه وبين الله تعا ملك على انه لو سلم
انه بيان للنبي غير الرسول فلا استبعاد في لزوم ذلك اذ لا حاجة في
نزول الكتاب الى الواسطة بل هو الظاهر في تورية موسى عليه السلام
واما ما اشار اليه الشارح المحقق في مصنفاته من ان الرسول من له
كتاب او نسخ لبعض احكام الشريعة السابقة والنبي قد يخلو
عنه كيوشع عم ولا يرد عليه النقض باسمعيل عم حيث لم يكن له
كتاب وكان على شريعة ابراهيم بلا نسخ اصلا مع انه صرح في الكتاب
المجيد بكونه رسولا لانه يجوز ان يكون على المعنى اللغوي للرسول ولا
محذور في ورود بعض الاصطلاحات الشرعية على المعنى اللغوي
في القران والحديث كما في قوله تع صل عليهم ان صلوتك سكن لهم
قوله على نبيك المبعوث الخ وصف النبي بما يشير الى الحسب والرسول
بما يشير الى النسب اما لان النبي لعمومه يجب ان يقدم على الرسول
لقصد الترقي والحسب ايضا لكونه اتم من النسب اذ الفخر بالاحساب
لا بالانساب ومن ابطا به عمله لم يسرع به نسبه ينبغي ان يقدمه
على النسب فناسب المقدم بالمقدم والموخر بالموخر واما لان

النبي

البني هو المخبر فيناسب به وصف ما اتى به من الخبر والشريعة
والرسول هو الالوك فيناسبه وصفه بانه اختير من اشرف
القبايل كما هو داب الملوك في الرسول قوله من بني عدنان
متعلق بالمختار لا ظرف مستقر اما صفة اخرى او حالا قوله
عدنان وهو مصطفى اولاد اسمعيل وهو مصطفى اولاد
ابراهيم وهو مصطفى اولاد آدم كما في الحديث المشهور
قوله الى يوم القيام جاز ان يكون متعلقا باتبعوهم او بفضلهم
الان الاول اولى لقربه قوله في خلدي اي قلبي قوله ان
ارتب فاعل جال ودار على سبيل التنازع على تقدير احد
الاحتمالين الذين اشار اليهما الفاضل فيما وكلن فيهما احتمال
اخر وهو ان يكون موصولة فقوله ان ارتب ح بيان لها
جوابا لسوال مقدر ماذا الكا الجايل والداير قوله يذلل صعابه
اي يسهل مشكلاته فقوله يذلل من الذل بالكسر بمعنى اللين
والسهولة ضد الصعوبة لا من الذل بالضم ضد العز فالفاعل
مما نحن فيه ذلول والجمع ذلل ومن الذل بالضم ذليل والجمع
اذلة واذلاء يقال دابة صعب لا يقدر صاحبه ان يركبه لجاهة
ودابة ذلول سهل منقاد لصاحبه قوله ويميط اي يزيل
عن مخدراته اي مستوراته من الخدرة وهو الستر نقابه كان
الملايم نقابها ولكن اختار الاضافة لا دني الملابسة رعاية

للتسبيح قوله انقد فيه الخ استيناف كأنه قيل ما يفعل فيه فقال انقد او صفة بعد صفة اى شرحا انقذ فيه وجعله حالا اما من فاعل ارتب او مفعوله مما لا يلايمه المعنى هذا واعلم انه نقل عن الفاضل حاشية وهو قوله تاكيد لقوله شرحا يذلل صفا ولكن اختلف النسخ في انه هل هو مكتوب على قوله ويبط او على قوله انقذ حتى وجدت في بعض النسخ هكذا قوله انقد فيه نتايج الافكار تاكيدا الخ وان نقل بعض المحشى في حاشيته هكذا قوله ويبط الخ وفي نسخة مصححة عندنا بخط المولى الكشاد عليه الرحمة والرضوان كتب الاشارة الى الحاشية المذكورة على قوله ويبط ولكن ظاهر الحال يقتضى ان يكون على قوله انقد لانه هو المحتاج الى بيان حاله لوقوع الفصل بخلاف قوله ويبط فانه لعطفه على الجملة السابقة حاله من الاعراب بين ولان الظاهر في التاكيد ان يكون مفصولا ومقطوعا وان جاز فيه الوصل والعطف ايضا نظرا الى الجملة الثانية كانها مستقلة ومغايرة للاول باعتبار ما من الاعتبارات كما في قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ولكن لا نظر الى كونها تاكيدا ولا يكون ذلك العطف من حيث ملاحظة ذلك نعم التاكيدية من حيث المعنى اظهر في قوله ويبط من قوله انقذ قوله خزاين الاسرار ليس من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

لان

لان الخزاين لا يلايم في هذا المقام ان يكون جمع الخزينة بمعنى المخزونة المكتومة من خزن السر كتمه لتذكير السر والخزين لا يجمع على خزاين الا بتاويل بعيد خصوصا في هذا المقام فهي جمع الخزانة وهو ما يخزن فيه الشئ فاضافتها الى الاسرار من قبيل اضافة المحل الى الحال نعم اسناد الايضاح انما يلايم الى السر المكتوم في الخزانة لا الى نفس الخزانة فح لا بعد ان يجعل الخزاين من ذكر المحل وارادة الحال اعنى ما يخزن ويكتم فيها فالاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وهناد الايضاح في محزه قوله وكان يحول الخ عطف على قوله طالما وجعله حالا بتقدير قد لا يساعده المعنى سواء كان ذو الحال ضمير انقذ كما قاله البعض او قوله شرحا او ضمير ارتب او قوله ان ارتب او المضاف اليه في صدرى لانه في تقدير في فهو مفعول بواسطة اذ حولان مترتب المقيد بها او الحولان المقيد بها ليس مما طال وكان منذ زمن قديم بل تلك الحالة والهيئة للمرتب او المرتب انما حدثت وعرضت بعد زمان ولم يكن في اول وقت حدوث الجولان اللهم الا ان يكون هذا مبالغة في طول الجولان وامتداده بان الجولان المخصوص ايضا مما طال وكان منذ زمان قديم فكيف مطلق الجولان فافهم

الشرح الموصوف بالتعدد المقيد بمقارنة تلك الحال او حولا بالترتيب. م

وقيل اسم كان ضمير الشان والجملة خبره ويمكن ان يجعل حروف
الزمان فاعل كان ويحول على سبيل التنازع قوله وبينه الضمير
اما للترتيب او للشرح قوله صروف الزمان اى حوادثه ونوا
يبه فكانها وفظاعتها تصرف الانسان عن التوجيه الى
مهماته ومقاصده وتمنع عن حصول مطالبه قوله الحدثان
مصدر بمعنى الحادثة وجعله بمعنى الليل والنهار خطاء والخطب
وان كان في اللغة مطلق الامر يقال خطب جليل وخطب
يسير ولكن ههنا من خطوب الحدثان امور العظام قوله
حتى ابتليت يجوز ان يتعلق بكل واحد من طاما وكان يحول
على تقدير كونه معطوفا واما على الاحتمال البعيد المذكور من
الحالية فلا احتمال لان يتعلق به على ما لا يخفى قوله بالارتحال
اى من وطنى الى ما وراء النهر فمناط الابتلاء مجرد ترك الوطن
والاحبة واختيار الغربة خصوصا في اخر العمر فانه لا شبهة
في ان ذلك بلاء عظيم لا يكون الا بباعث قوى من حوادث
الدهر فلا ينافي ذلك ان يذهب ذلك البلاء والمحنة ويحصل له
رفاهية متى انتقل اليه فلا بد له مدح العباد على الشكاية
من اهل سمرقند كما توهمه بعضهم واحتاج الى دفعه بان الابتلاء
لا يلزم ان يكون مستعملا في البلاء ولا يلزم ايضا ان يرتكب

نسخه ماه

بان

بان نفس الغربة بلاء وان كان الغريب في سلطنة قوله
يحومون الى اما استيناف كانه قيل لم يفعلون فقال
يحومون الى او صفة بعد صفة كشفا وبيانا للاولى فلا
يلتفت الى الوجوه الاخر قوله واخرين منحرفين الى لا معنى
لتخصيص هذا بالمدرسين والطائفة الاولى بالطلبة اذ كم
من طالب ضل ومدرس مضى فكل واحد من هاتين
المرتبتين يوجد في كل من الطائفتين نعم الاولى ملائمة لحال
التحصيل والثانية لحال التدريس قوله عن السداد و
هو الصواب والقصد من القول والعمل اى العدل والاستقامة
قوله قد خاضوا ايضا اما استيناف او صفة بعد بعد
صفة وفي بعض النسخ قد غاصوا يقال غاص في الماء نزل
تحته لاجل طلب اللؤلؤ وليس في استعماله ان يكون
لطلب اللؤلؤ والخوض يتعدى بنفسه يقال خاض الماء
فالنسخة الثانية انسب باللفظ والمعنى سوى ان في عبارة
الغوص دلالة على وصولهم الى غور الكتاب واعماقه وان
لم يجدوا الزوائد بخلاف الخوض لطلب الفرائد فانه انما يدل
على مجرد دخول لجج الكتاب لاجلها فهو اليق بالمقام قوله
في لجج جمع لجة وهو معظم ماء البحر ومنه بحر لجي قوله وكانوا
في حل الى الظاهر انه عطف على قوله خاضوا فالضمير الى الاقوام

او قال الدرايل عليهم

الاخرين وهذا الحكم مختص بهم وكذا ساير ما يتفرع عليه
من الاحوال حتى النداء والخطابات التي في قوله فقلنا لهم يا
اهل الكتاب لستم على شيء آه فالطائفة الاولى ما يتعرض
لمجادلتهم ومباحثتهم لانهم متصفون بعدم علمهم مقرون
بالحق هذا فلا حاجة الى ان يجعل قوله وكانوا عطفا على قوله
وجدت وجعل مرجع الضمير مجموع الطائفتين لانه خلاف الظاهر
جدا قوله اكثرها جروح للمتن واعتراضات لا شروح
يكشف عن معضلاته ويدفع ما يرد عليه قدر ما يمكن كما
هو داب الشراح ومقتضى الشرح فاطلاق الشروح عليها
اسم بلا معنى والمقصود الاصلي من هذا التعريض هو شرح
المؤذني حيث اعترض في رأس كل سطر على المصنف قوله واماثلها
يقال هو امثل بني فلان اي ادناهم للخير وكأنه اراد به شرح
الشارح المحقق ولا يخفى عليك ان ادخاله في جملة الشروح
المذمومة مما ترى من الاقتباسات وغيرها ليس مما يليق با
نصاف الفاضل قوله مدخول اي مدخول فيه وهذا كناية
في العرف عن الطعن فيه والاعتراض عليه فكان قوله وجروح
عطف تفسيري له قوله لا ترى فيها الى صفة اخرى للشروح
فلا يلتفت الا باقي الاحتمالات العقلية ٥ لعليل بامراض
الجهل والسقامة ٥ ولا لغليل غلبه حرارة التعطش الى وصول

رى الحق وبرد اليقين قوله رواء بفتح الراء والمد بمعنى الماء
العذب ففيه مبالغة حيث نفى جنس ما يحصل منه الري فضلا
عما يكفي للارواء واما تعبير الماء بالعذب فلان ما يدفع
الغلة ليس الا الماء العذب دون مطلق الماء ويجوز ان
يكون المراد مطلق الماء ذكرا للمقيد وارادة للمطلق واما
الرواء بالضم فهو المنظر الحسن فلا يلائم المقام واما
بالكسر فهو جمع ريان فلا يلائم ايضا فتصحيح بالكسر
بمعنى الري حتى يلائم الشفاء فغلط لانه مقصور لا ممدود
قوله كسراب الى خبر مبتداء محذوف والجملة صفة اخرى للشروح
وان احتمل ان يتعلق بقوله لا يبقى فيها لغليل رواء ولكنه
بعيد من لطف المعنى قوله قد اتخذوها الى اقرب الوجوه ان
يكون تاكيد العقوله وكانوا في حل تراكيبه الى قوله تنفخون
بضم الفاء قوله بلا ضرام وهو بالكسر اشتعال النار وكذا
يقال لدقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه وعلى
كلا التقديرين فالمعنى صحيح سوى ان المبالغة كانت
على تقدير ان يكون الضرام بمعنى النار مطلقا ولم يحتج لذلك
المعنى اصلا ولكن الافراط لا يجب في المبالغة قوله كنازح
اي طالب للنزح وهو استقاء ماء البئر كله قوله رشاء بالكسر
الحبل والجمع ارشية قوله الرقي اصله رقوي على وزن دخول

فادغمت بعد قلب الواو ياء فهو مصدر بمعنى الصعود والا
رتقاء قوله من الشقاء بالفتح بمعنى الشقاوة ضد السعادة
لا بمعنى التعب العناء قوله عجاب مخففا ومشددا بمعنى
ما يتعجب منه قوله الكبرى اما صفة الايات او بمعنى ارينا هم
من اياتنا ما هو الكبرى منها والفضل للمتقدم قوله وقليل
ماهم قد فصل الشارح بهذا التركيب فيما نقل عنه قوله وارد فهما
اطلق العبارة ولم يتعرض لكون التكملة والتذنيب من
تتمة القسم الثالث لانهما سيظهر بعد تمام التوجيه فا
لمقام ههنا مقام اجمال قوله وتوجيهه يعني ان في ترتيبه
نوع خفاء يحتاج الى التوجيه حيث حذف بعض العلوم
الادبية من البين ووضع للبعض قسما على حدة دون
البعض قوله المسمى بعلم الادب صرح بذلك ونقل عبارة
المص في صدر الكتاب فيما نقل عنه حذرا من ان يقال كتاب
المص في علم الادب والاقسام المذكورة لعلم العربية قوله
هي العمدة في ذلك الاحتراز اي لو لم يكن هذه العلوم لكان
الخلل كثيرا في كلام العرب بخلاف العلوم الباقية وقيل
علم الخط ايضا عمدة في الاحتراز عن الخلل في الكتابة فيجب
ان يعد من الاصول قلت نعم ولكن لم يعدوا الخلل في الكتابة
امرا يعتد به بل انما مثار الخطاء في اللفظ خصوصا في تطبيق

[illegible]

الكلام بمقتضى الحال فاذا احترى الفاظ شخص عن الخطاء من جهة
اللغة وغيرها مما ذكر فلا يبالون بخطائه في الكتابة زيادة
مبالاة فلذلك لا يعد الكاتبية سواء كانت بمعنى العاملية بالا
ملاء كما هو المراد ههنا او بتحسين النقوش كما هو المشهور
زيادة فضل وكمال لاهل العلم وان كان الاحتراز عن ذلك
الخطاء ايضا مما يجب ويزداد بتحصيل العلم المفيد لذلك الفضل
والمهارة في العربية جدا فلذلك اعتبر في تعريف علم العربية
كما هو حال باقي الفروع ايضا قوله فيما نقل عنه يعني ان
جواهر الكلم الذي دفع به اعتراضين كان ينشأ احدهما من
دفع الاخر اذ يرد اولا ان الصورة ايضا منظورة في اللغة
كما في الرواء بالضم المنظر الحسن وبالكسر جمع ريان وبالفتح
الماء العذب فاذا دفع بان المراد مجرد كون المادة لها مدخل
في البحث يرد الاعتراض بالصرف فان للمادة فيها ايضا
دخل قطعا فيدفع بان المراد مدخلية خصوصية المادة
وليس المعتبر في الصرف خصوصية المواد فالى جميع هذا اشار
فيما نقل عنه فبقي الامر في ان الصرف ايضا يلاحظ فيه
خصوصية المواد مثل حروف الزوايد وحروف العلة وامثال
ذلك ودفعه ان المراد خصوصية جميع مواد المفردات
وليس في الصرف كلمة يلاحظ في البحث خصوصية جميع مادتها

مثل تفعل واستفعل وافتعل قوله او من حيث صورها
وهيأتها هذا المقام محل تأمل لانه ان اريد ما يعرض لها
من الهيآت حالة الافراد يرد النقض ببعض الهيات المعتبرة
في بحث اهل الصرف العارضة عند التركيب كالادغام في قولهم
انا اضرب بعدك وكالتقاء الساكنين في اضرب الرجل
وكالوقف في بعض الاحيان وان اريد الهيآت العارضة
لها مطلقا سواء كان حالة الافراد او التركيب انتقض
الحد باعراب الكلمة اللهم الا ان يقيد بما سوى الاعراب
والبناء ويكون الحذف للاكتفاء بالشهرة ولكنه بعيد جدا
قوله بالاصالة والفرعية اى على الوجه المخصوص المعتبر
عندهم حتى لا يرد النقض بالقول بان اصل قال قول
لا يقال قول غير مستعمل والكلام فيما اذا استعمل الاصل
والفرع كلاهما لانه على تقدير تسليم كون الكلام فيما ذكره
يورد النقض بامليت واملات حيث يستعمل كلاهما
قوله فعلم الاشتقاق كتب حاشية يرد فيها على الشارح
المحقق فكثر كلام الناظرين في هذا الكتاب في المحاكمة بين
الفاضلين ولكن لا يخفى على المنصف ان الحق في هذا المقام
ايضا في يد الفاضل والشارح المحقق اقتصر على ظاهر النظر
ونظر الفاضل ادق قوله كيفية تلك الافادة اى اجمالا

والا لوجب تقدم معرفة علم الكتابة على تحصيل علم البيان مع انه لم يقل به
احد واما الكلام في الاشتقاق وسيجي تمام التفصيل لهذا المقام قوله
واما عن المركبات فهو على خلاف المشهور من انه موضوع النحو والصرف
واحد بالذات هو الكلم والتغاير بالاعتبار حيث يعتبر في الصرف من
حيث الاعلال والادغام وفي النحو من حيث الاعراب والبناء قوله
اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو موضوع علم الخط اما نقوش الكلمات
او الالفاظ من حيث الدلالة عليها [illegible] الملائم لعدة من علم الرتبة
الباحث من احوال [illegible] للفظ العربية قوله فقد جعلوه ذيلا لعلم
البلاغة اذ لا يلزم من عدم رعاية المحسنات البديعية خلل في الكلام
اصلا [illegible] يكون علم البديع ايضا مما يحترز به عن الخلل في كلام العرب
لانه انما يعني انه وان اختار الاصول لكن لم يجعلها على اسلوب مطرد ولم
يات بها على فن واحد بل جعل بعضها قسما مستقلا وبعضها مندرجا
في القسم وبعضها مستغنيا بالغير فيجب التعرض لوجه ذلك الترتيب [illegible]
كما كان منها لذلك قوله لان معرفة هيئات المفردات على ما هو المعتبر
في الصرف قوله الى ذروة الاعجاز ان كان المراد الى ادراكه
اعجاز الكلام المعجز [illegible] بالذوق من غير استدلال بعدم اتيان البلغاء
بمثله فالامر سهل وان كان المراد الى ايراد الكلام المعجز والاقتدار عليه
فله وجه ايضا اذ قد قيل ان هذا العلم مما لا يحيط بكنهه الا علام الغيوب
قوله البلاغة المكتسبة [illegible] الاقتدار قوله فما يعلم منه

انه ربما يقال زعم انه اعترض عليه بان علم العروض والقوافي ايضا غير مختص
بلغة العرب وعلم النثر والانشاء وعلم المحاضرة والتواريخ غير مدون ايضا
لمعرفتها ولا يخفى عليك ان مراد الفاضل ان احد الامرين المذكورين كاف
ولم يدع انه يجب الاختصاص البتة فاندفع الاعتراض الاول ودفع
الاعتراض الثاني ايضا بان علم انشاء نثر العرب من رسايلهم وخطبهم مدونة
لمعرفة لغة العرب فلا نبا في ذلك وجود علوم اخر لمعرفة انشاء نثر ساير
اللغات ولم يدع ان كل علم انشاء النثر من العلوم العربية وكذا المراد من
المحاضرات هو الذي يقتدر به على التكلم مع المخاطب على لغة العرب على وجه
يقبله اهل هذا الفن وكذا المراد من علم التواريخ المتعلقة بلغة العرب فليفهم
قوله وزعم ان علم الاستدلال حده انه فان قلت موضوع البلاغة الالفاظ ظ
من حيث الدلالة على المعنى وموضوع علم الاستدلال اما المعقولات الثانية
او المعلومات التصورية اذ فكيف يشكل جعل موضوعه الالفاظ قلت
الذي يحصل جزء من علم البلاغة ويبحث عنه في هذا الكتاب بعلم الاستدلال
هو العلم الباحث عن الالفاظ من حيث الدلالة على المطالب الاستدلالية
ليؤتى بها على النظام المنتج لها فلا نبا في ذلك كون علم المنطق المشهور
من الصنائع العقلية الغير المتعلقة بالالفاظ ثم يرد عليه ما ذكره الفاضل
من ان هذا العلم [illegible] لا اختصاص له بلغة العرب ولم يدون ايضا لمعرفتها
فعده من العلوم العربية مما لا يخلو عن تعسف فمن هنا [illegible] هذا الكلام من الفاضل
بيان وجه للضعيف ما اعترض ثانيا الاول بان علم الشواهد ايضا غير مختص

مختص بلغة العرب واعترض على الكافي بان النثر والمحاضرات
ايضا غير مدون لمعرفتها فقد اخطاء لانه لا يخفى عليك
انه ليس مقصود الفاضل ما توهم بل مقصوده انه لا
اقل من ان يوجد الامر الثاني وان لم يوجد الامر الاول
لمقصوده منع الخلو عن احد الامرين فاندفع عنه
اعتراضه الاول واما اعتراضه الثاني فمدفوع ايضا
بان المقصود من علم الانشاء الذي جعل من اقسام العلوم
العربية ما يعرف به كيفية انشاء الرسائل والخطب
العربية لا مطلق علم الانشاء حتى ان ما يكون منه
لمعرفة الرسائل الفارسية او التركية فليس بمقصود
ههنا وكذا المراد من علم المحاضرة ما يعرف به حسن
المحاورة على لسان العرب بذكر اسجاعه وابياته و
امثاله وحكاياته ونوادره واخباره ولا ينافي ذلك
لو لم يختص فائدة هذا العلم بهذا اللسان لانه دون
لمعرفته وان عم الفائدة والله اعلم قوله فجعلها من
تتمة الغرض منهما لانه هي البلاغة المكتسبة وهي لا يحصل
قطعا الا بالتدرب المذكور والموقوف على ممارسة النظم
قطعا فكان بيان هذين العلمين مما يتم به الغرض من
علم البلاغة كما ان دفع المطاعن ايضا كذلك لكن المقصود

الاصل من تحصيل البلاغة المكتسبة ايضًا هو الاطلاع
على خواص القرآن والكشف عن وجوه اعجازه
فلا شبهة فى ان دفع المطاعن عن القرآن بما تم به هذا الغرض
قوله متعلقة بعلم النظم كانه اشارة الى جعل فنا ثانيًا
فهذا اولى من جعل هذا وجها لاصل ذكر علم العروض
والقوافى كما فى شرح الشارح المحقق فليتأمل قال
فيما نقل عنه فذكر ههنا كلمة اما ولم يعين انه فى علم القوافى
لقرب العهد بالتعيين هكذا قيل والصواب اه يمكن
توجيه كلام هذا القائل بتوجيهين بعيدين الاول
ان غاية الامر ان لعدم التعيين موجبًا ومرجحًا فترك
الموجب لظهوره وذكر المرجح وبعده ظاهر اذ
لا وجه للمرجح فى جنب الموجب فضلا عن ان يسند
الاشارة اليه وترك الموجب رأسًا الثانى ان مراده انه
فعل هذا المجموع اعنى ذكر كلمة اما وعدم التعيين لقرب
العهد لانه لم يعين لذلك بعد ذكر كلمة اما حيث يشعر
بجوازه لكن ح وبعده ايضًا مما لا يخفى قوله تنقسم
فى ذلك الاقسام الى قوله لبعد العهد الظاهر من هذا
الكلام كونه مزيفا والمراد انه لم يتعرض للتعيين فى
الاول لقرب العهد ولم يتعرض لاما فى الاخيرين لظهور

لظهور القسمة وكونها معتبرة فيهما ايضا فيكون
قوله فيما نقل عنه والصواب رجوعا عما ذكره فى الشرح
ولكن يحتمل عندى ان يصحح ويحمل على ما ذكره من
المعنى الصحيح فيما نقل عنه ويكون مراده من قوله اعتمادًا
على ظهور كونهما قسمين للاول القسمة بحسب
المعنى لا اعتبار اما فيهما باقيين على صورتهما
فيكون ح قوله فيما نقل عنه هكذا قيل والصواب
اشارة الى ما نقل فيما نقل عنه فقط من قوله فذكر ههنا
كلمة اما اه فلا يكون ذلك المنقول مرادًا بما ذكره فى الشرح
فليتأمل وليعرف ايضا ان الشارح المحقق يدلنى فى هذا
المقام عن المعنى الباطل كما يشعر به ظاهر كلامه فليس
مراد الفاضل من القائل فى قوله هكذا قيل الشارح
المحقق رح قوله لبعد العهد قيل عليه ان هذه النكتة
منافية لما اعتبرها فى ترك اما فانه لما كان كونهما قسمين
واضحًا جليا فلا يضره بعد العهد اجيب عنه بان
الاصل فى القيود الذكر خصوصًا فى ما هو مظنة
الغفلة اعنى بعد العهد فقوله لبعد العهد معناه
انه محل الغفلة وانما يجب ان يحصل بالفعل فلا ينافى
ذلك جعل الوضوح وادعاء الظهور عذرًا لترك قيد

آخر ولا يخفى عليك ان اصل السؤال ليس بشيء حتى يحتاج الى
دفعه بما ذكر لان ظهور القيمية لا ينافي عدم ظهور
التعيين لبعد العهد لفظ لا شبهة في ان من فرغ
عن القسم الاول من الكتاب وشرع في القسم الثاني منه
يفهم من مجرد قوله القسم الثاني من الكتاب يشتمل على كذا انه هذا
قسيم للقسم الاول ومكانه قبل واما القسم الثالث من الكتاب
فيشتمل وانما يعرف لبعد العهد ان هذا القسم في نفس اللام
سواء يذكر في هذا الحين ان القسم الاول في اي فن
على ما هو الظاهر من حاله حيث فرغ من مباحثه
الآن او نسيه ايضا على انه يجوز ان يكون ظهور القيمية
بناءً على انه يفيد التعيين لبعد العهد ولا غبار
في اعتباره كذلك بعد اعادة التعيين فليتأمل
قوله للعهد اي الخارجي على ما هو المتبادر من الاطلاق
لفظ الذهني من فروع الجنس قوله بان يقدر متعلقه
معرفة لكون القسم معرفا بالعهد الخارجي نعم لو كان
اللام للعهد الذهني لكفى تقدير النكرة كما في قوله
كمثل الحمار يحمل اسفارا قوله فيما نقل عنه ما يكون
معناها مفهوما من حيز الحال الا قل ان قوله او من
العامل على ما صرح به القوم مثل قوله تعالى ثم وليتم مدبرين

مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين التمثيل الاان يقال
مراده تفسير الحال المؤكدة كانه على قياس الصفة
المؤكدة او ليس مقصوده ههنا ذكر تفسير جامع الحال
المؤكدة قوله حذف الموصول فان قلت لم لا يجوز ان
يكون اللام في الكاين والحاصل حرف التعريف كما قاله
البعض قلت لانه مذهب ضعيف والجمهور على خلافه
على ان تقدير المعرفة ايضا ظاهر الامتناع لانه تقدير
امر لا دليل عليه قوله كما في نظيره يحتمل ان يكون للتنبيه
على الاستدلال بحال نظيره لان قوله اما القسم الاول
بعد تعيين الاقسام في الصدر صريح في العهد الخارجي
وكذا القسم الثاني ايضا لكونه قسيما ومقابلا ثم كذا القسم
الثالث ايضا استدلالا بحال نظيره او على ان حال
الجميع كذلك والسر في الجميع ان العهد الخارجي ايضا
يعدل عنه ما امكن الحمل عليه خصوصا لو كان الحمل عليه
ظاهرا انما قال مع بعض صلته صلته لان الضمير قد
انتقل الى الظرف ويقدر فيه فهو ليس بمحذوف
فليفهم ولا يلتفت الى ما يقال من ان يقال من الكتاب
من تتمة الصلة ومتعلقاته فكان المحذوف بعض
الصلة قوله فيما نقل عنه وجعلوا العامل فيه اه

علم من هذا ان اتحاد عامل الحال مع العامل في ذي الحال ليس
بلازم ثم لا يلزم من كون العامل ما ذكره ان يجب تأخير
الحال عن الخبر ايضا كما صرح به بعض النحاة كيف وقد
قال الله تعالى فله جزاءً الحسنى والارض جميعا قبضته
وغيره ذلك مما وقع في استعمالات البلغاء قوله
مع بعض صلته لان الضمير ثابت في الظرف غير مقدر
على قاعدتهم قوله عند من يجوزه فان قلت المجوز
ايضا لا يجوز تقدم الحال على الخبر لان هذا القائل
ضعيف لا ينعقد عقد علم قبل تمام ركني الكلام كما
صرح به في كتب النحو قلت ذلك تصريح البعض و
المختار جواز التقديم والتأخير بقرينة الشواهد
من القرآن وغيره والسر فيه ان الحال بمنزلة الظرف
فالامر فيها موسع كما في الظرف قوله او من ضميره
في الخبر فان قلت ليس المعنى تقييد الخبر بكونه من الكتاب
بشهادة ما ذكر في القسم الاول فتكون الحال ههنا
مؤكدة ولا محذور فيه هذا نوع تفكيك بين الحال
المذكورة في القسم الاول والحالين الاخيرين في
القسمين الاخيرين ولكن بعد تغير الاسلوب بينه
وبينهما لا محذور في مثل القدر من التفكيك قوله

او من ضميره في الخبر ولا محذور في التقديم
على ما صرح به في شرح اللب كما في القسم
الاول لان فاء اما انما لا تمنع تقديم
ما نفصل به بين اما والفاء
قال هكذا في النسخة الاخرى للمص

قوله كما في القسم الاول اعترض عليه بانه لا مانع فيه
ايضا لان لاما خاصية هي ان فاء جوابها يعمل
ما بعدها فيما قبلها كما في قوله اما اليوم فانا
خارج وجوابه ظاهر لانه نعم اذا كان ذلك
المعمول متوالفاصل بين اما وجوابها لاقتضائها
الفصل قطعا فلذلك لا يجوز ان يقال اما زيد
لطعامك فلا ياكل كما صرح به في كتب النحو والقول
بان ذلك في غير الظرف وبعد كونه مخالفا للمعقول
والمنقول ليس له سند اما وجود التوسع في الظرف فلا لانه
له اصلا قوله تنبيه على انهما نوعان الخ كما ان في علام قوله في علم
المعاني وعلم البيان تنبيها على اتحادهما من وجه مثل الاتي ه في هاملو
النوعين منهما مآلا قوله نوعان منه اي من العلم قوله ولفظ
المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان فلذلك قيل علم المعاني
والبيان فلو كان العلم المجموع لما سوغ جزء منه كما في عبد الله
قوله علمان لهذين العلمين سواء كان اولا وبالذات
او كان العلم في الاصل المضاف مع المضاف اليه ثم حذف المضاف
وكثر استعمال المضاف اليه كما في شهر رمضان ان اصله شهر
رمضان اذ على كل تقدير سعلمن علمية المضاف اليه قطعا
واما قولك علم المعاني فالظاهر انه ايضا من قبيل شجرة

الا انه على كل تقدير اذ لما كثر استعمال المعانى وحده فلا حاجة
الى زيادة العلم الا ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
لا ان يكون جزء العلم فليفهم **قوله** فى بيان معلوماتهما فان قلت
لم لا يجوز ان يقدر الثانى فيقال القسم الثالث فى شان المعانى
والبيان فلا يحتاج الى زيادة المعلوم قلت بعيد لا يقبله
الطبع السليم **قوله** وما هو تتمة لهما آه دفع للاعتراض
بان المقدمة ايضا من القسم الثالث مع انها ليست لبيان المعلومات
واما الاعتراض بان التحقيق ان التكملة والفنين من القسم
الثالث مع انها خصوصا الفنين ليست لبيان المعلومات
فيمكن دفعه بان التكملة فى بيان المعلومات قطعا واما الفنان
فهما فى بيان ما هو تتمة للعلمين بلا شبهة غير ان الفاضل بينه
بالحدين والغرض فيوهم ذلك ان مراده ما هو المذكور فى
المقدمة فهو لم يتعرض لدفع هذا الاعتراض وان امكن
ان يقال بيان الغرض اعم مما فى المقدمة فيتناول ما فى الفنين
لتتمة الغرض هذا واما اذا اعترض على قوله وفيه مقدمة
وفصلان بان الحصر ليس بصحيح لخروج التكملة والفنين
فان ملخصه لا دلالة فى العبارة على الحصر بل يجوز ان يوجد
فيه ما ذكر وغيره ايضا من التكملة والفنين قلنا اى
دليل اقوى من دلالة الحال والمقام بل الحق ان يقال كما قال

الشارح المحقق من ان الظاهر من كلام المص ان الاستدلال
والعروض ودفع المطاعن من الفصلين فكانه التزم
بان الكلام فيهما كلام فى العلمين لا ظاهر انه ليس كلاما
فى ضبط المعانى فقد وكنه بعيد جدا اذ الظاهر ان المراد
من الكلام فيهما الكلام فى مسائلهما وليس الفنان فى مسائل
المعانى اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون تقرير الكلام لضبط
معانى فقدهما والكلام فيهما وفى ما هو تتمة لهما فلا يلزم
الالتزام المذكور فليتامل فان هذا المقام يعد محل تامل وتفصيل
قوله فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها على خلاف ما ذكره
الشارح المحقق من ان الظرف نفس المعانى فكل واحد من الالفاظ
والمعانى ظرف للاخرى بوجه اعتبار ولكن نظر الفاضل هنا ادق **قوله**
والحد آه فالحد المذكور ان اخذ بالنسبة الى حقيقة العلم اعنى
المسائل المخصوصة او الادراكات المتعلقة بها كان رسما
لها قطعا وان اخذ بالنسبة الى المفهوم الاسمى الاجمالى لهذا
للفظ المعانى والبيان فيحتمل ان يكون حدا له ان كان هذا تفصيل
تعيين ما لاحظ الواضع من المفهوم الاجمالى للاسم ويحتمل
ان يكون رسما له ايضا ان كان هذا خارجا عنه ولكن الظاهر
هو الاول لانه لم يسمع مفهوم اخر لاحظ الواضع دلالة فى
كون هذا اسما لهذه العلة الغائية الخارجة عن حقيقة

العلم فيه كما توهم بعض القاصرين فان قلت يفهم مما ذكرت
ان لفظ المعاني والبيان موضوع لمفهوم كلي صادق على المعلومات
او الادراكات المتعلقة بها لا النفس المعلومات او الادراكات
مع انه خلاف المشهور قلت لا محذور فيه لفجواز ان يكون
اطلاق هذين اللفظين عليهما من قبيل اطلاق الاسم
على بعض جزئياته فان ذكر العام وارادة الخاص ليس بمجاز
الا ان يراد الخاص بخصوصه قوله هو الفائدة المترتبة
فان قلت الغرض مجرد ما لاجله قدام الفاعل على الفعل سواء
ترتب عليه ام لا فلذلك قد تقدم على امر لاجل شئ فلا يترتب
ذلك الشئ عليه قلت ذلك خطاء في الغرض فلذلك يجزم ذلك
المقدم بعد عدم حصوله بانه اخطاء في الغرض ولم يكن
الغرض منه في نفس الامر ما اعتقده غرضا قوله اي المقدمة
في بيان اه فكانه حذف الخبر لقرب العهد واعترض عليه
بان الظاهر ان اللام للعهد فيلغوا الخبر المذكور قطعا
والحذف اللفظي لا يصحح الكلام في الحقيقة ولا يخرج
الجملة عن اللغوية فالصواب ان يقدر خبرا في مثل المقدمة
هذه او يحمل الكلام على حذف المبتدا او يقرا بالنصب على
تقدير خذها او هذه او سمعها لا يقال الذي بعث
الشارحين على هذا التقدير اختيارا لمواقع لما بيانه في

في الفصول من قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني
والكلام فيه والفصل الثاني في علم البيان فان الاعتراض المذكور
يرد هناك ايضا فما هو الجواب فيه فهو الجواب بعينه
فيما نحن فيه لان حال الفصل ليس كحال المقدمة فانه لم يعلم
فيما سبق الا ان في القسم الثالث فصلين لشيئين لكن
لم يعلم ان اول الفصلين لايهما فالحكم بان الفصل الاول
من الفصلين المذكورين لكذا حكم مفيد فليفهم هذا
فانه يندفع به اعتراض مشهور للخطائي في حواشي
المطول وقد حققنا الكلام ايضا في حواشينا عليه
نعم لو نقض هذا الاعتراض بقوله القسم الثاني في
النحو القسم الثالث في المعاني والبيان حيث علم من تصريحه في
صدر الكتاب ان كل قسم من الاقسام الثلثة في اي فن
اذ الظاهر ان مراده من الاول والثاني فيه الاول والثاني في ترتيب
الكتاب لا الذكر لبيان الاقسام على ما لا يخفى لكان له وجه
فان قوله فان العهد لا يجوز ان يلاحظ المعهود
المذكور مع جميع اوصافه المعلومة فيما سبق بل يجوز
ان ينظر اليه ببعض دون بعض لغرض يتعلق به
مثل اعادة اثبات هذا الكلام واعلام هذا الخبر
لزيادة الاهتمام فيما نحن فيه فليتامل قوله وارد

بالتتبع الخ قد صححه بعضهم بان المراد منه تتبع الزمن
وانتقاله ولا يخفى عليك انه ايضا ليس بعلم وصححه بعضهم بتقدير
المعرفة اي معرفة تتبع خواص الخ ولا يخفى عليك ايضا ان علم
المعاني ليس هذه المعرفة قوله فانه مجاز لا كناية كما توهمه
البعض لامتناع ارادة المعنى الحقيقي من لفظ قوله لا تشبيه
دفع لما يتخالج من ان المجاز يجب ان يحترز عنه في التعريفات
وقد صححه بعضهم لا تشبيه ردا على من جعل قوله علم المعاني
هو تتبع الخ من قبيل التشبيه كزيد اسد ولا يخفى عليك
ان هذا القول مما لا طائل في رده بل هذا التصحيح
ايضا قوله لمكتسباته تبين انه لا يكون ح عالما بل مقلدا
وحاكيا سواء كان مقلدا في القواعد فقط غافلا
عن الدلايل او مقلدا في الدلايل ايضا فلا معنى لجعل
قوله ولا عد بمعنى لا باس عليه وجعل هذا اشارة الى ما
مر ان من مقتضيات هذا الفن ان يقلد الاستاد احيانا
كما كان يجري بين المص واستاده لانه لا يناسب المقام وليس
معنى مكتسباته ايضا انه يكون عالما حتى قلد الاستاد بل انما حصول
العلم عند زوال التقليد وبلوغ مرتبة الايقان بالذوق
المكتسب من طول خدمة هذين العلمين فمن مقتضى هذين الفنين انه
لا يحصل العلم بهما الا بعد ان يخدمهما زمانا طويلا قوله والكناية

من اول

من اول الامر الخ في هذا المقام اعتراض مشهور للخطائي
وهو ان في امثال هذه المجازات يكون مسببية جنس المعنى المجازي
كما في قوله رعينا الغيث حتى كان يدعى النبت الحاصل من مياه
الارض فلا يدل هذا التجوز على كون المعرفة المرادة حاصلة من التتبع
قطعا وقد اجاب بعضهم عنه ايضا بان ما ذكر وان كان كافيا الا ان
مراعاة علاقة المجاز في الخصوص اولى خصوصا اذا اشتمل على نكتة لطيفة
ودل المقام عليها قوله الى ان علم الله تعالى الخ اي هذا المجموع
والا فعلم الله تعالى يخرج بتعبير المعرفة ايضا اذ لا يطلق المعرفة على علم
وكون المص معتزليا لا يجعل اسماء الله تعالى توقيفية لا يجدي
نفعا اذ ذكر فيما ذكر ما يوهم الاسم النقصان قوله ومعرفة
الوسائط اي معرفتهم الخواص على وجه كلي وقاعدة عامة
لا معرفتهم اتيان الخواص والمزايا في محالها بلا علم بالقواعد كالشاعر
بالطبع يعرف الاوزان فيقرأ صحيحا وينشد من عنده ابياتا
مع انه لا يعلم القواعد اصلا اذ ح لا يدخل معرفتهم في التعريف
من اول الامر حتى يحتاج الى الاخراج اذ المراد من معرفة الخواص
معرفتها على وجه كلي اذ اسماء العلوم انما تطلق على العوارض
الكلية ولفظ المعرفة لا ينافي ذلك لانه مختص بالجزئيات
في مقابلة العلم بقرينة دالة عليه لا لانه لا دلالة في لفظ الدلالة
على الفهم بالفعل حتى يقال قد يفسر الدلالة بالفهم بالفعل بل لانه

لم يوجد في مفهوم الدلالة التابع ولم يلاحظ بخلاف الافادة
فليفهم قوله وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح
كما اطبق عليه الشراح قوله لان تلك المحسنات الى قوله فكيف يجعل
جزءا من علم المعاني كما اطبق عليه من تقدم الشارح المحقق
من الشراح قوله ولا داخلا في حد الحكم كما ذهب اليه الشارح
المحقق وقد قصده الفاضل فيما نقل عنه قوله على ان المشهور الخ
رد للجمع من الشارح المحقق ومن تقدمه قوله لا مدخل لها
في الاحتراز المذكور فان قلت يجوز ان تقتضي المقام
المطابقة او التجنيس او الترصيع مثلا قلت فح لا يكون البحث
عنها من مسائل البديع بل يندرج بهذا الاعتبار في مسائل المعاني
فالمحسنات العرضية ما لا يقتضيها المقام ولا يأتي عنها فان قلت
لم لا يجوز ان يكون مرادهم من المحسنات البديعية ذوات تلك المحسنات
لا من حيث انها من البديع او يجعل تحت قوله وما يتصل بها اشارة
الى تلك المحسنات من حيث انها داخلة في المقام فلا يصح قوله فالصواب الخ
قلت حينئذ المحسنات داخلة في خواص التراكيب فلا حاجة الى الافراد
اصلا قوله والمراد ان هذا الاحتراز الخ ليس مراده ان هذه اللام
ليست لام الغرض بل لام العاقبة لانه يفوت الاشارة الى الغرض
في المقدمة حينئذ بل مراده انها لام الغرض لكن معناه انه ينبغي ان يكون
الغرض من هذه المعرفة الاحتراز فعلم المعاني هو المعرفة التي ينبغي ان يكون

منه

منه الغرض كذا فلا اعتراض على التعريف اصلا فافهم
قوله على معرفة المضاف اليه وكذا المضاف اليه من حيث
انه مضاف اليه ولكنه لم يقصد في مقام القصد الى التعيين
كذلك بل نظر الى ذاته بخلاف الخواص فانه قد نظر اليها
في مقام التفسير من حيث انها مضافة قوله كان اولى
بالتقديم فان قلت كان المناسب للتقرير الوجوب
قلت لكن مقتضى التوقف المعرفة يوجه على انه لا يقتضي
وجوب التقديم في الذكر فليفهم قوله جملة توسطت
قد اندفع به اعتراض صاحب الايضاح كما سيجيء ان شاء الله تعالى
في تعريف البلاغة قوله سواء حصل بحزاولة العمل الخ مساوية
رد على الشارح المحقق فكانه يتعين ههنا ارادة
الملكة بالمعنى المذكور على تفسير الصناعة على ما ذكره
الشارح المحقق اذ ليس علم المعاني والبيان بما

ينتهي الى قوله
والى كاصله التركيب (?)



١٠٧

ورقه